



جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

قسم العلوم السياسية

دور الإرهاب في إعادة صياغة العلاقات – الأوروبية

(١٩٩٠-٢٠٠٦)

The Role Terrorism in Reshaping Arab-
European Relations

(1990-2006)

إعداد

رشا عدنان محمد مبيضين

إشراف

الدكتور محمد القطاطشة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسية
جامعة مؤتة، ٢٠٠٧م



نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة رشا عدنان المبيضين الموسومة بـ:

دور الإرهاب في إعادة صياغة العلاقات العربية - الأوروبية
(1990 - 2006)

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلاقات الدولية.
القسم: العلوم السياسية.

التاريخ	التوقيع	
2007/5/14		د. محمد حمد القطاشنة
2007/5/14		د. فايز شراري الزريقات
2007/5/14		د. صداح أحمد الحباشنة
2007/5/14		د. عمر حمدان الحضرمي

عميد الدراسات العليا
أ.د. حسام الدين المبيضين



الإهداء

إلى منبع الحب والعطف والأمن والحنان في حياتي.....

أمي وأبي

إلى من أفخر وأسعد بهم.....

إخوتي: محمد ، فراس، معاذ، وسوار

إلى وطني الغالي.....

الأردن: أرض الأمن والسلام

إليهم جميعا أهدي هذا الجهد المتواضع

رشا عدنان محمد مبيضين

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله أولاً ودائماً، فما التوفيق إلا به ومن عنده، فهو صاحب الفضل والمنة .

ثم الشكر والامتنان إلى الدكتور محمد القطاطشة مشرف الرسالة، على ما أعطى وتفضل به من نصح وتوجيه وإرشاد قدمه بخلق كريم، والشكر موصول إلى أعضاء لجنة المناقشة على تكريمهم بقبول مناقشة الدراسة، ولكل من قدم لي يد العون والمساعدة لإتمام هذه الدراسة.

رشا عدنان محمد مبيضين

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
ج	قائمة المحتويات
و	قائمة الأشكال
ز	الملخص باللغة العربية
ح	الملخص باللغة الانجليزية
١	الفصل الأول: خلفية الدراسة ومشكلتها وأهميتها
١	١,١ خلفية الدراسة
٤	١,٢ مشكلة الدراسة
٤	١,٣ أهمية الدراسة
٥	١,٤ هدف الدراسة
٥	١,٥ التعريفات الإجرائية
٦	١,٦ منهج الدراسة
٧	١,٧ الدراسات السابقة
١٠	١,٨ الإطار النظري.
١٣	الفصل الثاني: الإرهاب ومفهومه وأشكاله ومصادره
١٣	١,١ مفهوم الإرهاب
٢٢	٢.٢ أشكال الإرهاب
٢٢	٢.٢.١ إرهاب الدولة
٢٤	٢.٢.١.١ صور وأشكال الإرهاب
٢٥	٢.٢.٢ إرهاب الأفراد والجماعات
٢٨	٢.٣ أساليب الإرهاب
٢٨	٢.٣.١ عمليات الاختطاف

٢٩	٢.٣.٢ عمليات الاغتيال السياسي
٣٠	٢.٤ أسباب ودوافع الإرهاب
٣٠	٢.٤.١ الدوافع الشخصية
٣٢	٢.٤.٢ الدوافع البيئية
	الفصل الثالث: ملامح النظام العالمي الجديد وموقع الإرهاب في أجندته
٣٦	٣.١ النظام العالمي الجديد
٣٦	٣.١.١ مفهوم النظام العالمي الجديد
٣٩	٣.١.٢ معالم النظام العالمي الجديد
٣٩	٣.١.٢.١ المعالم السياسية
٤٧	٣.١.٢.٢ المعالم الاقتصادية والاجتماعية
٤٨	٣.٢ مقومات النظام العالمي الجديد
٤٨	٣.٢.١ الشرعية الدولية
٤٩	٣.٢.٢ القوة العسكرية
٥٢	٣.٣ أوروبا في النظام العالمي الجديد
	الفصل الرابع: العلاقات العربية- الأوروبية قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١
٥٩	٤.١ الجذور التاريخية للعلاقات العربية - الأوروبية
٦٤	٤.١.١ إعادة تفعيل العلاقة العربية - الأوروبية
٦٥	٤.٢ الشراكة الأوروبية- المتوسطية
٦٩	٤.٢.١ دوافع الشراكة الأوروبية - المتوسطية
٧٤	٤.٢.٢ مؤتمر برشلونة
٧٥	٤.٣ الموقف الأوروبي من الصراع العربي - الإسرائيلي
٨٢	٤.٣.٢ الموقف الأوروبي من حرب الخليج الثانية

	<p>الفصل الخامس: دور الإرهاب في إعادة صياغة العلاقات العربية-الأوروبية</p> <p>٥.١ واقع الشراكة الأوروبية-المتوسطية</p> <p>٥.١.١ سياسة الجوار الأوروبي الموسع</p> <p>٥.١.٢ قمة برشلونة ٢٠٠٥</p> <p>٥.١.٣ سياسة الجوار الأوروبية</p> <p>٥.٢ الموقف الأوروبي من القضايا العربية ٢٠٠١-٢٠٠٦</p> <p>٥.٢.١ الموقف الأوروبي من الحرب على العراق</p> <p>٥.٢.٣ الموقف الأوروبيين العدوان الإسرائيلي على لبنان عام ٢٠٠٦</p> <p>٥.٣ أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها على تصورات الغرب للإسلام</p> <p>الخاتمة</p> <p>التوصيات</p>
٨٥	
٨٦	
٨٨	
٩١	
٩٢	
٩٢	
٩٧	
٩٨	
١٠٠	
١٠٤	
١٠٤	قائمة المصادر والمراجع

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الرقم
٣٩	النظام في القطبية الأحادية الصلبة (المتماسكة)	١
٤٨	نظام القطبية الأحادية العالي المرونة	٢

المخلص

دور الإرهاب في إعادة صياغة العلاقات العربية- الأوروبية

(١٩٩٥-٢٠٠٦)

رشا عدنان محمد مبضين

جامعة مؤتة، ٢٠٠٧

هدفت هذه الدراسة الى تحديد الدور الذي لعبه الإرهاب في إعادة صياغة العلاقات العربية- الأوروبية، مسلطة الضوء على مفهوم الإرهاب وأشكاله ودوافعه وأساليبه، وعلى موقع الإرهاب في أجندة النظام العالمي الجديد. كما تناولت الدراسة طبيعة العلاقات العربية- الأوروبية من عام ١٩٩٥-٢٠٠١، وتم التطرق في هذا الشأن الى الجذور التاريخية لهذه العلاقات، والى الحوار العربي- الأوروبي، والشراكة الأوروبية-المتوسطية، وعملية برشلونة ١٩٩٥، والموقف الأوروبي من الصراع العربي- الإسرائيلي ومن حرب الخليج الثانية. وتركزت الدراسة دور الإرهاب في إعادة صياغة العلاقات العربية-الأوروبية، وتطلب ذلك البحث في واقع الشراكة الأوروبية-المتوسطية، وسياسة الجوار الأوروبي الموسع، وقمة برشلونة ٢٠٠٥، والموقف الأوروبي من كل من القضية الفلسطينية والحرب على العراق والعدوان الإسرائيلي على لبنان في ٢٠٠٦. وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج توضح طبيعة العلاقة العربية- الأوروبية في ظل الإرهاب، وكيف كان الإرهاب عنصراً حاسماً في إعادة صياغة هذه العلاقة.

ABSTRACT

The Role Terrorism in Reshaping Arab-European Relations (1990-2006)

**Rasha Adndn Muhammad Mubideen
Mu'tah University, 2007**

This study aimed at investigating the role terrorism played in reshaping Arab-European relations during 1990-2006. It shed light on concept of Terrorism e.g. its definition, aspects, and motives.

Thus, one study examined Arab-European relations after 11 September and this included determining the historical background of those relations, Arab-European Dialogue, European-Mediterranean Partnership, European political situations toward Arab-Israeli conflict and 2nd Gulf war.

Results revealed that Terrorism played crucial role in reshaping Arab-European relations during the period 1990-2006.

الفصل الأول

خلفية الدراسة ومشكلتها وأهميتها

١,١ خلفية الدراسة

شهدت العلاقات العربية - الأوروبية حالة من التحول عقب أحداث سبتمبر ٢٠٠١، وهذا التحول الذي لحق بالسياسة الأوروبية تجاه المنطقة جاء في إطار جملة التحولات التي أقدمت عليها الدول الأوروبية لمصلحه وفاقها مع الولايات المتحدة الأمريكية؛ لتصبح أكثر ميلا لصالح إسرائيل ، وثمة ردود سياسية اتخذتها الدول الأوروبية حيال تلك الأحداث .

وتجلت الردود السياسية في وصم الإسلام والمسلمين بالإرهاب ، ليطرح الإسلام والإرهاب - من ثم - كثنائيتين متلازمتين لا فكاك لإحدهما عن الأخرى ، كما تجلت الردود السياسية بإدراج حزب الله على قائمه المنظمات الإرهابية؛ والتهديد بقطع المعونة عن السلطة الوطنية؛ لفوز حماس بالانتخابات التشريعية مروراً بالإشارات الأوروبية المؤيدة للموقف الإسرائيلي، وانتهاء بالموقف الأوروبي من الحرب على العراق ، وهو أمر زاد من التوتر والتصعيد في المنطقة العربية وافرز إشكاليات عديدة في شأن العلاقات العربية - الأوروبية .

تعد ظاهرة الإرهاب-كمتغير جديد في العلاقات العربية - الأوروبية- من أبشع آفات العصر التي ظهرت في دول العالم كافة على حد سواء، ويرجع ذلك الى أن الإرهاب ظاهرة معقدة، تعددت الآراء حولها، ويصعب توحيدها حول مفهوم واحد، بالإضافة الى اختلاف المصالح والسياسات، وبذلك ضل المفهوم طريقه الى التحديد .

فمنذ ظهور ظاهرة الإرهاب على ساحة العلاقات الدولية دخلت مفرداتها الخطاب السياسي الدولي، ومحاولات من له مصلحة في ذلك الخلط بين الإرهاب وبين المصطلحات المقاربة له، وعلى رأسها الجهاد، وفق تقرير ومشروعية الكفاح المسلح

ومشروعيته .

ففي الوقت الذي تحدثت الدول الأوروبية فيه عن الإرهاب من حيث هو اعتداء صريح على الآخرين، يقوم به أفراد مارقون عن القانون، راجت في الدول العربية أحاديث تطال أهمية التمييز بين الإرهاب وحق المقاومة المشروعة.

فمن جهة، حاولت الدول العربية بشكل عام ان تنفي تهمة الإرهاب عنها فوقفت موقف الدفاع عن النفس، ومن جهة ثانية، رأت بعض الدول العربية والدول الإسلامية، أن خلاصها من تهمة الإرهاب التي ألصقت بها، ربما يأتي من خلال التفريق بين الإرهاب وبين وحق المقاومة المشروعة، وكانت تلك الدول تستدل بما يحصل على ارض فلسطين وارض العراق .

بيد أن ما قاد الى درجة متقدمة من التوتر تلك التصريحات التي أدلى بها مسئولون أوروبيون ، وعبروا من خلالها عن أزمة العلاقة العربية- الأوروبية أو بين الحضارتين: الإسلامية والغربية .

وانطلاقاً من هذه الحثيات، تأتي هذه الدراسة لتوضح كيف أثر مفهوم الإرهاب في العلاقات العربية - الأوروبية، وكيف يمكن أن يعمل هذا المفهوم على إعادة تشكيل تلك العلاقة أو تغيير الصورة النمطية التي اصطبغت قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ . تم تقسيم الرسالة الى خمسة فصول ، حيث أتى الفصل الأول تمهيدياً، تناول مشكلة الدراسة وأهميتها والهدف منها ، وذكر المنهج المستخدم في هذه الدراسة، والتعريفات الإجرائية، وأخيراً تم ذكر الدراسات السابقة والإطار النظري.

أما الفصل الثاني فقد تناول تعريف الإرهاب ، الذي راج كمفهوم عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، والذي ألقى بظلاله السلبية على الأمن القومي العربي، واتضح ان التعاريف المختلفة لهذا المفهوم كافة، تحاول أن تركز على النقطة التي تحاول الجهة التي أصدرت التعريف التركيز عليها والترويج لها، وقد أغفلت هذه التعاريف نقطة رئيسية، ألا وهي حق الشعوب في المقاومة الوطنية والكفاح المسلح؛ لتحرير أراضيها من

الاحتلال الأجنبي، وتم البحث في التعاريف المختلفة لمفهوم الإرهاب، وقد تم تضمين تعاريف متعددة لإثراء قيمة البحث العلمية، وحتى تستطيع الباحثة توضيح المفهوم بصورة علمية، دقيقة كان لابد من التمييز بين مفهوم الإرهاب وبعض المفاهيم والكلمات الدالة: كالتطرف والعنف السياسي وحق تقرير المصير والمقاومة المشروعة، وذلك سعياً للوضوح والاستقراء، وكما وضّحت أشكال وأساليب الإرهاب وفقاً لمرتكبيه، حيث قسّم الفقهاء ظاهرة الإرهاب من حيث مرتكبيها إلى نوعين رئيسيين: الأول إرهاب الدولة، والثاني إرهاب الأفراد والجماعات، مع توضيح لأساليب الإرهاب، واشتمل الفصل أيضاً على مصادر الإرهاب وأسبابه، حيث تمت الإشارة إلى أهم مصادر الإرهاب، وحددت الأسباب الجوهرية لهذه الظاهرة.

وأما الفصل الثالث، فتناول ملامح النظام العالمي الجديد وموقع الإرهاب في أجدته، حيث تم التركيز على مفهوم النظام العالمي الجديد، منذ بداياته وماهية الظروف الدولية التي نشأ فيها، وتحديد معالمه على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، واشتمل كذلك على مقومات ذلك النظام من شرعية دولية وقوه عسكرية، وتم توضيح موقع أوروبا في النظام العالمي الجديد، وتناول إمكانات بروز الدور الأوروبي مستقبلاً كفاعل أساسي ومؤثر، باعتباره إحدى القوى الرئيسة دولياً وإقليمياً.

وجاء الفصل الرابع ليبحث في العلاقات العربية-الأوروبية قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، إذ تضمن الفترة الزمنية من (١٩٩٠ - ٢٠٠٠)، فتم استعراض تاريخ العلاقة بين العرب والأوروبيين، وبيان السياسة الاقتصادية الموحدة لدول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية الشراكة الأوروبية - المتوسطية، حيث أظهرت في هذا الفصل الدوافع الأساسية للسياسة الاقتصادية الموحدة، لدول الاتحاد الأوروبي مع دول المنطقة العربية، والتركيز على عملية برشلونة ١٩٩٥ بكل أبعادها: السياسية الأمنية، والاقتصادية المالية، والاجتماعية الثقافية، وكذلك توضيح الموقف الأوروبي من القضايا العربية، والصراع العربي - الإسرائيلي، وبيان الرؤية الأوروبية للسلام في

المنطقة العربية، والموقف الأوروبي من حرب الخليج الثانية .
أما الفصل الخامس فقد وضّح دور الإرهاب في إعادة صياغة العلاقات العربية-الأوروبية، من نمط الى آخر، باعتباره عنوان الدراسة، إذ حاول هذا الفصل بيان المتغيرات التي طرأت على العلاقة ، ومن ثم تغطية الفترة من (٢٠٠١ - ٢٠٠٦) ، وتم إبراز البعد الثقافي حيث فجرت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الاهتمام الراهن بالبعد الثقافي الحضاري للعلاقة بين العالم الإسلامي والغربي، وتم استعراض سياسة الجوار الأوروبي الموسع، ومن ثم عرض الفصل أسباب تعثر الشراكة الأوروبية-المتوسطة، وطرح الأوروبيين لإطار جديدٍ لعلاقة جديدة تمثلت بسياسة الجوار الأوروبية، وحاول الفصل توضيح المواقف الأوروبية غير الموحدة كواحدةٍ من أهم القضايا العربية التي تخص منطقة الشرق الأوسط.

2.1 مشكلة الدراسة

تظهر إشكالية الدراسة في التعرف الى التحول في طبيعة السياسة الأوروبية في المنطقة العربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ، والإحاطة بالمتغيرات التي تلعب دورا هاما في إعادة تشكيل نمط العلاقة العربية - الأوروبية.
وبذلك حاولت الدراسة الإجابة عن التساؤل التالي، والذي يتفرع عنه عدد من الأسئلة:

- أ. ما دور الإرهاب في إعادة صياغة العلاقات العربية - الأوروبية ؟
- ب. الى أي مدى شكّل الخلاف حول مفهوم الإرهاب حالةً من عدم التوافق في العلاقات العربية - الأوروبية ؟
- ج. الى أي مدى ساهمت ظاهرة الإرهاب في تعزيز العلاقات العربية- الأوروبية ؟

3.1 أهمية الدراسة

تزداد أهمية الدراسة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١، وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب ضد الإرهاب، حيث أصبح الإرهاب أحد أشكال السلوك السياسي والفردي والدولي، وقد أُلصقت تهمة استخدام العمل الإرهابي بالعرب والمسلمين، علماً أن الإرهاب ظاهرة لا وطن لها ولا زمن، وإنما لا تقتصر على دين ولا على قومية، وعليه، فإن الدراسة سوف تقوم بعرض وتحليل الحقائق التالية وتحليلها:

١. ان الإرهاب المستند الى الدين ليس مقصوراً على جهة معينة، واستعان به أتباع المسيحية واليهود والبوذية والهندوسية .

٢. ان الإرهاب الذي اتبعته بعض جماعات العرب والمسلمين يعود الى الإحباط والظلم الذي يعاني منه العرب والمسلمون، حيال السياسات الغربية الجائرة والتعامل مع قضاياهم .

٣. إن ازدواجية المعايير في السياسة الأوروبية، في التعامل مع القضايا العربية وإسرائيل، ساهمت في تعزيز الإحباط العربي الذي أدى بدوره الى استخدام بعض الجماعات للأساليب العنيفة كرد فعل على التعامل الأوروبي .

٤,١ هدف الدراسة

هدفت الدراسة الى البحث في تحديد معرفة دور الإرهاب في إعادة تشكيل العلاقات العربية - الأوروبية ومحاولة بيان الدوافع التي أدت الى تفاقم الممارسات الإرهابية في العالم، والتمييز بين الإرهاب وحق المقاومة المشروعة.

كما حاولت الدراسة البحث في السياسة التي تنتهجها دول الاتحاد الأوروبي تجاه المنطقة العربية، وذلك من خلال التعرف الى الدور الذي تضطلع به تجاه القضايا الرئيسية في المنطقة، مثل الصراع العربي - الإسرائيلي، والحرب على العراق، والبحث في تداعيات أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على العرب والمسلمين، والبحث في واقع

الشراكة الأوروبية – المتوسطية.

٥,١ التعريفات الإجرائية

أ. الإرهاب:

عمل يقوم به فرد أو جماعة استنادا الى أساليب متنوعة من العنف، بغية تحقيق مطلب أو نيل مسعى أو تأكيد فكرة، ويكون ذا تأثير واضح في المجتمع الذي تم فيه.

ب. العلاقات:

محمل مبادئ وأحكام وضوابط العلاقات والاتصالات والروابط بين دول وأعضاء المجتمع الدولي، في مختلف الميادين: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والقانونية .

ج. المنطقة العربية:

دول الوطن العربي من المحيط الأطلسي غربا الى الخليج العربي شرقا، وتجمعها منظومة ثقافية تتمظهر باللغة والدين والمصالح المشتركة.

د.الإتحاد الأوروبي:

مجموعة الدول الأوروبية التي اندمجت معا في وحدة سياسية واقتصادية وجغرافية والتي بدأت بمعاهدة روما عام ١٩٥٧ بست دول حتى مرحلة التوسع الخامسة عام ٢٠٠٤ حيث أصبحت خمسا وعشرين دولة.

٦,١ منهج الدراسة

يصعب على الباحث الذي يتعامل مع هذا الموضوع الاعتماد على منهج محدد دون الاستعانة بمناهج أخرى مكملة، تساعد على فهم أبعاد هذه الظاهرة؛ للوصول الى حقيقتها، ويعد منهج الوصفي التحليلي من المناهج المهمة في تحليل العلاقات الدولية، نظرا للمزايا التي يقدمها هذا المنهج، وانطلاقا من طبيعة مشكلة الدراسة التي يحددها الموضوع المعني، فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي.

إذ يقوم المنهج على وصف الظاهرة موضوع الدراسة وصفا دقيقا، وعلى تحديد المتغيرات المتعلقة بها والقيام _ من ثم _ بمحاولة ربط المتغيرات وإمكانية الخروج بعدد من التوصيات، يمكن أن تحكم طبيعة ومسار الظاهرة قيد الدراسة، حيث يعنى هذا المنهج بالتعمق في دراسة متغيرات الظاهرة، والعلاقة الداخلية التي ترتبط بها الأجزاء، وبيان وظيفة كل متغير، وكيف تفاعلت تلك المتغيرات، وشكلت كلا واحدا، مما يقود الى تحليل الظاهرة تحليلاً نقدياً يؤدي الى الخروج باستنتاجات دالة.

حيث تم وصف العلاقات العربية - الأوروبية وتحليل تأثير ظاهرة الإرهاب على هذه العلاقة، وما ارتبط بهذا التأثير على العلاقات من أحداث وتطورات.

وبما ان دراسة الماضي تلقي الضوء على المستقبل، فمن الممكن استخلاص دروس مفيدة من استعراض طبيعة العلاقات العربية- الأوروبية في الفترة الماضية، الأمر الذي يعتمد كذلك المنهج التاريخي في هذه الدراسة، إذ يعنى هذا المنهج بتسلسل الأحداث تاريخياً، ويعرض العوامل و المتغيرات، التي لعبت أدواراً بارزة في ذلك التسلسل، وبناءً على هذا، فإنه سيتم وفق هذا المنهج - عرض مفهوم الإرهاب- عرضاً تاريخياً، واستعراض صيغة العلاقات العربية- الأوروبية من منظور تاريخي، إذ تكمن أهمية المنهج في تنويره لقضايا قائمة في الحاضر.

٧,١ الدراسات السابقة

دراسة لـ عبد الله نقرش وعبد الله حميد الدين، بعنوان "السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر من سبتمبر" هدفت هذه الدراسة الى معرفة ماذا سيكون شكل العالم بعد أحداث ١١ سبتمبر، وخلصت الدراسة إلى أن الإرهاب برز الى الوجود بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كعدو عالمي جديد، وطلب إلى كل العالم محاربة هذا العدو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تم تجسيد هذا العدو في المرحلة الأولى تحت عنوان " الإرهاب الإسلامي"، وتم تحديد الجهات التي تعد إرهابية، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية

أعدت لهجتها القوية، التي سادت في أوائل الحرب الباردة المتمثلة بشعار " من ليس معنا فهو ضدنا "، وفي اثناء هذا كله بدأت حركة سياسية ثقافية اقتصادية ضد كل ما هو إرهاب وفق التعريف الأمريكي، أي ان الولايات المتحدة من خلال سلوكها السياسي والعسكري في المنطقة العربية عموماً وفي العراق خصوصا أظهرت أنها مستعدة للذهاب الى آخر مدى؛ للقضاء على كل ما يواجه مصالحها حتى لو لم تكن دولاً (نقرش، وحميد الدين، ٢٠٠٢).

دراسة لـ ناصيف حتي، بعنوان " العلاقات العربية-الأوروبية حاضراً ومستقبلاً، هدفت الدراسة الى البحث في طبيعة العلاقات العربية- الأوروبية، من منظور حالي مستشرف للمستقبل، وخلصت الدراسة الى القول: إن هذه العلاقات رغم تاريخها قد شابها شيء من التوتر عقب أحداث ١١ سبتمبر، إذ تزايدت الصور السلبية عن العرب والمسلمين، وأضحى العرب في أوروبا يعانون من التهميش والإقصاء، كما أن أوروبا رغم معارضة بعض دولها استخدمت القوة العسكرية في العراق وتحرص على عدم الاصطدام مع الولايات المتحدة ذات الموقع الطاغي في عملية السلام، لذا تحرص أوروبا الى الحفاظ على العلاقات الإستراتيجية الخاصة مع واشنطن، وعدم تعريضها للتوتر بسبب الشرق الأوسط (حتي، ٢٠٠٢).

دراسة لـ محمد أبو عامود " العلاقات العربية- الأوروبية: رؤية مستقبلية" هدفت الدراسة الى وضع رؤية مستقبلية للعلاقات العربية- الأوروبية انطلاقاً من المتغيرات الجديدة النابعة من البيئة العربية- الأوروبية، والظروف الإقليمية والدولية التي من شأنها أن تؤثر في مسار هذه العلاقات وتوجهاتها. وخلصت الدراسة الى رؤية من شأنها أن تطور الأطر القائمة عليها العلاقات العربية-الأوروبية، إذ طرحت "سيناريوهات" تطل صيغة برشلونة، والحوار الأوروبي مع دول مجلس الخليج، واتفاقيات الشراكة الثنائية، وكذلك "سيناريوهات" حول مؤتمر الأمن والتعاون والتدخل الأوروبي المباشر وغير المباشر (أبو عامود، ٢٠٠٤).

دراسة لـ رجائي حرب، بعنوان "الإرهاب في النظام العالمي الجديد" هدفت الدراسة إلى توضيح مفهوم النظام العالمي الجديد الذي أطلقته الولايات المتحدة الأمريكية مع بدايات العقد الأخير من القرن العشرين، وما يحمل في طياته من هيمنة وتسلط على كل العالم واستغلال لثرواته، كما تناولت الدراسة توضيح مفهوم الإرهاب وأسبابه ودوافعه ونشأته، ولا سيما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وركزت الدراسة - في هذا الصدد - على الإرهاب في ميزان القانون الدولي، وعلى السياسة الخارجية الأمريكية وعلاقتها مع غيرها من الدول، وخلصت الدراسة إلى أن السمات الإرهابية موجودة بين ثنايا النظام العالمي الجديد، بسبب ما تحويه من ازدواجية في النظر إلى القضايا العالمية، ومحاباة لشعوب معينة على حساب مصالح شعوب أخرى، مما زاد الرغبة في الانتقام من الولايات المتحدة الأمريكية (حرب ، ٢٠٠٣) .

دراسة لـ حسن نافعة، بعنوان "الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا " هدفت الدراسة إلى تحديد جذور فكرة الوحدة الأوروبية والمؤسسات وآليات العمل في الاتحاد والسياسات الاقتصادية والاجتماعية التي ينتهجها الاتحاد الأوروبي، كما تناولت الدراسة علاقة الإتحاد الأوروبي بالعامل الخارجي ، مؤكدا ان الاقتصاد هو المحور الأبرز لعلاقة الإتحاد بالعالم؛ ومن ثم يعرض علاقة الإتحاد بالوطن العربي مستعرضا البعد المتوسطي والخليجي في سياسات الإتحاد وكما تناولت الدراسة موقف ودور الإتحاد تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي وتطوره ومحاولة الإتحاد له اتخاذ مواقف مستقلة عن الهيمنة الأمريكية، وخلصت الدراسة إلى عرض لبعض الدروس المستفادة من التجربة الأوروبية، وإمكانية تطبيق المنهج الأوروبي في التكامل على الوطن العربي (نافعة، ٢٠٠٤)

دراسة لـ علي الحاج، بعنوان " سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة " هدفت الدراسة إلى بيان التحولات الإقليمية والدولية التي تعرض لها العالم بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص في التسعينيات من القرن

العشرين، وما نتج عنها من انعكاسات سلبية على الصعيد الإقليمي، إضافة الى ازدياد دور الاتحاد الأوروبي في حل الأزمات الإقليمية والدولية كما هدفت الدراسة الى بيان القدرة التي تستطيع من خلالها أوروبا ان تتدخل في معالجة النزاعات والصراعات الدائرة في المنطقة العربية، وخلصت الدراسة الى طرح رؤية مستقبلية تبين أهمية سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية إضافة الى طرح تصور مستقبلي لمدى قدرة الإتحاد الأوروبي على تشكيل قوة دولية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية (الحاج ، ٢٠٠٥).

دراسة لـ عبد الفتاح الرشدان، بعنوان " أوروبا والشراكة الأوروبية- المتوسطية " هدفت الدراسة الى التحدث عن مؤتمر برشلونة والشراكة الأوروبية- المتوسطية، كما تناولت الدراسة السياسة الأمنية والدبلوماسية الأوروبية في المنطقة العربية، والرؤية الأوروبية لعملية السلام في الشرق الأوسط، إذ أن استقرار المنطقة بالنسبة للدول الأوروبية يعد عاملا مهما للأمن الاقتصادي والسياسي في أوروبا، وعرض الباحث في هذه الدراسة ظاهرة الإرهاب التي تعد مصدرا أساسيا لتهديد الأمن الأوروبي والعالمي خصوصا بعد أحداث ١١ سبتمبر، وانعكست هذه الأحداث على الاهتمام الأوروبي بالبعد الثقافي تحت تأثير متغيرات أوروبية وإقليمية عالمية ، وخلصت الدراسة الى طرح عدة نتائج من أهمها: عدم وجود تكافؤ بين طرفي الشراكة، كما ان هنالك اختلافات كبيرة في جميع المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية (الرشدان ، ٢٠٠٥).

دراسة لـ جمال الشلبي، بعنوان " آفاق العلاقات العربية - الأوروبية " هدفت هذه الدراسة الى بيان عن أهمية العلاقات العربية- الأوروبية القائمة على القوة وموازن القوى السائدة على المستوى الدولي، والقائمة على المصالح الاقتصادية والحضارية، التي يمثلها كل طرف في هذه المعادلة الصعبة ، كما تناولت الدراسة توضيحاً لأهمية أوروبا بالنسبة للعرب، من حيث وجود العديد من العوامل التي تجعل أوروبا مركز

اهتمام عربي على المستوى السياسي والاستراتيجي، وأهمها النفوذ التقليدي لأوروبا في جنوب وشرقي البحر المتوسط، والروابط الاقتصادية حيث تمثل أوروبا أهمية اقتصادية قصوى للعرب، وكذلك حاجة العرب إلى اكتساب فنون التكنولوجيا والصناعات الثقيلة عن طريق الأوروبيين ، كما تناولت الدراسة المصالح الأوروبية في المنطقة العربية وأهمية الموقع الاستراتيجي، مع بيان أهمية النفط العربي الذي يعد سر تقدم الحضارة الأوروبية وازدهارها ، كما تم استعراض المواقف الأوروبية من القضايا العربية " العراق وفلسطين " مع التركيز على وضع الجاليات العربية الإسلامية في أوروبا سيما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ (الشلبي، ٢٠٠٦).

٨,١ الإطار النظري

حاولت هذه الدراسة الاستعانة بمدخلين نظريين هما: مدخل الاعتماد الدولي المتبادل، ومدخل الإقليمية والتعاون بين الأقاليم.

مدخل الاعتماد المتبادل

يفترض مدخل الاعتماد المتبادل، أن تداخل العلاقات والمصالح بين دولتين أو أكثر وتشابكهما ووصولهما الى مستوى معين من التعقيد يؤدي بالضرورة الى زوال حالة الحرب والصراع بينهما. وهذا لا يعني " المساواة بين الأطراف "، لأن العلاقات الدولية لا تقوم على مبدأ التكافؤ والمساواة بين الأطراف، بل على مبدأ القوة وموازن القوة (تيلر، ١٩٨٨، ٥١٠).

ويركز أصحاب فكرة الاعتماد المتبادل على الأبعاد التعاونية والتداخل في العلاقات الدولية، كما يؤكد هذا المدخل أهمية التفاعلات الثقافية والتنمية الاقتصادية والتجارة الدولية والتقدم التقني، وذلك بقصد المساهمة في زيادة إمكانية السلام الدولي وحماية الحقوق والكرامة والحريات الإنسانية.

ومن أهم خصائص هذا المدخل كما يطرحه "كوهين وناي" ثلاث خصائص

رئيسة:

١. تشارك أطراف دولية - غير دول - بصورة مباشرة ومستمرة في السياسة العالمية، فهناك وسائل متعددة تربط المجتمعات فيما بينها، ويشمل ذلك علاقات رسمية وغير رسمية بين النخب الحاكمة، فهناك علاقات غير رسمية تقوم بها فئات غير حكومية، وهناك منظمات عابرة للقوميات كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والمصارف، وجميعها تؤدي دوراً بارزاً في العلاقات الدولية.
٢. تتسم قائمة الموضوعات في علاقات الدول بطبيعة خاصة، فالموضوعات مرتبة بطريقة غير واضحة أو وفق أولويات معينة، ويعني غياب هذا الترتيب ان موضوع الأمن بمعناه العسكري لا يحتل الأولوية في هذه العلاقات.
٣. قيام وسائل تأثير كبيرة عبر القوات المسلحة، عندما تصل العلاقات بين الدول الى درجة متشابكة ومعقدة من الاعتماد المتبادل (الرشدان، ٢٢، ١٩٩٨).

مدخل النظم الإقليمية والتعاون بين الأقاليم

يعتقد أنصار هذا المدخل، أن إقامة تنظيمات إقليمية هي الطريق الأمثل لتحقيق الأمن والسلام الدوليين ونتيجة للتحويلات على الساحة الدولية، فقد برزت بقوة، فكرة التضامن بين الأقاليم، إذ تهدف هذه الفكرة الى تعزيز التعاون وتنظيمه بين الأقاليم الفرعية التي تتجاور معا بحكم الجغرافيا والتاريخ أو عمق المصالح الاقتصادية والأمنية، هو ما يطبق على حالة التعاون المتوسطي "العرب وأوروبا"، فمشروع الشراكة الأوروبية - المتوسطية يعكس تنظيم التعاون بين الأقاليم القائمة على ضفاف المتوسط، وهي متعددة الثقافات والهويات والتجارب الاجتماعية والسياسية (الشليبي، ٢٠٠٦، ٥).

كما تقوم فكرة التعاون بين الأقاليم على أساس الاعتراف بوجود عالمين متشابكين في البحر المتوسط، باعتبار أن منطقة المتوسط مفعمة بالتوترات، التي قد تؤدي الى التعاون والنزاع في نفس الوقت. لذلك فإن فكرة التضامن الإقليمي قد يولد النزاع بين الدول الأوروبية والدول العربية على حدود المتوسط، وأن مشروع التعاون المتوسطي

يعكس تنظيم التعاون بين الأقاليم.

وأيا كان الحال، فإن التعاون الإقليمي مفهوم وسيط تتبادل فيه التفاعلات بين الدول في منطقة إقليمية معينة، وهو وسيط لأنه يتخذ وسطا يعيد التعاون الدولي أو العالمي من ناحية، والتعاون الثنائي بين الدول الفاعلة في النظام العالمي من ناحية أخرى، وهناك عوامل عديدة في العالم المعاصر تدفع باتجاه الإقليمية، منها:

١. البحث عن هوية جديدة للترتيبات الإقليمية القائمة، وعادة ما يتم هذا البحث باتجاه تعميق التقارب الإقليمي.

٢. بروز قضايا ومسائل تتطلب بلورة أطر وظيفية إقليمية تتخطى الدولة للتعامل معها بنجاح.

٣. بروز مجموعة جديدة من التحديات الإقليمية تتطلب إعادة الهيكلة الإقليمية، وتبرز أمام العيان أحداث ١١ سبتمبر كواحد من التحديات التي تلقي بظلالها على طبيعة النظم الإقليمية.

٤. صعود أهمية الجغرافيا الاقتصادية، وهو ما يعطي دفعا لدينامية جديدة في العمليات الاقتصادية العالمية.

٥. المتغيرات التي حدثت في العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والوصول الى سياسة التوافق والتعاون، واتجاه العالم نحو التفاعلات الجيواقتصادية وإعطائها الأولوية على التفاعلات الجيوسياسية.

الفصل الثاني

الإرهاب مفهومه وأشكاله ومصادره

أخذت قضية الإرهاب مستوى من الاهتمام الدولي لم تسبقها ظاهره أخرى ولقد شغلت الإنسانية في جميع دول العالم خلال السنوات الأخيرة، وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١، عندما تعرضت الولايات المتحدة الأمريكية لهجمات مدمرة ولقد قادت الولايات المتحدة التوجه الدولي الذي خلق مفردة جديدة أسمها " الإرهاب الدولي" وصاغتها حسب قوالبها ومغازيها ومصالحها، حتى أصبحت هذه المفردة أحد القوانين الرئيسة الأساسية، التي تعتمد عليها الولايات المتحدة وبعدها أوروبا في علاقاتها مع كل الدول والقوى السياسية.

ومن هذا المنطلق كان من المناسب أن يتناول هذا الفصل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الإرهاب.

المبحث الثاني: تعدد أشكال الإرهاب.

المبحث الثالث: مصادر الإرهاب وأسبابه.

١,٢ مفهوم الإرهاب

عرفت البشرية منذ بدايتها العديد من أحداث العنف والقتل، ووجد العنف مع بداية التاريخ الإنساني، وأصبح العنف يمثل مشكلة وأزمة على أرض الواقع، لا تتم

معالجتها إلا بتحديد مصطلحها ومعرفة أسبابها للوصول إلى جوهرها وتأثيرها وكيفية القضاء عليها.

ومنذ الخليقة وهناك من يعيشون في الأرض فساداً ويرهبون فيها غيرهم، بمختلف الوسائل وكافة الطرق وقد استخدمت أساليب الإرهاب على مر العصور ، وفي الديانات القديمة والحضارات السابقة، وفي مختلفة أنحاء العالم. ويعود ازدياد الاهتمام بالإرهاب في العصور الحديثة لأن المصطلح قد انتقل إلى حقول السياسة، وأثر بشكل مباشر في العلاقات الدولية، وبذلك بدأنا نشهد ما يعرف بإرهاب الدولة، وأصبح العنف والإرهاب لا يعرفان حدوداً، وأخذت الخلافات في المفاهيم تطل أعمال المقاومة المشروعة والكفاح، الذي تخوضه حركات التحرر الوطني من أجل الوصول إلى حقوقها، وحق تقرير الشعوب لمصيرهم.

فشلت محاولات أساتذة العلوم السياسية في الخروج بإتفاق موحد لتحليل ظاهرة الإرهاب بشكل عقلائي وعلمي، والسبب في ذلك يعود الى اختلاف الإيديولوجيات والانتساب السياسي والحضاري بين هؤلاء المفكرين، وهذه الاختلافات الفكرية والثقافية والحضارية تركت آثاراً واضحة في العلاقات بين الدول من حيث التعريف، خاصة بين الدول الغربية والدول العربية.

لقد أصبحت مشكلات التطرف والإرهاب الدولي والفردى ،من القضايا المهمة والخطيرة، التي لا تخلو منها قراءة للعلاقات الدولية، لأنها قضية تزعزع الأمن الوطني للدول وتهدد الأمن والسلم الدوليين، وحتى تستطيع الباحثة أن يقارب الإرهاب بصورة علمية دقيقة، لابد أن يتم التمييز بين الإرهاب وبعض المفاهيم والكلمات الدالة، وذلك سعياً للوضوح وحسن الدلالة.

التطرف

وهو لفظ شاع كدلالة على الإرهاب، وأصبح لفظ المتطرفين يطلق على الإرهابيين رغم ما بين هذين المصطلحين من فارق واضح المدى، فالتطرف هو اعتناق الفرد أفكاراً

قد تكون خاطئة أو مائلة عن القصد، والقصد هو الطريق الواسع الميسر للسلوك. ويبدأ هذا الموقف بالعزلة والمقاطعة والردة والعودة إلى الجاهلية، لا يلبث أن تحول إلى مرحلة التطرف الفكري و استعمال العنف ضد الغير (رشوان، ١٥، ١٩٩٧).

العنف السياسي

يبدأ العنف حين يتوقف العقل عن قدرة على الإقناع ، فليجأ حينها صاحب العقل هذا إلى وسائل الإقناع المادية باستبعاد الآخر أمامه، إما مؤقتاً بشله أو بإنهائه. وجميع أنواع العنف مهما كانت إدعاءاته العنصرية، أو الدينية، أو اللغوية أو العرقية، هو الانغلاق والعجز عن الحوار مع الغير، والعنف حالياً يمارسه أفراد ومنظمات ودول ، تعدي على الغير بحجة الدفاع عن النفس (يسري، ١٤، ١٩٩٣).

حق تقرير المصير

انبثق حق تقرير المصير كمبدأ أساسي للنظام العالمي عند ظهور فكرة القومية والدعوة إلى الديمقراطية، إلا أنه لم يصبح معياراً فعالاً يتم تطبيقه على قدم المساواة في النطاق العالمي.

وقد تعددت تعريفات حق تقرير المصير، إلا أنها جميعاً دارت حول حق الشعوب المقهورة والمضطهدة والمسلوبة الحرية في أن يكون زمام أمرها بيدها، وأن تملك حق تقرير مصيرها ومستقبلها السياسي، وأن تملك حرية التصرف بإمكاناتها الاقتصادية والفكرية والثقافية، وأدارة علاقاتها الخارجية بذاتها دون تدخل من أحد .

وبذلك، فإن الفقه السياسي الاستعماري لا يزال يعمل منذ ثلاثة قرون، على جعل حركات التحرر الوطني موضع شك، وذلك من خلال طرح فكرة أن تقرير المصير لا يزال مجرد مبدأ، لم يتحول بعد إلى حق تقرير مصير، ومن هنا جاء إطلاق صفة الإرهاب على هذه الحركات، حيث بادرت الولايات المتحدة ومعظم الدول الأوروبية اتخاذ مواقف مناهضة لمنظمة التحرير الفلسطينية وحماس والجهاد الإسلامي وحزب الله

(الأشعل، ١٠٦، ١٩٨٨).

المقاومة المشروعة

إن الشعوب التي تمارس مقاومة مشروعة هي في الواقع تدافع عن حقها في تقرير مصيرها، وتعتبر المقاومة آلية تقرير المصير، باعتبارها نضال مسلح تقوم به مجموعات منظمة " سواء كانوا أفراداً منخرطين في عمل المقاومة أو أنصاراً متطوعين " من الذين لا يعتبرون أفراد القوات المسلحة النظامية التابعة للأطراف المتحاربة أو الذين يقومون بعمليات عسكرية بهدف إلحاق الضرر بالاحتلال، وبالتالي تحرير الوطن (حماد، ٢٠٠٣، ٧٢) .

وفي تعريف آخر للمقاومة، عرفت بأنها العنف الذي يمارسه البعض من خلال استخدام الوسائل المتاحة كافة، ويطلقون عليه قتالاً أو نضالاً أو جهاداً لتحقيق أهداف واضحة هي استرداد حق مسلوب.

وهكذا فإن المقاومة المشروعة أو الكفاح المسلح هي حركات من أجل الاستقرار وتحرير الأرض من الاستعمار والاحتلال، ومما يزيد هذه الحركات عنفاً زيادة القوة المحتملة من إجراءاتها التعسفية، وهنا تبدأ المقاومة وتسميها الدول المحتلة حركات إرهابية.

ومن ناحية أخرى، فإن مواقف الدول في مساعدة حركات التحرر الوطنية توصف بأنها دول إرهاب أو مساندة للإرهاب لمساعدتها حركات التحرر الوطني، وهذه نظرة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، التي تكونت استناداً إلى المصالح الذاتية، وليس اعتماداً على المنطق والقانون الدوليين اللذين يفرقان بين الأعمال الإرهابية وحركات التحرر الوطني.

الجهاد

هو من أجل تحقيق هدف معين وأنه لا يحدث عشوائياً، وإلا يكون فعلاً عدوانياً إن لم يكن له هدف مشروع، ويجب أن يكون محدد بحدود شرع الله ورسوله، لذلك فهو

طاعة أو عبادة لله، ويجب أن يتوفر فيها أمران: الأول طاعة الله خالصة له سبحانه وتعالى، والثاني أن يعبد الله بما أمر وشرع لا بغير ذلك من الأهواء والبدع. والجهاد من أجل إعلاء كلمة الله، حتى لا تكون فتنه، ويكون الدين كله لله.

وتقر أغلب الأدبيات السياسية والاجتماعية والقانونية بوجود صعوبة كبيرة في محاولة وضع تعريف للإرهاب على الرغم من أن التاريخ يحفل بأمثلة عن استخدام الإرهاب كأداة لتحقيق أهداف سياسية، إلا أن الجهود الدولية لتعريف الإرهاب وقمعه تعود إلى الماضي القريب نسبياً.

وعند التطرق إلى ظاهرة الإرهاب تبرز مشكلتان: الأولى تتمثل في فشل التوصل إلى تعريف متماسك للإرهاب يمكن استعماله، والثانية تتجلى في وجود خلافات عميقة بشأن الطرق الأكثر ملائمة للتعامل مع خطر حصول هجمات إرهابية (سمبسون، ١٩٩٠، ٢٠٠٣).

لقد خلت المعاجم العربية القديمة من مصطلح الإرهاب أو الإرهابي لحدثة استعمالها، ولعدم شيوعها في الفكر العربي أو الإسلامي، وهو مصطلح له علاقة بالحياة السياسية وإدارة الحكم، وقد جرت عدة محاولات لتحديد مفهوم الإرهاب الذي يقوم به الأفراد والمجموعات المنظمة وغير المنظمة، ولكن لم تصل تلك المحاولات لدرجة تحديد مفهوم إرهاب الدولة إلا من ناحية اتهام بعض الدول العربية والإسلامية بذلك.

يعد الإرهاب أحد أخطر المشاكل الاجتماعية التي تواجه المجتمع الدولي، وعلى مدى العقود الأخيرة، فإن خصائص الإرهاب وأشكاله ومظاهره وأدواته التقنية وتنظيماته، قد شهدت كثيراً من التغيرات الجوهرية، ولم يشمل ذلك وسائل النزاعات فقط، ولكن تجاوزها إلى الأهداف والمهام، وكما شمل نشاط الإرهابيين أفراداً وجماعات ودولاً. وقد حمل تعريف الإرهاب "الحديث" عدة صور حسب الاتجاهات السياسية المختلفة انطلاقاً من شكل القوى السياسية ومن ترتيب أولويات السياسات الداخلية والخارجية للدول، ومن

الموروثات ومستوى الوعي العام ومن تصورات المؤسسات الرسمية والعقائد والأعراف الاجتماعية (visilenko,2004,46).

إن كلمة Terror كلمة لاتينية الأصل تعني " الخوف أو الرعب أو الهول " وفي الفرنسية Terreur تعني ترادف الذعر والرغبة، وقد أدت التطورات الدولية إلى استحداث صيغ في الأدب السياسي وهي Terrorism، و لها مدلولاتها الاجتماعية والسياسية (العكرة، ٦٠، ١٩٩٣)، خاصة بعد ترسيخ مفاهيم الثورة الفرنسية ما بين عامي ١٧٩٣ - ١٧٩٤، فعلاقة الثورة الفرنسية بالإرهاب لم تقتصر على وصف الرغبة من حيث عناصرها الأساسية باعتبارها حالة نفسية أو انفعالاً يسببه شر أو خطر بل تجاوزت ذلك إلى ممارستها عملياً وتطبيق مضمونها. فالثورة الفرنسية قد استفادت واستغلت خصائص الرغبة ورفعت شأنها إلى مستوى المحافظة عليها، وأبرزت البعد الاجتماعي الذي تحمله الرغبة وأضافت إليها مهمة سياسية، الأمر الذي انتهى إليه "توليد" عبارة Terrorism بمعنى إرهاب (عبيدات، ١٨، ٢٠٠٤).

وخلال التدقيق في المعاني اللغوية للإرهاب نجد أنها لا تخرج عن مجرد الإفزاز أو التخويف، إلا أنه في الآونة الأخيرة أخذ مفهوم الإرهاب يتسع مادياً ومعنوياً، ولم يعد هناك اتفاق حول توحيد المعنى أو المقصود، خاصة بعد أن تزايدت المقاومة في فلسطين ثم ما شهدته أفغانستان، وبعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن، وقد أدت الأحداث في مجملها إلى فوضى استغللتها كثير من الدول في سبيل تمرير سياساتها أو تبرير ممارستها القاصدة منها التخلص من أعداء لها ولذا فقد بدأت الكثير من الدول في تفسير الأعمال المسلحة أو أعمال المقاومة على أنها لا تتوافق وأهدافها ومصالحها. وكرد فعل على هذه التوجهات فقد نظمت كثير من الدول حملة واسعة وجادة تطالب بتعريف الإرهاب تعريفاً عالمياً واضحاً ومحايداً ومنصفاً، إلا أن أغلب الأدبيات السياسية والاجتماعية والقانونية تقر بوجود صعوبة كبيرة في محاولة وضع تعريف للإرهاب، فقد عرّفه العالم Walter بأنه عملية رعب تتألف من ثلاثة

عناصر هي: فعل العنف والتهديد باستخدامه، وردة الفعل العاطفية الناجمة عن أقصى درجات الخوف الذي أصاب الضحايا، وأخيراً التأثيرات التي تصيب المجتمع بسبب العنف أو التهديد باستخدامه ونتائج الخوف (أبو غزالة، ٢٠٠١، ١٠). كما عرّف العالم Thornton الإرهاب بأنه استخدام الرعب كعمل رمزي الغاية منه التأثير في السلوك السياسي بواسطة وسائل غير اعتيادية ينتج عنها استخدام التهديد والعنف (الغزال، ١٩٩٩، ٨).

وعرّف أحمد التل الإرهاب بمحتواه المادي والمعنوي بأنه وجود فعل منظم من أفعال التهديد أو العنف التي تسبب فرعاً أو رعباً من خلال عمليات الاغتيال أو حجز الرهائن أو اختطاف الطائرات أو التفجيرات أو الخطف وغيرها من الممارسات التي تولد الفرع والرعب (التل، ١٩٩٨، ١٣).

أما عصام رمضان فقد عرّف الإرهاب بأنه استخدام العنف والتهديد باستخدامه ضد أفراد بما يعرض أرواحاً بشرية للخطر أو ينهياها أو يهدد حرية الفرد الأساسية من أجل تغيير موقفه أو سلوكه بغض النظر عن هم الضحايا المباشرين (رمضان، ١٩٨٦، ١٢).

أما James Adams فقد عرف الإرهاب أنه عمل يقوم به فرد أو تقوم به جماعة يرغبون في تحقيق أهداف سياسية باستعمال أساليب عنيفة، وغالباً ما يتم ذلك على حساب ضحايا مدنيين أبرياء، وكثيراً ما يدعي هؤلاء الممارسون أن ما يقومون به هو بدعم أقلية من الشعب التي يدعون تمثيلها (Adams, 1986, 6).

لقد دخلت ظاهرة الإرهاب دائرة الاضطراب السياسي منذ بضع قرون ولكنها ترسخت في القرن العشرين على وجه الخصوص، حيث لم تعد أمة أو دولة تخلو من شيء من هذه الظاهرة، وإذا ما كانت الحروب المنظمة وغير المنظمة قد بدأت مع بداية العصر البشري، فإن الإرهاب قديم قدم التاريخ المكتوب، ومن أقدم الأمثلة على ذلك الحركة الإرهابية اليهودية في الجيش المسمى "السيكاريون" وهم طائفة دينية على درجة

عالية من التنظيم، لعبت دوراً فعالاً في العمليات الإرهابية "للزبلوت" في فلسطين في القرن الأول للميلاد وبين عامي ١٩٦٦ - ١٩٧٣، إذ اتبعت أسلوباً جديداً خارجاً عن التقاليد والعرف، فكانت تهاجم أهدافها في وضح النهار وفي مناسبات الأعياد وحيث يكثُر الحشد الجماهيري في مدينة القدس مستخدمة سلاحها المفضل الذي هو سيف قصير يخفيه "السيكاري" تحت سترته (عبيدات، ٢٠٠٤، ٦، ٧).

وعلى الرغم من ذلك فإن التصورات والآراء سرعان ما تدفقت إلى القول بأن الإسلام دين إرهابي، هذا بالرغم أن كل دارس واع وموضوعي يدرك بأن الإسلام لم يطلق أبداً صفة المشروعية على الإرهاب، كما لم يتسامح معه.

ففي القرآن الكريم جاء ذكر الرهبة ومشتقاتها ثماني مرات، وقد استعملت الكلمة مرة واحدة منها بمعنى إخافة عدو الله وعدو المؤمنين خلال الجهاد، ففي سورة الأنفال يقول تعالى: "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل ترهبون به عدو الله وعدوكم" الآية: ٦٠.

أما في المرات السبع الأخر، فقد استعملت كلمة الرهبة من أجل الدعوة إلى مخافة الله والخشية منه خمس مرات.

قال تعالى: "يا بني إسرائيل أذكروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدي أوف بعهدكم وإياي فارهبون" سورة البقرة، آية: ٤٠.

وقوله تعالى: "ولما سكت عن موسى الغضب أخذ الألواح وفي نسختها هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون". الأعراف، الآية: ١٥٤.

وقال تعالى: "لا تتخذوا إلهين اثنين إنما هو إله واحد إياي فارهبون" سورة النمل، آية: ٥١.

قال تعالى: "إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغباً ورهباً" سورة الأنبياء آية: ٩٠.

قال تعالى: "لأنتم أشد رهبة في صدورهم من الله ذلك بأنهم قوم لا يفقهون" سورة

الحشر، آية: ١٣٠.

وكذلك جاءت لفظة الرهبة بمعنى الرعب والخوف في قوله تعالى: "واضمم إليك جناحك من الرهب" سورة القصص، آية: ٣٢.

قال تعالى: "قال ألقوا فلما ألقوا سحروا أعين الناس واسترهبوهم وجاءوا بسحر عظيم" سورة الأعراف، آية: ١١٦.

وقد أجمعت كل الشرائع السماوية والحضارات الإنسانية على أن عدو البشر هو بالضرورة عدو الله.

واستناداً إلى السنة النبوية، فإن من المسموح به للمقاتل المسلم قتل المقاتلين الآخرين، أو من يقدمون لهم العون أثناء المعركة، التي لا يفتعلها المسلم ولكن يقوم بالدفاع عن نفسه، وبناء عليه، فإن التعاليم الإسلامية تمنع قتل المرأة أو الطفل أو المسن أو المريض، كما نهت السنة النبوية عن الإساءة للأسرى أو انتهاك حرمة الميت أو تدنيسها أو تشويهها. وعليه، فإن الدين الإسلامي قد حث على عدم العنف وعلى العدل حتى مع الأعداء.

أما في الفقه القانوني العربي فقد جاء تعريف الإرهاب مرتكزاً على الاستعمال غير المشروع للقوة، وعرف الفقهاء الإرهاب بأنه كل اعتداء على الأرواح والأموال والممتلكات العامة أو الخاصة بالمخالفات لأحكام القانون الدولي العام (سرحان، ١٧٣، ١٩٧٣)، وأضافوا بأن الإرهاب اصطلاحاً هو كل منظم للعنف لتحقيق هدف سياسي غير مشروع، مثل حوادث الاعتداء الفردية أو الجماعية التي يقوم أفراد أو مؤسسات بممارستها على المواطنين الآمنين وخلق جو منعدم الأمن، و تنطوي هذه الحوادث على طوائف متعددة من الأعمال أظهرها أخذ الرهائن واختطاف الأشخاص بصفة عامة والممثلين الدبلوماسيين بصفة خاصة وقتلهم، ووضع متفجرات في أماكن المدنيين أو في وسائل النقل العامة أو التخريب وتغيير مسار الطائرات بالقوة (عامر، ١٩٧٧، ٤٨٦).

كما عرّف الإرهاب بأنه إستراتيجية عنف محرم دولياً تحفزها بواعث عقائدية تتوخى أحداث رعب لدى شريحة محددة في مجتمع معين بهدف الوصول إلى السلطة، أو الدعاية لمطلب أو مظلمة بغض النظر عما إذا كان مقترفو العنف يعملون من أجل أنفسهم أو نيابة عن دولة ما (شكري، ٢٠٠٢، ٤٥).

وعرّف الإرهاب في بيان مكة المكرمة "الإرهاب وآداب الجهاد" في ١٠ كانون الثاني ٢٠٠٢ بأنه العدوان الذي يمارسه أفراد أو جماعات أو دول بغياً على الإنسان "دينه ودمه وعقله وماله وعرضه" ويشمل صنوف التخويف والأذى والتهديد والقتل بغير حق وما يتصل بصورة الحراة وإخافة السبيل وقطع الطريق، وكل فعل من أفعال العنف أو التهديد، يقع تنفيذاً لمشروع إجرامي فردي أو جماعي، ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم، أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو أمنهم وأحوالهم للخطر، ومن صنوف إلحاق الضرر بالبيئة أو بأخذ المرافق والأماكن العامة أو غيرها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية أو الطبيعية للخطر فكل هذا من صور الفساد في الأرض (التقرير الاستراتيجي العربي، ١٢٢، ٢٠٠٢).

جميع التعريفات العامة للإرهاب تنحو إلى أن تكون شمولية أكثر مما يجب، وقد ظهر الاختلاف حول تعريف الإرهاب جلياً في المناقشات التي دارت في اللجان التي أنشأتها الأمم المتحدة لمناقشة مفهوم الدول له، وقد حاولت الولايات المتحدة وحلفاؤها في الغرب، تقديم تعريف يشمل حركات التحرر الوطني وحقها المشروع في استخدام جميع الوسائل المتاحة بما فيها القوة المسلحة لتحرير أراضيها وتقرير مصيرها في ميدان الدول النامية، ومنها البلدان العربية والإسلامية والأفريقية. ولم يكن الاختلاف حول التعريف بمعزل عن الصراع الأيديولوجي الذي كان قائماً آنذاك بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، فهذا الاختلاف لم يكن العقبة الوحيدة في وجه تعريف الإرهاب فثمة صعوبات جمة تمثلت في صعوبة البواعث والدوافع لارتكاب الجرائم الإرهابية.

إن ظاهرة الإرهاب تكمن في مفاهيم سياسية واجتماعية وقانونية وأيديولوجية متضاربة وأكثرما يكمن هذا الخلاف في الجانب السياسي، وذلك لأن عنصر "الهدف" يبدو أكثر العناصر استقطاباً للاختلاف، وذلك أن تحديد المسمى للعمل الذي يقوم به الأفراد أن تقوم به جماعات من حيث شرعيته، أو عدم شرعيته وإنما يرتبط بالهدف نفسه.

ومن هنا، فإن العمل ذاته يحمل تفسيرين على الأقل، فهو حالة من حالات الإرهاب تجب إدانته ومكافحته على أنه جريمة، وهو في ذات الوقت وحسب تفسير آخر شكل من أشكال التحرر الوطني، أي الكفاح من أجل الحصول على الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للشعوب. وحتى يستقيم الأمر فلا بد من مراجعة المصطلح نفسه والتمعن في تعريفه بدقة ومنهجية علمية وموضوعية ورسم حدوده بوضوح في سياقه الصحيح، ووضع مقاييس أخلاقية وسياسية وقانونية لتمييز الإرهاب عن حركات التحرر والاستقلال (الكيلاني، ١٧، ١٦، ١٩٩٧).

وقد ترتب على صعوبة تعريف الإرهاب مجموعة من النتائج كان أهمها تعثر الجهود الدولية لوضع اتفاقية عالمية لمكافحة الإرهاب واختلاط الأمور وتبرير أعمال الإرهاب نفسها باعتبارها إرهاباً مضاداً أو كفاحاً للقضاء على الإرهاب إضافة إلى الانتقائية والعشوائية في وصف الأفراد والجماعات والدول بالإرهاب وفقاً للأهواء والمصالح السياسية لكل طرف، وأخيراً اختلاط الإرهاب بصور العنف السياسي الأخرى كالجرائم السياسية والعصيان والانقلابات و الحروب بأنواعها سواء كانت تقديرية أو حروب تحرير أو حرب عصابات (خليل، ٣١، ٢٠٠٢).

٢، ٢ أشكال الإرهاب

لم تقتصر الصعوبة فقط في التوصل إلى تعريف جامع للإرهاب، وإنما تعدت ذلك إلى حصر صورته وأشكاله للإرهاب، ومنها:

٢، ١، ٢. إرهاب الدولة

يرجع مفهوم إرهاب الدولة في العصر الحاضر إلى أنظمة الرعب التي صاحبت الثورات الكبرى مثل إرهاب "روبسبير" و"ستالين" وتتدرج تحته صور عديدة من سلوكيات الدول الشمولية والعنصرية مثل فظائع النازية في ألمانيا عهد هتلر، وجرائم "عيدي أمين" في أوغندا، و"بوكاسا" في إفريقيا الوسطى، و"موبوتو" في زائير، "بول بوت" في كمبوديا، وممارسات الدكتاتورية العسكرية المدعومة سراً أو علناً من المخابرات المركزية في أمريكا اللاتينية، والممارسات العنصرية التي تمارسها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني بأبشع الصور (فرحان، ٢٠٠٢، ٥١).

وكذلك ما ظهر كصورة للإرهاب في العصر الحديث كأسلوب للحكم في عهد الثورة الفرنسية فيما سمي "بعهد الرعب" الذي يشير إلى ممارسات إرهابية ضخمة تقوم بها دول كبرى وذلك بإرسال الجيوش خلف الحدود للتدخل المباشر في شؤون الدول الأخرى. أما الدول الصغرى فقد لجأت إلى استخدام الإرهاب للتعويض عن ضعفها في اللجوء إلى الحروب التقليدية، فلجأت لاستخدام الإرهاب والعصابات الإرهابية لأن إمكانياتها المادية لم تسمح بإعداد الجيوش، التي يمكن أن تمارس ضغوطاً على خصومها، إذ أن اللجوء إلى العمليات الإرهابية ذات تكلفة مادية أقل، بالإضافة إلى أن تكاليف تدريبها زمنياً في غاية السهولة مقارنة بإعداد الجيوش.

كل القرارات والمواثيق والمعاهدات الدولية دعت إلى ضرورة اتخاذ الإجراءات لمنع الإرهاب ووقف نشاطاته ودعمه، وهذا دليل على أن هناك ما يسمى إرهاب الدولة، وهناك مؤيدون في القانون الدولي على وجود إرهاب الدولة ولكنهم اختلفوا في تعريفهم للمقصود منه، كما أنهم ذكروا صوراً مختلفة لإرهاب الدولة فمنهم من عرفه على أنه نمط من أنماط الإرهاب، تقوم به الدول أو الجماعات التي تعمل لحسابها تجاه دول أخرى في الخارج أو ضد جماعات وأفراد داخل الدولة من خصومها السياسيين أو

المعارضين لها؛ لإخضاعهم والهيمنة عليهم واضطهادهم، ويدخل في ذلك أعمال الاضطهاد والتمييز العنصري بإرهاب جماعات أجنبية داخل الدولة وأعمال الإرهاب ضد الشعب المحتل الذي يرنو للتحرر والاستقلال أو الانفصال (عوض، ٨٣، ١٩٩٩).

وفي الكثير من الأحيان يطلق على إرهاب الدولة إرهاب المؤسسات أو الإرهاب السلطوي (الجهماني، ٥٤، ١٩٩٨)، ويعتقد بعض الباحثين بأن الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين تمارس إرهاباً جديداً مستنداً الى سياسة إرهاب الدولة، وبالاعتماد على تقدمها الصناعي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري، وعلى جهاز الاستخبارات المركزية الأمريكية مركزاً للإرهاب الدولي (أبو غزاله، ٢٠٠٢، ٩٨).

وقد يكون إرهاب الدولة هو استخدام حكومة دولة لدرجة كثيفة وعالية من العنف ضد المدنيين لإضعافهم وتدمير إرادتهم في المقاومة وهذا النوع يشمل المدنيين داخل الدولة ذاتها أو دولة أخرى، وبهذا يكون إرهاب الدولة أحياناً إرهاباً وطنياً أو داخلياً أو قومياً أو إرهاباً دولياً عالمياً، ومن ناحية أخرى قد يكون إرهاب الدولة مباشراً، وذلك عندما تقوم القوات المسلحة النظامية التابعة لهذه الدولة أو تلك بشن هجوم على دولة أخرى بهدف خلق حالة من الرهبة في ذهن الدولة الضحية من أجل تحقيق أهداف سياسية معينة، وغالباً ما يجري تمويه فعل الإرهاب بمصطلحات قانونية مختلفة لتغطية الإرهاب الدولي الذي ترعاه الدولة بكل بساطة (Chomsky, 1986, ١).

٢، ١، ١ صور وأشكال إرهاب الدولة:

تعددت صور إرهاب الدولة بتعدد أسبابه، وصنفت بأنها إما أن تكون سياسية وذلك إذا هدفت من ممارسته الى الاحتلال أو السيطرة على الأقاليم أو إجبار السكان على الهجرة وتفريغ الأرض والمساكن، وأما أن تكون اقتصادية في حال الاستغلال الصارخ للموارد الطبيعية للدول الفقيرة (خليل، ٨١، ٢٠٠٠)، وإما أن يكون إرهاباً فكرياً أو ثقافياً وهو من أسوأ أنواع الإرهاب، ومع ذلك فإن هناك من يسعى إلى تصنيف الإرهاب من حيث نطاق عملياته إلى إرهاب الدولة من الداخل وإرهاب الدولة من

الخارج.

ويكون إرهاب الدولة من الداخل على صورة التعسف في استخدام السلطة مثل أعمال التعذيب والوحشية وتقييد الحريات الأساسية للأفراد مثل حرية الرأي وحرية تشكيل الأحزاب وحرية التنقل وحرية العقيدة، وسيطرة الدول على بعض الفئات والحركات الثورية وقمع المعارضة، وذلك من خلال قيام الدولة بتشكيل مجموعات إرهابية تؤسسها وترعاها لتزرع الرعب في أوساط مجموعة معينة من المواطنين الذين يمثلون تيارات المعارضة، وتهديد المجتمع بأسره بهدف إبعاد المواطنين عن السياسة وانشغالهم بها أو إضعاف إرادتهم في دعم الثوريين، وهي من صور "الإرهاب القهري"، وغالباً ما تغلف الدولة ممارستها الإرهابية بمظاهر الشرعية القانونية من خلال وضع التشريعات وصياغة القوانين، التي تعطي صلاحيات واسعة للسلطة في قمع المعارضة والرأي الآخر (عبيدات، ٩٨، ٢٠٠٤).

أما بالنسبة لإرهاب الدولة الخارجي فيأتي على صورتين: إحداها مباشرة والأخرى غير مباشرة، فالمباشرة تتمثل في تلك العمليات التي تنفذها الوحدات العسكرية للدولة ضد المدنيين في دولة أخرى، وهذا هو "الإرهاب العسكري"، ويفرق عن الإرهاب القهري من حيث الهدف، فالإرهاب العسكري يهدف إلى تفريق الشعب وإضعاف إرادته وتحطيمه، أما "الإرهاب القهري" فيهدف إلى منع الشعب من السيطرة على الحكم، والصورة الأخرى هي إرهاب الدولة غير المباشر الذي تلجأ الدولة إليه لخروجها من التهم والإحراج وتجنب الدخول في حروب ومواجهات عسكرية مع الدول الأخرى، ويتم ذلك بأن تقوم الدولة بدعم الجماعات الإرهابية من خلال تدريبهم وإمدادهم بالمعدات وتسهيل وصولهم إلى الأماكن والأهداف وضربها.

وتحدد صور إرهاب الدولة إلى عدة أوجه:

١. العنف المنظم بموجب قواعد قانونية تضعها الدولة، وهذا الإجراء يجعل الإرهاب منسجماً مع القانون (فرحان، ٢٠٠٢، ٥١).

٢. دعم الدولة لأشخاص يمارسون إرهاباً خارج حدودها مدعية أنها تقدم العون لمجموعة من المطالبين بحقوق معينة.

٣. استخدام قانون القوة في العلاقات الدولية.

٢,٢,٢ إرهاب الأفراد والجماعات

ارتبط الإرهاب بالأفراد في العديد من الأدبيات السياسية والأمنية، وهذا ما صدر عن الأجهزة الرسمية الغربية والأمريكية، التي ذهبت إلى أبعد من ذلك فصنفت الإرهاب بأنه ليس فردياً فقط، ولكنه متوطن لدى بعض الجنسيات والأعراق، ولقد تعددت صور إرهاب الأفراد والجماعات وصنفت تركيزاً على الهدف منها:

١. الإرهاب الثوري: ويسعى هذا الشكل من الإرهاب إلى إحداث تغيرات جذرية سياسية واقتصادية واجتماعية، ويهدف إلى القضاء على الرأسمالية والديمقراطية بجميع وسائل العنف كي تتسلم الطبقة العاملة مقاليد الحكم، ويؤمن هذا النوع بالماركسية، ويريد سلطة من نوع دكتاتوري، توزع الثروة بشكل اشتراكي مثل الألوية الحمراء في إيطاليا، التي هدفت إلى هدم النظام الرأسمالي فيها وسيطرة العمال على السلطة، وكذلك منظمة العمل المباشر في فرنسا التي تعمل لانسحاب فرنسا من تحالفاتها العسكرية، وتفكيك حلف شمال الأطلسي (عبيدات، ١٠٧، ٢٠٠٤).

٢. الإرهاب شبه الثوري: ويهدف إلى إحداث بعض التغيرات البنائية والوظيفية في السياسة، وقد يصبح ذلك جزءاً من ممارسة أكثر اتساعاً في العمل على التغيير السياسي العام.

٣. الإرهاب العادي: وهو ما يهدد مبادئ القانون العام، لذا فهو غالباً ما يصدر عن أفراد ذوي دوافع ومصالح فردية هدفهم تحقيق أهداف شخصية، غالباً ما تكون اقتصادية أو اجتماعية، إلى حد ما سياسية، ويتمثل هذا النوع من الإرهاب في أعمال الخطف واحتجاز الرهائن بقصد الحصول على "فدية"، وينضم إلى هذا الصنف عصابات المافيا ومهربي المخدرات، ويدخل في هذه الممارسة أعمال

النهب والسلب والتخريب (خليل، ٢٠٠٢، ٧٦).

٤. الإرهاب العبثي أو العدمي: ويكون هدفه القضاء على الأنظمة السياسية القائمة، ولكن من غير طرح تصور ما أو برنامج ما، أي يكون الهدف مقتصرًا على فكرة الإزاحة ومحصورًا في عمليات التدمير فقط، وهذا النوع من الإرهاب بدأ يفقد مبرراته بعد انتهاء الثورة الفرنسية.

٥. الإرهاب الأيديولوجي: وهو ما يصدر عن مجموعات متطرفة فكريًا وعقائديًا ويشمل إرهاب جماعات أقصى اليمين وجماعات أقصى الشمال، ويقوم هذا النوع من الإرهاب على نوعية النظام، إن كان رأسماليًا أو اشتراكيًا، ويحدث بين مؤيدي كل من النظامين، ويحاول كل فريق الوصول للسلطة بتطبيق النظام الأيديولوجي الذي يعتنقه، وهو أشد أنواع الإرهاب خطورة، لأن كل فريق يسعى لتدمير الطرف الآخر (أبو غزالة، ١٩٦، ٢٠٠٢).

٦. الإرهاب الديني: وهو إرهاب ذو أسس ومرتكزات فكرية دينية، ويعتقد هؤلاء المتعصبون أن الأسس التي يقوم عليها مذهبهم هي الصحيحة وكل المذاهب والأديان الأخرى باطلة. من منطلق أن الدين هو فكرة وعقيدة ونظام، وكلما ازداد مؤيدوه أصبح الدين قوة في المجتمع، وبذلك فإن أعمال العنف والإرهاب تمارس على أساس ديني في العالم في الوقت الراهن.

٧. الإرهاب الفكري: ويهدف إلى محو وقمع مفاهيم قائمة، وفرض بدلاً منها مفاهيم جديدة باستخدام القمع والكبت وزرع ثقافة ترجع لها جميع وسائل الإعلام صاحبة السيطرة بشكل مكثف، تصل إلى حد محو الذات وتحويلها إلى آلة فاقدة الإرادة والإحساس، وتعمل بشكل تلقائي ولا شعوري لخدمة النظام المسيطر (مطيع، ١٠، ١٩٩٠).

٨. الإرهاب بالوسائل غير التقليدية ومن ذلك أولاً: الإرهاب النووي حيث استطاعت جماعات إرهابية أن تحصل على أنواع من الأسلحة والمواد النووية خاصة بعد

أن تم تسريب كميات من الأسلحة النووية نتيجة لحالة الفوضى التي سادت أثناء فترة تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، ثانياً: الإرهاب الكيماوي وهو الذي يستخدم أسلحة كيماوية سهلة الصنع والاستعمال، ولكنها تؤدي إلى إنتاج مساحات واسعة، وهذا ما استخدم في اليابان، ثالثاً: الإرهاب المعلوماتي: ويتمثل في تطويع شبكات المعلومات والحاسوب والانترنت لخدمة الإرهاب وهذه تقنية متوفرة وميسرة لكل من أراد استخدامها، رابعاً: الإرهاب البيولوجي حيث شهدت الساحة الدولية هذا النوع بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وانتشر الذعر في أمريكا بعد العثور على رسائل فيها البودرة الحاملة للجمرة الخبيثة، وانتقل الذعر إلى العالم بأكمله مما أحدث تحولاً جذرياً في العمل الإرهابي (محمود، ٢٠٠٢، ٤٧، ٤٨).

٩. الإرهاب العنصري: ويكون نتيجة للسياسات والممارسات العنصرية المنتهكة لمبادئ القانون الدولي، ولقد ورد النص على مثل هذا الإرهاب في المادة الأولى من الاتفاقية الأولى لقمع ومعاقبة جريمة "الفصل والتمييز العنصري" التي أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٧٣. ومن أمثلة هذا الإرهاب إنكار حق الحياة والحرية الشخصية وجعل الحياة قاسية أو لا تطاق بشكل مدروس ومخطط حتى تؤدي لمجموعة عرقية إلى الزوال، وكل التدابير التشريعية التي تهدف إلى منع مجموعة من الناس من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في البلاد، أو تعريضهم للاضطهاد والاستغلال، أو حرمانهم من حق الحماية والأمن (عبيدات، ١١٩، ٢٠٠٤).

١٠. الإرهاب الإعلامي: وهو تلك الجهود الإعلامية التي تمارس ضد فئة أو جماعة بهدف إصاق أعمال التخريب والإرهاب التي تحدث فيها.

١١. إرهاب العزل والحصار والمقاطعة والحرمان: ويشمل هذا النوع التعاملات التجارية بأنواعها حتى الطبية والعلاجية، وكل ما هو على حالة مساس مباشر بحياة

الأفراد، وتعيش الدولة المفروض عليها هذا النوع من الحصار تحت طائلة العقوبات والتهديد والاجتياح والتقسيم؛ مما يعطل حياة الأفراد و ينهي الدولة، وهذا ما حدث في العراق وليبيا.

٣,٢ أساليب الإرهاب

يستخدم الإرهابيون لتحقيق أهدافهم أساليب مختلفة تتناسب إلى حد كبير مع الأهداف، ومن تلك الوسائل الأكثر استخداماً وشيوعاً هي:-

١,٣,٢ عمليات الاختطاف:

وهي من الطرق الإرهابية التقليدية التي يقصد منها إلى جانب التهديد الابتزاز المادي لتحقيق موارد للتنظيمات التي تشرف على هذه المجموعات، وقد أصبحت هذه الوسيلة إستراتيجية إرهابية منظمة لجأت إليها معظم المنظمات الإرهابية ومنها:

١. اختطاف وسائل النقل الجوي والبحري والبري، حيث يقوم الإرهابيون باختطاف الطائرات والسفن والمركبات، وينطوي خطف الطائرات على خطورة كبيرة لما فيه من تعريض أرواح كثير من الركاب للخطر أو حتى الموت وكانت أول حادثة اختطاف طائرة في عام ١٩٣٠ عندما استولى الثوار في البيرو على طائرة تابعة لشركة طيران محلية بقصد الهرب من البلاد، وأما الحادثة الثانية فقد وقعت في عام ١٩٤٧ لطائرة رومانية كانت في رحلة داخلية هبطت في تركيا وكان وراءها أسباب صراعية عقائدية وسياسية بين النظامين الشيوعي الاشتراكي والرأسمالي الغربي (خليل، ١٩٢، ٢٠٠٢).

ب. اختطاف الأفراد واحتجازهم: ويقصد بذلك أسر وتهديد مجموعة من الأشخاص بهدف ممارسة الضغط من طرف ثالث مثل احتجاز رهائن والمساومة عليهم، وكانت أولى عملية اختطاف رهائن وقعت في الحبشة عام ١٨٥٣ من جانب الإمبراطور ثيودورس الذي اختطف ستة مبشرين انجليز والقنصل العام في كل من

فرنسا وبريطانيا واثنين من علماء الطبيعة في ألمانيا، واحتجزوهم في قلعة حصينة وذلك رداً على رفض بريطانيا وفرنسا وبقية الدول الأوروبية من إجابة الطلب في مساعدته عسكرياً لامتلاك الحكم، وجرت مفاوضات من أجل الرهائن مدتها ٣ أعوام، ولم تحل القضية إلا بحملة عسكرية بريطانية أدت إلى انتحار الإمبراطور وإطلاق سراح الرهائن (السماك، ٤٠، ١٩٩٢، ٤١).

وقد أخذت ممارسة حجز الرهائن تصبح أسلوباً متكرراً كشفت بعض جوانب الإرهاب وشكلت خرقاً للكثير من المبادئ الإنسانية وانتهاكاً للقواعد الأخلاقية، وتعددت آثارها لتشمل القائمين عليها من ناحية تحقيق أهدافهم التي يسعون إليها سياسية كانت أم شخصية فردية، وكذلك التأثير في الرأي العام حيث تصيبه بحالة من الفرع والخوف، أما بالنسبة للرهائن فإن التأثير فيهم يكون ذا أبعاد متعددة.

لقد تفتت ظاهرة اختطاف الأشخاص الدبلوماسيين فكثير منهم أخذ كرهينة بل وأن بعضهم قد أعدم من قبل خاطفيهم، كما أن الخطف في الغالب يكون مستهدفاً لشخصيات سياسية هامة في الحكومات والمؤسسات الدولية .

٢,٣,٢ عمليات الاغتيال السياسي:

يعد هذا النوع من الإرهاب من أقدم الممارسات التي عرفها الإنسان، ومع هذا لم تتبلور كلمة "اغتيال" إلا على يد جماعة الحشاشين التابعة للطائفة الإسماعيلية التي اشتق من اسمها المعنى الإنجليزي Assassin وهي جماعة متطرفة قامت بالعديد من أعمال القتل، ولقد كان للاغتيالات السياسية دوافع دينية وذلك في المراحل السابقة للوجود السياسي للدول .

ويأخذ الاغتيال صورة العنف والتدمير والتخريب ويهدف الى تحقيق هدف سياسي، أو بث الرعب والفرع في نفوس القياديين السياسيين.

٤,٢ أسباب ودوافع الإرهاب

إذا كانت دراسة ظاهرة الإرهاب تنتمي إلى العلوم الاجتماعية، فهو في نفس الوقت ظاهرة إجرامية، أو سلوك منحرف عن قواعد السلوك الاجتماعي السائد في المجتمع وذلك تأسيساً على أن السلوك الإجرامي ليس محض واقعة يجرمها القانون، ولكنه سلوك يصدر عن إنسان يعيش في بيئة معينة، ووسط مجتمع معين، ومن ثم فهو سلوك اجتماعي منحرف، صادر عن بعض الأفراد، وقد ركز علماء جريمة سواء كانوا فقهاء علم النفس أو متخصصين في علم السياسة أو علم الاقتصاد في دراستهم على محاولات تفسير السلوك "الإجرامي" أو "الرافض"، وذلك بإرجاع الأمر إلى شخصية الإنسان في تكوينه النفسي (الوراثة، والسن، والجنس، والسلالة، والذكاء) أو في تكوينه الاجتماعي والفكري والعقائدي أو في بيئته الداخلية أو الخارجية.

وهكذا فإن للإرهاب بصفة عامة أسباباً ودوافع كثيرة ومتنوعة منها السياسية أو التاريخية أو الاجتماعية أو الشخصية (عبد الهادي، ١٩٨٦، ٩٣)

١,٤,٢ الدوافع الشخصية

وهي ممارسة العديد من الإرهابيين لبعض السلوكيات غير السوية وتعود إلى أسباب نفسية وشخصية تقسم على النحو الآتي:

أ- العلاقة بين الإرهاب والذكاء

هناك علاقة تربط الإرهاب بالذكاء، إذ إن بعض "الإرهابيين" بمختلف أطيافهم، قد تنخفض لديهم نسبة الذكاء وخصوصاً الأحداث فهم غالباً ما يكونون مسلوب الإرادة، يتحكم بهم مجموعة الأفراد وأصحاب الأفكار والمبادئ والمذاهب المختلفة التركيب، في حين قد يكون الذكاء دافعاً في أحيان أخرى لارتكاب الأعمال الإرهابية.

ولكن لا بد من التسليم بأن الإرهاب المنظم في صورته الحالية يستلزم قدراً من الذكاء عند القائمين على التخطيط للعمليات الإرهابية، فهم يبنون خططهم على مقدمات

موجودة ومعلومات توافرت لديهم في ظل حساب دقيق للمواقف والنتائج، وكذلك فإن الأعمال تحتاج إلى كم هائل من التحويل المادي والمعنوي وهذا كله يتطلب كثيراً من الذكاء.

ب- العلاقة بين الإرهاب والعنصر

إن توارث بعض الصفات في الأفراد أدت في حالات معينة إلى قيام حروب ولا يمكن إنكار دور السلالة في قيام بعض المواطنين المنتمين لعنصر معين بممارسة سلوكيات إجرامية ضد عنصر آخر أو أقليات أخرى، لقد اعتبر المجتمع الدولي أن جرائم التمييز العنصري من الجرائم ضد الإنسانية، وأنها تشكل في مجملها ممارسات إرهابية يقوم بها الأفراد كما تقوم بها الدول.

ومع ذلك فإن تفسير الإرهاب بالرجوع إلى سلالة معينة لا يعني وجود حقيقة مطلقة في هذا السياق، وإنما يعني وجود السلالة في حد ذاتها، واضطهادها ومحاولة القضاء عليها من خلال العنف والممارسات القهرية، وهذا ما قد يدفع إلى تفجير عنف مضاد يأخذ شكلاً إرهابياً.

ج- الإرهاب والتكوين النفسي

إن السبب النفسي هو دافع للإقدام على الإرهاب لأسباب تتعلق بحالة نفسية عند إثارتها ضغوطات ومواقف تعرض لها.

وأهم العقد النفسية عقدة الشعور بالظلم هي عقدة تولد رداً قاسياً لا يتورع الفرد معها من الإقدام على الجريمة، وعقدة الشعور بالظلم واليأس والإحباط دفعت الكثير من الأفراد للتضحية بأرواحهم في سبيل إحداث تغييرات جديدة.

أما عقدة الشعور بالنقص فيشتمل الإصابات الجسدية من عاهات أو عجز جسدي أو اضطهاد اجتماعي تعرض له الفرد.

وقد يكون العمل الإجرامي من إرهاب وأعمال عنف هي إحدى الطرق لتعويض النقص الذي يشعر به الأفراد، بما ينتج عنها من رعب وترويع في نفوس العامة، وبما

يحتظى به من اهتمام إعلامي واسع النطاق، الأمر الذي يحقق للفرد ما يصبو إليه من شعور بالذات، والتخلص من عقدة نقصه (خليل، ٢٠٠٠، ١٠٠٠، ١١٣).

٢,٤,٢ الدوافع البيئية للإرهاب

هي العوامل الخارجية التي تحيط بالفرد نفسه من حيث البيئة التي يعيش فيها، كالأُسرة والمدرسة والجامعة والعمل وجوانب الحياة العامة الأخرى، وتكون تلك العوامل من داخل الدولة، وقد تؤثر في الفرد الظروف العالمية التي يمر بها المجتمع الدولي. ومن الدوافع المؤثرة في الفرد من داخل الدولة:

أ. الدافع الاقتصادي

يعد الاقتصاد من الأسباب الخطيرة المحركة لموجات الإرهاب في العالم، ومن هنا يأتي الاتهام الموجه للعولمة بأنها ستكون وراء المزيد من التعقيدات السياسية والفكرية تدفع نحو تطور الأعمال الإرهابية، وذلك بتوسيع الفجوة بين الذين يملكون والذين لا يملكون .

ولقد ثبت أن الدافع الاقتصادي يؤثر بصورة مباشرة في كم الإجرام أو نوعية الجرائم المرتكبة، ومن العوامل المؤثرة، التوزيع الطبقي للمجتمع الصناعي والتقلبات الاقتصادية كالأسعار والدخل والفقير والكساد والبطالة.

وقد بلغ أهمية هذا الدافع أن ظهرت نظريات في التحصيل الوصفي للجريمة مرجعيتها النظام الاقتصادي السائد في بعض الدول، وقد جاءت هذه النظريات على منهجين أولهما يربط بين الجريمة ونظام اقتصادي معين هو النظام الرأسمالي، إذ تعد الجريمة منتجاً رأسمالياً. وثانيهما يربط بين بعض الظروف والظواهر الاقتصادية و حركة الإجرام بصفة عامة بحيث تتضافر هذه الظروف مع غيرها من العوامل وتولد الجريمة (علي، عثمان، ١٩٨٧، ١٨٩).

إلا أن البداية العلمية والموضوعية تقول بأنه لا يمكن القطع بأن نظاماً اقتصادياً معيناً رأسمالياً أو اشتراكياً أو مختلطاً ينتج عنه ظاهرة الإرهاب ولكنها ظاهرة اجتماعية مرتبطة بوجود الإنسان، إضافة إلى أن أي نظام اقتصادي لا يستطيع القضاء على

جميع أشكال الإجرام؛ لذلك فإن العوامل الاقتصادية تظل عوامل مساعدة على الإرهاب، كما أن تأثيرها يختلف من فترة لأخرى. ولكن لا يمكن إنكار خطورة العامل الاقتصادي المتمثلة في إيجاد مناخ نفسي يقود إلى الانحراف ويؤثر في الأفراد وخاصة طبقة الشباب التي تعاني من الفقر وسوء المعيشة وتدفع نحو الإرهاب (محمود، ٤٩، ١٩٩٣).

ب. الدافع الاجتماعي

حددت اللجنة الخاصة للإرهاب الدولي التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة في تقريرها المؤرخ في ٢٩-٢-١٩٧٩ أسباباً كثيرة للإرهاب منها الأسباب الاجتماعية وأهمها:

١. انتهاك حقوق الإنسان (بالتعذيب أو السجن أو الانتقام).
٢. الجوع والحرمان والبؤس والجهل.
٣. تجاهل معاناة شعب ما يتعرض للاضطهاد.
٤. تدمير البيئة (السماك، ١٩٨، ١٩٩٨).

وأثبتت الدراسات أن هنالك صلة بين الدافع الاقتصادي والدافع الاجتماعي في تفسير حركة الإجرام، حيث أن الظروف الاقتصادية التي يمر بها مجتمع معين ينتج عنها بعض المشكلات الاجتماعية، وتجعل اللجوء إلى طريق الجريمة أمراً محتملاً، بالإضافة إلى ذلك فإن الحرمان الاجتماعي أو بطء التقدم في المجالات الاجتماعية يؤدي إلى عدم قدرة المجتمع على استيعاب بعض الفئات استيعاباً كاملاً، مما يؤدي إلى فرض نوع من العزلة عن تلك الفئات وشعورها بالاغتراب فتلجأ إلى تشكيل جماعات إرهابية، كذلك ضعف دور المدرسة باعتبارها المؤسسة الاجتماعية التربوية بعد الأسرة، وغياب المؤسسة الدينية، عن الساحة التربوية والاجتماعية، ويؤدي مجمل تلك العوامل إلى تهيئة الفرصة للجوء إلى أعمال العنف والإرهاب (خليل، ٣٥، ٢٠٠٢).

ج- الدافع السياسي

إن شيوع ظاهرة الإرهاب لا تخلو من أسباب ودوافع سياسية تهيئ المناخ ل

خلف ممارسة الإرهاب لتحقيق أهداف معينة (منصور، الشرييني، ١٩٩٥، ٢٤٤).

كذلك من العوامل السياسية التي تهيئ المناخ لعمليات الإرهابية منها:

- ١- التناقض البين بين ما تدعو إليه موانيق النظام السياسي الدولي من مبادئ وقيم إنسانية ومثاليات سياسية، وبين ما تنم عنه سلوكياته الفعلية التي تصل به إلى مستوى التفكير العام لكل القيم والمثاليات؛ هذا التناقض ولد ممارسات إرهابية دولية.
- ٢- افتقار النظام السياسي الدولي إلى الحزم في الرد على المخالفات والانتهاكات التي تتعرض لها موثيقه بعقوبات دولية شاملة واردة.
- ٣- افتقار النظام السياسي إلى أي نوع من العدالة فكانت الأمور كلها في مصلحة الدولة القوية.

هذه الأوضاع هي الدافع الكامن خ للعمليات الإرهابية افتقار الشباب للتربية السياسية السليمة، وغياب دور الأحزاب السياسية والحرية السياسية، وعدم السماح لبعض الجماعات بالتعبير عن نفسها من خلال القنوات الشرعية، وحق بعض الشباب في تقرير المصير ومقاومة الاحتلال، ومحو التفرقة العنصرية وصيانة حقوق الإنسان والوقوف ضد السياسات غير العادلة التي تمارسها السلطة، فكل تلك العوامل وفرت المناخ للعمليات الإرهابية.

الفصل الثالث

ملاح النظام العالمي الجديد وموقع الإرهاب في أجندته

مثل الهجوم الذي تعرضت له الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ علامة فارقة ونقطة تحول في الفكر السياسي الأمريكي، وفي رؤية الولايات المتحدة لنفسها لعلاقتها بالعالم ودورها فيه، وترتب عليه إعادة صياغة سياسة أميركا الخارجية والمبادئ والأهداف الناظمة لها.

كشفت أحداث ١١ سبتمبر عن مدى الانكشاف الذي تعاني منه الولايات المتحدة استحالة تحقيق الأمن المطلق. ولكنها أصبحت أكثر إصراراً على تحقيق هذا الهدف وأكثر تركيزاً باعتباره من الأولويات الأساسية بعد تلك الأحداث.

إن تلك الأحداث بيّنت للإدارة الأمريكية استحالة تخلي الدولة العظمى الوحيدة في العالم عن مهمة صياغة نظام دولي جديد، فكان دور الإدارة الأمريكية تطوير أفكارها في هذا المجال، وكان التركيز على الديمقراطية، وحقوق الإنسان باعتبارهما الأساس لبناء العالم الجديد، وهما قادران على التوفيق بسهولة بين المناداة بالديمقراطية ومحاولة التدخل لفرضها بالقوة المسلحة، وتوفير تلك القوة العسكرية للاعتماد عليها بصورة متكررة كأحد الأدوات المتاحة لتنفيذ السياسة الأمريكية، وهي أداة يصعب على صانع القرار الأمريكي إهمالها بسبب حجم الموارد التي تخصص لتطويرها.

ولما كان هدف هذا الفصل بيان ملاح النظام العالمي الجديد وموقع الإرهاب

في أجدنته، قد تم تقسيمه إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: مفهوم ومعالم النظام العالمي الجديد.

المبحث الثاني: مقومات النظام العالمي الجديد.

المبحث الثالث: يبحث في دور أوروبا في النظام العالمي الجديد.

1.3 النظام العالمي الجديد

1.1.3 مفهوم النظام العالمي الجديد

يكثر الحديث في الآونة الأخيرة عن النظام العالمي الجديد، وهو حقاً نظام عالمي جديد أم أنه في جوهره مفعم بروح ومسالك النظام السياسي الاقتصادي الرأسمالي القديم للدول الصناعية، لعل الإجابة التي قدمها نعوم تشومسكي في كتابه "النظم العالمية القديمة والحديثة" تشير إلى أهمية البحث في ماهية النظام العالمي الجديد وفهم حقيقته، إذ يرى تشومسكي أن ما يسمى بالنظام العالمي الجديد يتشابه إلى حد كبير مع النظام العالمي القديم، وأنه يتخفى في أزياء جديدة أو أنه "وضع نبيذه في قنان جديدة".

مفهوم النظام العالمي الجديد مفهوم أطلقتته الولايات المتحدة الأمريكية مع بدايات القرن العشرين، إذ يحمل في طياته الهيمنة على كل العالم والتسلط واستغلال ثرواته وابتزاز لكثير من دول العالم، منطلقة من فكرة أنها تتصرف كلاعب واحد في الساحة الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط النظام الاشتراكي، وأيضاً انهيار وحدة العالم الثالث تحت ضربات التحول الاقتصادي الجوهري في شرق آسيا، والتحول السياسي العسكري المرافق لحرب الخليج الثانية.

وقد جاء إعلان النظام العالمي الجديد بعد انتهاء الحرب الأولى على العراق

على لسان الرئيس السابق للولايات المتحدة جورج بوش الأب وكانت حرب الخليج الثانية نقطة انطلاق نظام عالمي جديد تقوده الولايات المتحدة دون وجود منافس لها، ومن إفرزات حرب الخليج الثانية بروز الدور السياسي المهيمن للولايات المتحدة على مسرح الحياة السياسية الدولية.

إن الملمح الأهم والأكثر بروزاً في شعار النظام العالمي الجديد هو ظاهرة الكونية والعولمة في امتدادها إلى كل مساحات هذا الكوكب وفضائه، ومع ذلك تظل إدارة هذا النظام ومقاصده وقواعد لعبته لم يطرأ عليها تغيير يذكر، سوى ما اقتضاه التكيف مع مختلف السياقات والأوضاع في العالم الثالث، ليصبح من ثم، ملخص تلك الإدارة تمثلاً في انطباق أحكام القانون الدولي، وضوابط السوق، ومبادئ العقلانية الاقتصادية على الضعفاء وتمتع الأقوياء بأسلحة القوة وشرعية التسلط، والتدخل في شؤون الآخرين ممن يحتلون المرتبة الثانية في الترتيب السكاني على الأرض (عمار، ٢٠٠٠، ٢٠٠٠).

وعليه، فإن هذا النظام الجديد يعزز بدرجة كبيرة الحكمة القائلة بأن القوي يفعل ما تمكنه قوته من فعله، أما الضعيف فليس عليه سوى تقبل ما لا يستطيع رفضه، الأمر الذي يشكل في المرحلة الحالية من الحضارة الإنسانية تهديداً حقيقياً لبقاء الجنس البشري برمته، فضلاً عن أنه ظالم بصورة غير قابلة للجدل والنقاش.

ويجمل قبل تحليل هذا النظام والوقوف على معالمه وطبيعة الخطاب الذي يحاول تجسيده أن يوضح المقصود بكلمتي النظام التي تترجم أحياناً بـ "System" وأحياناً أخرى بـ "Order". إن كلمة System تشير إلى منظومة أو إلى نسق ما، وتعني المنظومة أنماط التفاعلات والعلاقات بين الفواعل السياسية، أي الدول التي تتزامن خلال وقت معين، أو أنها تعني نسق من العلاقات تتميز بالوضوح والاستمرارية بين الأطراف المتعددة المكونة لبناء أو هيكل النظام. (توفيق، ١٩٩١، ٤٠)، وهذا ينسجم مع ما يراه محمد طه بدوي حينما عرّف النظام بأنه مجموعة الوحدات السياسية ذات العلاقات المنتظمة والقابلة للتشابك في حرب معينة، أو أنه مجموع العلاقات التي تتعقد بين

مجموعة معينة من وحدات سياسية في زمن معين بكمّ وانتظام كافيين لتطوير كيان كلي لتلك العلاقات.

وهكذا، فإن دراسة منظومة ما، يساعد على كشف أنماط التفاعل بين مختلف الوحدات السياسية في السياسة الدولية سواء أكانت دولاً أم غير ذلك من وحدات المجتمع الدولي، كالمنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات المتعددة الجنسية. إن دراسة "نظام ما" يؤكد أسبقية مستوى التحليل الكمي لظواهر العلاقات الدولية على مستوى التحليل الجزئي أي تحليل سلوك كل دولة على حده والمنطق الأساسي لهذه الأسبقية هو إدراك الارتباط والتداخل القوي بين وحدات وظواهر العلاقات الدولية إلى الدرجة التي تدفعها إلى فهم كليات هذه الظواهر وبالذات الكلية العامة أي النظام الدولي (سعيد، ١٤، ١٩٩٢، ١٥).

أما كلمة (Order) فتطلق عادة على "نظام" الذي يعني شكلاً من أشكال تنظيم العلاقات الدولية يتضمن نمطاً معيناً من القيم وقواعد السلوك التي تحكم التفاعلات بين وحدات النظام، وعليه، فإنه يتطلب بنية جديدة من القيم المقبولة عالمياً ومن المؤسسات القائمة على التزامات قانونية تتسق مع هذه القيم وتستطيع التعامل معها بقدر مقبول من الفعالية مع عوامل الفوضى على الصعيد العالمي .

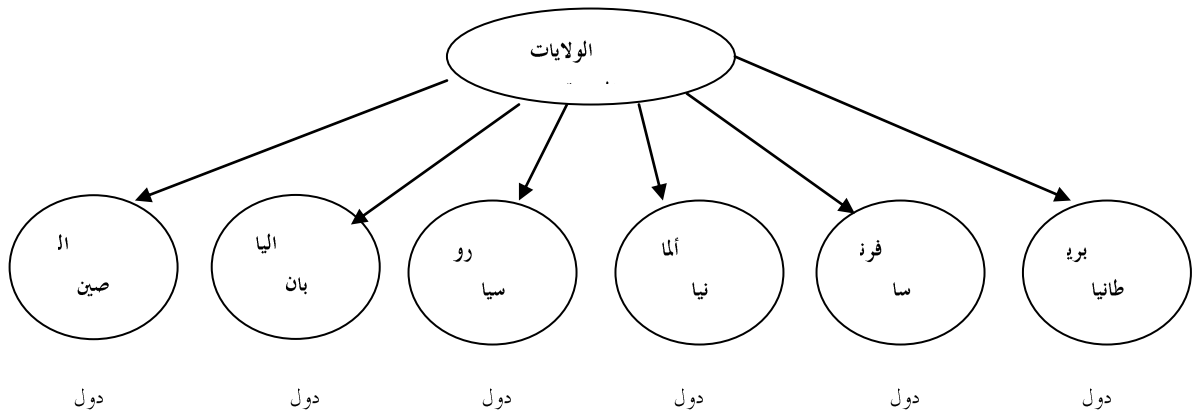
غير أن ما سبق ذكره لا يعني أبداً أن نظاماً ما يحظى بالشرعية، فوجود النظام حقيقة ماثله شيء، وحصوله على الشرعية شيء آخر، كما أن النظام إذا ما اعتراه شيء من عدم الاستقرار أو فقدان الانتظام لا يفقد اسمه كنظام موجود، ذلك أن أي نظام هو في حالة مستمرة من التغير وفقاً لشروط معينة أهمها: (غالي، ١٠، ١٩٩٤).

١. ان يلبي الاحتياجات الأساسية لأعضائه.
٢. ان يتضمن درجة عالية من التضامن.
٣. ان يحظى بمستوى معين من الاستقرار حفاظاً على النظام.
٤. القدرة على التكيف مع الضغوط القادمة من البيئة الخارجية.

٥. القدرة على تحقيق أهداف معينة تهتم أعضاء النظام.

ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي أواخر عام ١٩٩١ والعالم محكوم بقطبية أحادية تتمركز في الولايات المتحدة التي اتبعت سياسة التحول من حالة الصراع إلى حالة الإجماع، ونجحت في إزالة الشك بينها وبين بقايا الاتحاد السوفيتي المنهار حتى أخذت علاقة الولايات المتحدة بما كان يسمى بالاتحاد السوفيتي تأخذ شكل الشراكة والصدقة المحكومة بقيم الديمقراطية والحرية الاقتصادية، وهذا ما يفسر تعاون مجلس الأمن وتآزره في مواجهة الأزمات والحروب الإقليمية كالحرب العراقية الإيرانية، وحرب الخليج والحرب الأهلية في يوغسلافيا والبوسنة وغيرها...

ونادى النظام العالمي الجديد بما درج على تسميته بمسألة حقوق الإنسان، وأصبح الفرد في ظل هذا النظام مخاطباً ومعيناً في القانون الدولي بحيث أن أية انتهاكات بحقوقه تعد إحدى الوسائل المشروعة للتداول في مجال العلاقات الخارجية. وتحت تلك الشعارات استطاعت الولايات المتحدة صياغة تعاليم النظام العالمي الجديد الذي أصبحت فيه القوة العالمية الوحيدة والسلطة الكونية التي لا منافس لها، وقد تأتي لها هذا من خلال استقطابها الدول الصناعية الست وتنصيب نفسها بؤرة جاذبة لهذه الدول التي تتبعها دول أخرى صغيرة ليشكل من ثم نظام ذو قطبية أحادية صلبة كما يشير الشكل (١):



الشكل رقم (١)

النظام في القطبية الأحادية الصلبة (المتماسكة)

2.1.3 معالم النظام العالمي الجديد

١،٢،١،٣ المعالم السياسية

لقد سبق القول إن ولادة شعار النظام العالمي الجديد يعني إلى حد كبير التصريح بالهيمنة الأمريكية و سطوتها على صعيد العلاقات الخارجية، الأمر الذي يعني أن العالم أضى أحادي القطبية تنفرد في صنع سياساته قوة عملاقة مهيمنة، تحرص على تمركز الآخرين حولها، ويمكن أن ترسم معالم المشهد السياسي للنظام العالمي الجديد وفق الرؤى التالية التالية:

أ. سياسة التوازن الأمريكية بعد خلو الساحة الدولية من الوجود الروسي .

مع انهيار الاتحاد السوفيتي، خلت الساحة الدولية تقريباً من الدب السوفيتي الذي كان مسؤولاً إلى حد كبير على توازن القوى السياسية في العالم، حيث بدأت الولايات المتحدة بتسويق النظام الجديد عبر الجمعية العامة للأمم المتحدة أولاً، ثم عبر مجلس الأمن، ويظهر هذا من تبشير الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الأب بهذا النظام أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر عام ١٩٩١، ومنذ ذلك الحين عملت الولايات المتحدة على توسيع حلف الناتو بانضمام أعضاء جدد إليه، كانوا في الأصل أعضاء من حلف وارسو، وقد ألقى هذا الأمر بظلاله على الأهداف العامة للسياسة الخارجية الأمريكية التي حرصت على تحقيق أمرين اثنين:

١. تبني سياسة احتواء روسيا مع الحذر والخوف من التقارب الروسي - الهندي، فالولايات المتحدة رغم انتهاء نظام القطبية الثنائية - لا تزال سياسة احتواء - فهي لا يمكنها تجاهل الدور الذي كانت تضطلع به روسيا، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن الولايات المتحدة باتت تترصده بعين حذرة أي تقارب روسي - هندي - صيني لما يحظى به هذا التقارب من إمكانات تاريخية واقتصادية وجغرافية وبشرية

وقومية هائلة تجعله قادراً على تهديد مصالح الولايات المتحدة.

٢. العلاقة الأمريكية - الأوروبية

إن طبيعة العلاقة الأمريكية- الأوروبية ما زالت موضع خلاف بين الباحثين والدارسين لهذه العلاقة بوصفها علاقات تعاون وتحالف استراتيجي، ومن جهة أخرى علاقة تنافس وتضارب في المصالح، حيث أن دول الاتحاد الأوروبي معترضة على تفرد الولايات المتحدة بإدارة العالم وتسعى لأن يكون لها دور منافس للولايات المتحدة.

ونقاط الخلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تتمثل في ما شهدته تلك العلاقة بعد الحرب على العراق خصوصاً موقف كل من فرنسا وألمانيا، الذي حال دون تمكن الولايات المتحدة من استصدار قرار من الأمم المتحدة يخولها باستخدام القوة وذلك بسبب المعارضة الفرنسية التي لوحث باستخدام الفيتو ضد أي قرار للولايات المتحدة باستخدام القوة أو شن حرب على العراق باسم الأمم المتحدة.

ولكن بدا وجود توافق يخص الحرب على الإرهاب والتخوف من الدول المرتدة ومن أسلحة الدمار الشامل، كذلك إمكانية حصول المنظمات الإرهابية على هذه الأسلحة.

ب. الإرهاب: البعد الجديد في السياسة الأمريكية

منذ ولاية الرئيس ريغان في الثمانينات من القرن العشرين والولايات المتحدة الأمريكية تهىء العالم لإدخال مصطلح جديد إلى قاموس المصطلحات السياسية ألا وهو "الإرهاب" وبرز ذلك المصطلح إلى أرض الواقع بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبالتالي لا بد من إيجاد العدو البديل الذي يضمن للولايات المتحدة الأمريكية الهيمنة والسيطرة على العالم وعولمته بما يتناسب مع القيادة الرأسمالية الغربية، وتم إظهار هذا العدو البديل تحت مسمى "الإرهاب الدولي" (عبداً لله، ١٠٣، ١٩٩٩).

لقد قادت الولايات المتحدة التوجه الدولي بعد خلق ذلك المصطلح "الإرهاب

الدولي" التي صاغته حسب مغازيها ومصالحها، حتى أصبح هذا المصطلح أحد القوانين الرئيسية والأساسية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة .

استخدمت الولايات المتحدة هذا المصطلح عام ١٩٨١ على شكل تحدي أطلقه الكسندر هيج وزير الخارجية الأمريكي آنذاك، ومن ثم بدأت حملة واسعة لتسخير العديد من الدول والمنظمات الدولية لتبني المفهوم الأمريكي الجديد للإرهاب.

لقد مثلت أحداث ١١ سبتمبر واحدة من أبرز الأزمات التي شهدتها النظام الدولي في فترة ما بعد الحرب الباردة، وانصب تركيز الرئيس جورج بوش الابن على بناء تحالف دولي واسع النطاق ضد تنظيم القاعدة وحركة طالبان الحاكمة في أفغانستان كمقدمة للحرب ضد الجماعات والنظم التي وصمت بالإرهاب، وأثرت تلك الأزمة بقوة في الحركات الإسلامية، وعلى صورة الإسلام والمسلمين في الإعلام والفكر الغربيين التي تعرضت الى مزيد من التشويه.

وقد تبنت الولايات المتحدة أيديولوجية مناهضة للإرهاب ولما تسميه عادة بالدول المارقة (فرسون، ٢٠٠٢، ٣٠)، والحق أن هذه الحملة كان منبعها خوف آخر تشعر به الولايات المتحدة بالإضافة إلى "الخوف من التقارب الروسي - الهندي - الصيني ، والخوف من الوحدة الأوروبية"، وتتمثل مخاوف الولايات المتحدة هذه المرة في المد الإسلامي المتمثل بالأصولية من بعض الدول الإسلامية كالسعودية، وبالتيارات الإسلامية التي بدأت تشغل حيزاً لا بأس به في الساحة السياسية كتنظيم القاعدة، وحزب الله المدعوم من إيران، ولا سيما أن الدول التي تفككت عن الاتحاد السوفيتي تعد موطناً قدم مناسباً للتيارات الدينية، وزاد الأمر سوءاً في نظر صناعات السياسة الأمريكية أن الكثير من الأنظمة السياسية العربية تسير باتجاهات إصلاحية إسلامية (نقرش، حميد الله، ٢٠٠٢، ٢٠).

إن محاربة ما أسمته الولايات المتحدة بالإرهاب لم يكن مقصوراً على الجوانب العسكرية والأسس الأيديولوجية، وإنما تمخض عن حرب أمريكا للإرهاب أبعاداً اقتصادية

وأمنية محضة، فمحاربة الإرهاب يعني الرغبة لدى الأمريكيين في إعادة بناء " Reconstruct " المجتمعات من جديد، وإعادة البناء المجتمعي هذه تعني بالضرورة رصد ميزانيات ضخمة، والخلاص من حالات الانفلات الأمني التي تتطلب أيضاً دعم تلك الميزانيات.

ويمكن الاستدلال على ما سبق قوله بالإذن الذي أصدره الكونغرس برصد (٧٠ مليار) دولار إضافية لتغطية مصاريف الحرب في العراق وأفغانستان في عام ٢٠٠٧ ، منها (٢٤ مليار) دولار تم تخصيصها لإصلاح واستبدال المعدات القديمة، و(٤٦٣ مليار) دولار كإجمالي الإنفاق العسكري خلال عام ٢٠٠٧، أي بزيادة قدرها (٣,٦) في مقارنة مع عام ٢٠٠٦، وتطلب الأمر كذلك النظر في مصاريف ثلاثين ألف جندي وخمسة آلاف من المشاة المارينز سيتم إرسالها تعزيزاً للقوات الأمريكية في العراق وأفغانستان، هذا بالإضافة إلى تغطية نفقات التدابير الأمنية الإضافية للقواعد والسفارات الأمريكية منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر، وبصاحب هذا كله النظر في ما تتطلبه حالات الانفلات الأمني من مصاريف جديدة ولا سيما في العراق، وهذا ما حدا بكثير من المسؤولين الأمريكيين للاعتراف بأن القوة العسكرية وحدها لا تكفي لتسوية الأمور، بل إن الوضع يلزم جهوداً سياسية مدعومة بمضلات اقتصادية قوية.

وقد كانت الولايات المتحدة ولا تزال هدفاً رئيساً للعديد من الحركات الإسلامية سواء بسبب مكانتها الدولية كقوة عظمى وحيدة في العالم بعد الحرب الباردة، أو بسبب ما تتسم به سياستها الخارجية من اختلال وتحيز صارخ ولا سيما لإسرائيل ، أو بسبب تعقيد بيئتها الداخلية.

عانت الولايات المتحدة مما أسمته بالإرهاب الخارجي المتمثل بما تقوم به منظمات خارج الولايات المتحدة بهدف التأثير في سياستها أو بهدف تحدي مكانتها العالمية، وفي هذا الإطار فإن أحداث ١١ سبتمبر جاءت تعبيراً واضحاً لحالة من الكره الشديد الذي تكنه تلك المنظمات للولايات المتحدة، وقد مثلت هذه الأحداث مأزقاً

عسكرياً حقيقياً للولايات المتحدة، فعلى الرغم من قوتها العسكرية الهائلة إلا أنها فشلت في مواجهة تلك الهجمات (محمود، ٢٠٠١، ٤٤)، الأمر الذي أجبر الولايات المتحدة على:

١. إنشاء مكتب للأمن الداخلي.

٢. إصدار قوانين مكافحة الإرهاب وأمن الطيران والحاكم العسكري.

٣. إعادة هيكلة وزارة العدل ومكتب المباحث الفيدرالية (كمال، ٢٠٠١، ٥٤).

هذا على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الخارجي فإن أحداث ١١ سبتمبر كانت ذات تأثيرات كبيرة في التوجهات الأمريكية بالنسبة للمنطقة العربية ولا سيما السلطة الفلسطينية، ومصر، وسوريا، ولبنان وغيرها من الدول المحيطة بإسرائيل (عكاشة، ٢٠٠١، ٥٤).

اختلفت نظرة الإدارة الأمريكية بعد الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ حيال دول الطوق العربي من دولة إلى أخرى، حيث كان الرئيس بوش قد تشدد في البداية في انتهاج سياسة تدعو إلى تقسيم العالم إلى معسكرين: مع الإرهاب أو ضد الإرهاب.

السلطة الفلسطينية:

استخدم قادة "تنظيم القاعدة" القضية الفلسطينية " كسبب أساسي لتبرير أحداث ١١ سبتمبر، كما ان القضية الفلسطينية بالذات هي السبب الرئيس للغضب المنتشر في العالم العربي تجاه الولايات المتحدة، إذ أكدت الولايات المتحدة مراراً وتكراراً على أنها متهمة بأن إسرائيل ترفض العنف الموجه إليها.

إن واقع الاحتلال الإسرائيلي لأراض عربية، واختلال موازين القوى العسكرية بين الدول العربية وإسرائيل، يدفع أطرافاً عربية للجوء لأساليب عسكرية غير تقليدية وغير نظامية في مقاومة إسرائيل، وهي أساليب تعتبرها أطرافاً مهمة في النظام الدولي " أساليب إرهابية " الأمر الذي يضع القضية الفلسطينية في قلب التفاعلات المرتبطة بتداعيات أحداث ١١ سبتمبر (أبو طالب، ٢٠٠١، ٣٢١).

وبذلك فإن القضية الفلسطينية كانت على خلفية الأحداث منذ بدايتها، حيث سعت إسرائيل إلى استغلال الأزمة فوصفت المقاومة الفلسطينية بالإرهاب وأعطى الحق لإسرائيل بالدفاع عن نفسها ضد الإرهاب الفلسطيني. وبعد أحداث ١١ سبتمبر وضع وزير الخارجية الأمريكي السابق كولن باول في خطابه في جامعة لويز فيل في ١٩-١١-٢٠٠١ الملامح الأساسية لخطة الولايات المتحدة لتسوية الصراع في المنطقة وتمثلت في استعادة روح مبادرة مدريد، وقيام دولتين قابلتين للبقاء، وإنهاء الاحتلال، ووقف أعمال العنف، ومبادلة الأرض مقابل السلام، وتنفيذ توصيات ميتشل وخطة تيننت.

ومع ذلك تبنت الولايات المتحدة موقفاً مطابقاً مع إسرائيل بشأن مساواة "المقاومة" بالإرهاب" ضمن الإطار الفلسطيني، الأمر الذي مثل مكسباً كبيراً لإسرائيل أدى إلى تدهور العلاقات الأمريكية الفلسطينية.

مصر:

تمثل رد الفعل المصري على أحداث ١١ سبتمبر في إدانة شديدة للهجمات، وذلك بتجديد دعوة الرئيس حسني مبارك لعقد مؤتمر دولي لمكافحة الإرهاب، التي كانت قد أطلقت للمرة الأولى في عام ١٩٨٦، وأيضاً قدمت مصر تعاوناً استخباراتياً واسعاً مع الولايات المتحدة على ضوء الخبرة المصرية في مجال مكافحة الإرهاب.

وبذلك أعربت الإدارة الأمريكية على لسان العديد من المسؤولين وعلى رأسهم الرئيس بوش وكولن باول تقديرهما لموقف مصر من التحالف مع الولايات المتحدة لمواجهة الإرهاب، وقررت منح مصر معونة عاجلة بسبب تأثرها بأحداث سبتمبر، وبالرغم من أن الولايات المتحدة لم تكن راضية عن موقف مصر الذي شدد على ضرورة تعريف الإرهاب وضرورة حل القضية الفلسطينية كأحد الإجراءات الهامة للحد من الإرهاب الدولي، إلا أن واشنطن قدرت الصعوبات التي تواجهها مصر من جراء غضب الرأي العام من الممارسات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين ومن الانحياز الأمريكي

لإسرائيل (عكاشة، ٦٦، ٢٠٠١).

سوريا:

وجهت الولايات المتحدة حرباً على الدول العربية المسومة بالإرهاب، أو برعاية الإرهاب، وأصدرت الخارجية الأمريكية قائمة اشتملت على سبع دول ترعى الإرهاب، منها أربع دول عربية وهي السودان، ليبيا، العراق، سوريا.

لقد شهدت المرحلة التي سبقت أحداث ١١ سبتمبر قدراً من التقارب السوري- الأمريكي، وقد كان تقارباً بطيئاً بدأ مع تغير القيادة السياسية في سوريا، وكانت من مؤشرات عدم اعتراض الولايات المتحدة على انضمام سوريا إلى عضوية مجلس الأمن بالرغم من إبقاء سوريا على القائمة الأمريكية للدول الراعية للإرهاب.

لقد تمثلت الملامح الرئيسة للموقف السوري من أحداث ١١ سبتمبر كما ظهرت في تصريحات الرئيس السوري في إدانة قوية وسريعة لتلك الأحداث، والمطالبة بمواجهة ظاهرة الإرهاب في إطار الشرعية الدولية وتحت مظلة الأمم المتحدة.

بقيت العلاقات السورية - الأمريكية بعد الأزمة على حالها، لفترة قصيرة من الزمن حتى انقلبت إلى حالة عدا، حيث تمثلت المشكلة الأهم في صلة سوريا بالإرهاب وعلاقتها بحزب الله، الأمر الذي وضع سوريا في موقف حرج بسبب أهمية الدور الذي يلعبه حزب الله في السياسة الدولية في الشرق الأوسط، خاصة تجاه كل من إسرائيل والقضية الفلسطينية ولبنان (أبو طالب، ٣٢٨، ٢٠٠١).

لبنان:

حاولت الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ سبتمبر إجبار لبنان على فتح ملف حزب الله مع الحكومة السورية، وأصبح الموقف الأمريكي بعد الانسحاب الإسرائيلي من لبنان عام ٢٠٠٠، متشدداً في ضرورة نشر القوات اللبنانية في الجنوب اللبناني وتفكيك البنية العسكرية لحزب الله، وفقاً لاتفاق الطائف ١٩٨٨، وبذلك فإن الولايات المتحدة ستمارس ضغوطها على سوريا وإيران أكثر من احتمال قيامها بحملة عسكرية ضد حزب

الله، وإدخالها في المعادلة الطائفية والسياسية في لبنان بشكل سلمي (عكاشة، ٢٠٠١، ٥٨).

إسرائيل:

تندرج العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية الخاصة في إطار المصلحة القومية الأمريكية الذي يستند بوضوح على إدراك المصالح الجيوستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط وتوجه المصلحة القومية، وتعد انعكاساً لمجموعة كبيرة من المصالح الحيوية المحددة تحديداً جيداً، وتستند إلى مجموعة المصالح الأمريكية - الإسرائيلية نوعاً من العلاقات الخاصة فقد ارتضت إسرائيل بنوع من التبعية للولايات المتحدة نظراً لحاجتها الماسة لمساعدتها الاقتصادية والعسكرية ودعمها الدولي مقابل أن تقدم لها خدمات متنوعة ترتبط بصورة مباشرة أو غير مباشرة بمصالح الولايات المتحدة والغرب عموماً في المنطقة (توفيق، ٢٠٠٣، ٢٨).

وعن الحديث عن العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية لا بد من بيان الدور المؤثر الذي يلعبه اللوبي الصهيوني* في عملية صنع القرار حيث تمتع اللوبي الصهيوني عقب أحداث ١١ سبتمبر بتأثير مفرط في السياسة الخارجية الأمريكية، ومنذ حرب ١٩٦٧ يعد الدعم المطلق لإسرائيل نقطة ارتكاز السياسة الخارجية الأمريكية، الأمر الذي وضع الأمن الأمريكي في خطر دائم بسبب غضب الرأي العربي والإسلامي من هذا الانحياز الذي لا مثيل له في التاريخ الأمريكي، حيث بلغ الدعم الأمريكي مؤخراً مبلغاً هائلاً عندما بدأت تتعالى صيحات داخل الكونغرس الأمريكي بتخصيص ما قيمته

* اللوبي الصهيوني: عبارة عن جماعة ضغط صديقة وحليفة تعمل وفق خطط مبرمجة ومنظمة لتعميق مصلحة الولايات المتحدة بوجود إسرائيل قوية حليفة لتحقيق مزيد من المكاسب لإسرائيل، أو للحيلولة دون ما يتعارض مع مصالح إسرائيل ومصالحها الإقليمية قدر الإمكان.

(٢,٣ مليار) دولار سنوياً لإسرائيل في ظل تنامي دور حزب الله عقب الحرب الإسرائيلية اللبنانية الأخيرة عام ٢٠٠٦، هذا دون إغفال حقيقة باتت معروفة لدى الجميع، وهي أن الدافع الأساسي وراء الحرب على العراق كانت حماية أمن إسرائيل من أسلحة الدمار الشامل وليس أمن الولايات المتحدة، وليس من شك أنه لولا ضغوط اللوبي الصهيوني في أمريكا لم تحصل تلك الحرب (معكرون، ٢٠٠٦، ٥٦).

وبناء على ما سبق، فإن النفوذ الإسرائيلي في الآونة الأخيرة، قد توغل داخل كيان الولايات المتحدة، وأصبح ممتداً امتداداً يطال التشريعات القانونية والكونغرس والتربية، وأصبحت ركيزة السياسة المحلية الأمريكية تقوم على حسن العلاقة بين إسرائيل والولايات المتحدة، ولا يسمع لأي موقف يتعارض مع هذا الاتجاه السائد.

٢,٢,١,٣ المعالم الاقتصادية والاجتماعية

إن النظام العالمي الجديد يتألف من عدة عناصر، ومن أبرزها العناصر الاقتصادية، وهي نظام التجارة العالمية الذي يمثل منظومة الاتفاقيات التي صاغتتها منظمة التجارة العالمية، وتتولى إدارتها فعلاً، والنظام المالي الذي تقوده مؤسسات بريتون وودز " البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية"، والنظام الاجتماعي العالمي، والنظام السياسي، وتعد العولمة التي تعني هيمنة الشركات التجارية والمالية الكبرى على اقتصاديات العالم عنصراً من عناصر النظام العالمي الجديد (محافظة ، ٢٠٠٤ ، ٦).

تسعى الدول الصناعية ولا سيما الولايات المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد إلى إيجاد بدائل أكثر للطاقة، الأمر الذي أدى إلى تخفيض الاعتماد على النفط. لذا أخذت أسعار النفط تميل تدريجياً نحو الانخفاض، وتمخض عن هذا الأمر تأسيس وكالة الطاقة الدولية التي بذلت جهوداً استثنائية لأضعاف منظمة الأوبك (توفيق ، ١٩٩٩ ، ٥٠).

إن انخفاض أسعار النفط سيؤدي إلى خفض السيولة النقدية في النظام المالي الدولي، مما يؤدي إلى إثارة صعوبات أمام اقتراض الدول النامية بسبب صرامة شروط الاقتراض في السوق الرأسمالي الخاص، ولا سيما من الولايات المتحدة، كما أن انخفاض أسعار النفط سيؤدي إلى تقليص صادرات الدول المصدرة، مما يؤدي إلى تقليص قوتها الشرائية، الأمر الذي سيؤثر في الطلب على الصادرات الصناعية التي تنتجها الدول المتقدمة، وبهذا فإن انخفاض أسعار النفط سيطال تأثيره في الدول المنتجة والنامية، المتقدمة على حد سواء، وعليه، فإن الاعتمادية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة "خصوصاً في مجال الطاقة" ستزداد بلا شك.

ولكن الأهم من هذا أن مشكلات العالم الثالث ستزيد جراء ذلك، لأن ما سبق قوله يعني انخفاض المعونات المقدمة إلى العالم الثالث من أوروبا الغربية في ظل الأوضاع الدولية الجديدة، إذ سيتم التركيز على الشؤون الأوروبية.

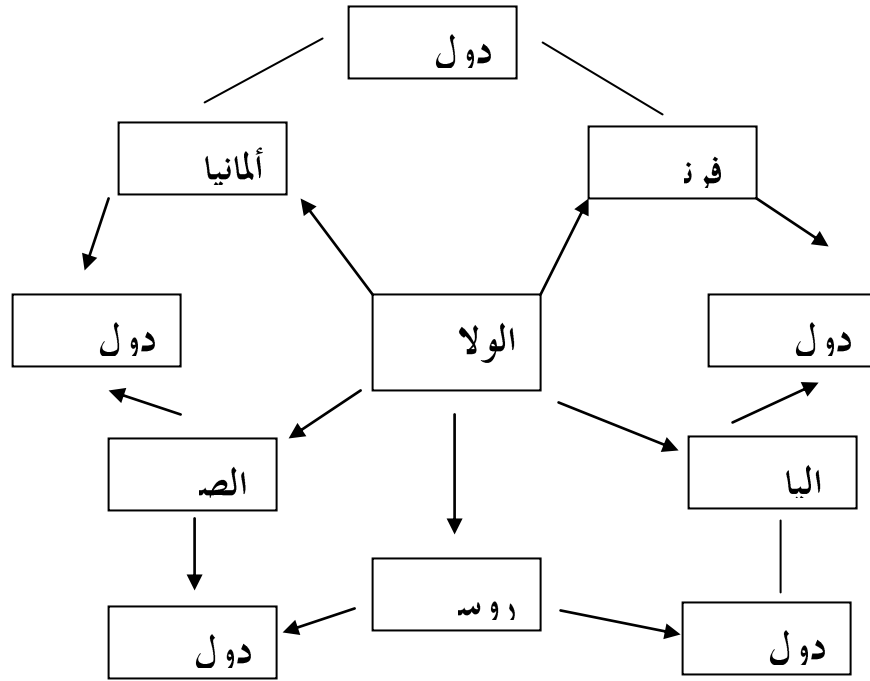
وثمة نقطة هامة لا ينبغي تجاهلها هي قيام الدول المتقدمة بربط المساعدات المقدمة من قبلها إلى الدول النامية ببعض الشروط كتبني تلك الدول النامية للاقتصاد الحر أو إجراء إصلاحات في اقتصادياتها أو فرض معايير جديدة ذات طابع سياسي كتبني الديمقراطية (توفيق، ١٩٩٩، ٦٥).

٢,٣ مقومات النظام العالمي الجديد

1.2.3 الشرعية الدولية

سبق القول إن وجود نظام ما، لا يعني بالضرورة حصوله على شرعية دولية، فحقيقة كونه موجوداً شيء، وحقيقة الاعتراف بشرعيته شيء آخر، وكذلك سبق القول إن الولايات المتحدة مركز العالم الآمن وبؤره النظام الدولي الجديد (انظر الشكل ١) ولكنها لا

تزال بحاجة إلى شرعيه تقر منظومتها القيمة وتؤيد مراميها وأهدافها، لذا فإن الولايات المتحدة تحرص إلى حد كبير على أن تكون بؤرة النظام الدولي الجديد ولكن بشيء من المرونة والتعقل، ويتأثر هذا الأمر بإعطائها أدواراً فاعلة لقوى كبرى تلتف حولها، وبنائها جسوراً من الثقة والصدقة مع تلك القوى، وعليه، فإنه يمكن (للشكل ١) أن يتغير وفقاً للأهداف الأمريكية وسعيها للحصول على الشرعية الدولية التي توفر لها مظلة لتمير أغراضها، و(الشكل ٢) يوضح النظام الدولي الجديد القائم على المرونة (توفيق، ١٩٩٩، ٩٧).



الشكل (٢) نظام القطبية الأحادية العالي المرونة

ومستظلة بهذه الرؤية قادت الولايات المتحدة الكثير من سياساتها وعملياتها تحت الشرعية الدولية.

2.2.3 القوة العسكرية.

انفردت الولايات المتحدة في ترتيب الدول الكبرى ذات القوة العسكرية الضخمة، إذ لا تزال تملك الولايات المتحدة قوة عسكرية ضخمة لا يمكن مقارنتها أو مساواتها مع أية دولة أخرى، ويتمثل هذا بقدرة الولايات المتحدة على نقل القوات إلى مساح عسكرية بعيدة، فضلا عن قدرتها على تعزيز تلك المواقع في حالة الطوارئ.

غير أن الولايات المتحدة في ظل النظام العالمي الجديد ترمق بعين الخوف والترقب القوى النووية الأربع في آسيا: الصين وروسيا والهند وباكستان، كما أنها تراقب المحاور التي تتمحور حولها علاقات التعاون العسكري النووي ما بين هذه القوى، وهناك ثلاثة محاور هامة هي: (معلوم، ٢٠٠١، ٨٤).

١. محور التعاون العسكري الروسي- الإيراني وما ينطوي عليه من تبادل الخبرات التقنية بالمال، ولعل أهمية هذا المحور تتبدى إذا أثر هذا التعاون في مشروع أو برنامج "الردع الصاروخي" الذي تتبناه الولايات المتحدة بشكل عام، وإدارة الرئيس جورج بوش بشكل خاص.

ب. محور التعاون الصيني الباكستاني وما يتضمنه من تأثيرات في التوازن الإقليمي والدولي خاصة في ظل وجود أربع قوى نووية كبرى في المنطقة.

ج. محور سباق التسلح في جنوب غرب آسيا، وخاصة بعد نجاح الهند وباكستان في دخول النادي النووي، هذا بالإضافة إلى المحاولات الإيرانية الساعية للحاق في هذا الركب.

ونتج عن العاملين السابقين: الشرعية الدولية والقوة العسكرية بزوغ عوامل مساعدة رسخت النظام الدولي الجديد ولعل أهم هذه العوامل:

١. الطابع السياسي

إن الطابع الأيديولوجي لليبرالية الجديدة هو التمسك بالقول: إن قدرة أي دولة على الاندماج في العولمة والاستفادة من مزاياها تتوقف على إضعاف سلطات الدولة

الوطنية والحد من أدوارها الثقافية والاجتماعية والاقتصادية وكذلك ضمان حقوق الإنسان.

وإذا أراد النظام الدولي الجديد إنهاء الصراع العقائدي بين الشرق والغرب فإنه لن يستطيع بأي حال من الأحوال أن ينهي البعد الايدولوجي الذي يجعل الفجوة بين الطرفين قائمة ومتسعة.

وقد حاولت الولايات المتحدة فرض أيديولوجيه القطب المهيمن، ولعلها نجحت في ذلك إلى حد كبير بدليل الأفكار الرأسمالية التي كان الغرب يدافع عنهما خلال الحرب الباردة، وتتمثل هذه الأفكار المحاور الثلاثة وهي الديمقراطية وحقوق الإنسان واقتصاد السوق الحر (حرب، ٣٥، ٢٠٠٣).

وتتميز مفاهيم الديمقراطية واعتماد التعاون واعتماد المنفعة المتبادلة والمساواة بطبيعة أيديولوجية، إذ تصر الولايات المتحدة على فلسفة تغريب العالم وفرض قيمها على الآخرين، فالدول المؤمنة بقيم النظام الدولي الجديد هي تلك الدول التي تعتمد المبادئ والقواعد السياسية والاقتصادية التي تقرها دول الشمال، والدول التي تتجاوب مع مفردات النظام الدولي الجديد بكل شروطه هي دول صديقة، والدول التي تتبنى أفكاراً أساسية واقتصادية هي دول تألف الإرادة الجماعية للسلام والتقدم وحقوق الإنسان (توفيق، ١٩٩٩، ٦٣).

٢. العولمة

هي تطلع وتوجه اقتصادي سياسي تكنولوجي حضاري ثقافي تربوي تذوب فيه الحدود بين الدول، وبين الشمال والجنوب، وبين الحضارات بعضها بعضاً، وتتواصل فيه الأمم والشعوب باستمرار وبسرعات هائلة أو ينشأ اعتماد متبادل " Interdependence " بينها في جميع مجالات الحياة، كالا اعتماد المتبادل في رأس المال والاستثمارات والسلع والخدمات، والأفكار والمفاهيم والثقافات والأشخاص (درة، ١٩٩٨، ١٢).

يتمظهر هذا البعد بانهييار الحواجز التي تفصل الدول بل الأفراد عن بعضهم بعضاً ليصبحوا- من ثم- أفراداً يعيشون في قرية عالمية صغيرة، وينذر هذا الأمر باضمحلال الهوية القومية للدولة، والهوية الذاتية للفرد الصالح، فالغرب لديه هدف واحد هو فرض الهيمنة والاستغلال وفتح الأسواق لمنتجاته وضمان مصالحه وذلك من خلال ما يمتلكه من ثقافة التسلط بالعلم والثقافة وغسل الأدمغة.

وتفتح العولمة بمفهومها الذي يريده الغرب المجال أمام الحضارات لتتداول ولكنه تحاور مغلف ببعد أيديولوجي يريد الغرب تمريره إلى الآخرين تحت مسميات وشعارات مختلفة : حقوق الإنسان، المساواة، الديمقراطية، التعددية الثقافية، احترام الأديان، وتحت كل شعار من هذه الشعارات مرام وأغراض تخدم النظام العالمي الجديد وتستنزف قدرات الآخرين.

صراع الحضارات

لقد تزامن ظهور أفكار ونظريات وآراء تمجد الفكر والأيديولوجيات الرأسمالية الغربية مع ظهور العولمة والنظام الدولي الجديد في التسعينات من القرن العشرين، وظهر النظريات التفوقية لليبرالية والرأسمالية ولل فكر والنهج الرأسمالي الغربي مما يعد انتصاراً للحضارة الغربية على غيرها من الحضارات الأخرى.

ولعل من أبرز المفكرين الذين طرحوا نظريات أو أفكار تدل على عمق العنصرية والتعصب الليبرالي الغربي هو " صموئيل هنتجتون "، حيث بدأت أطروحة هنتجتون حول صراع الحضارات بمقالة نشرها عام ١٩٩٣ بمجلة الشؤون الدولية وتطور في كتاب نشر عام ١٩٩٦ بعنوان " صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي ". إذ يعتبر هنتجتون أن أساس الصراعات والنزاعات في العالم هو أساس ثقافي أو أن الفروق بين الحضارات هي فروق حقيقية وأساسية، ويعرف الحضارة بأنها أعلى تجمع ثقافي للناس والشعب (هنتجتون، ١٩٩٥).

ويصنف حضارات عالم اليوم إلى الحضارة الغربية، الحضارة الكونفوشية،

الحضارة الأميركية اللاتينية، الحضارة الأفريقية.

أما مرتكزات صدام الحضارات فإن أبرزها:

١. - التمايز في مقومات الحضارات وهي التاريخ، اللغة، والدين.
٢. - احتكاك الشعوب المختلفة ببعضها البعض والتفاعل بينها مما يساعد على بروز الفروقات بين الحضارات وازدياد الوعي بها.
٣. - انعكاسات التحديث الاقتصادي والاجتماعي على الهويات القومية والوطنية مما ولد الرغبة في صيانة هذه الهويات ضد الاختراقات الأجنبية.
٤. - ازدواجية النموذج الغربي كنموذج يحتذى به اقتصادياً وتموياً وكنموذج غير مرغوب به ثقافياً وقيماً (لبيض، ٢٠٠٤، ١٤).

ويؤكد هنتجتون أن حضارتي الإسلام والغرب هي أقرب للتصادم والصراع على أرضية ما دار بينهما من صراع يعود إلى ١٣٠٠ سنة، الذي مر من حلقاته الرئيسية: الحروب الصليبية والحروب العثمانية الأوروبية والاستعمار، هذا بالإضافة إلى ما سمي " بإرهاب الجماعات الأصولية " .

إن أطروحة هنتجتون حول صراع الحضارات ، تقترض ان احتمالات الصراع بين الكتل الحضارية هي أكثر من إمكانية التعايش فيما بينها، ان احد أهم أوجه الصراع سيكون بين الإسلام والغرب، وذلك ليس بسبب مصالح مادية وسياسية، وإنما بفعل موروثات تاريخية وعوامل ثقافية وحضارية متجددة، وفي هذا يذهب هنتجتون الى القول: إن الانقسامات العظمى بين البشر والمصدر الغالب للنزاع سوف يكون ثقافية، وإن صراع الحضارات سوف يهيمن على سياسة العالم أجمع .

وفي غمرة الانشغال الفكري بالافتراضات التي طرحتها نظرية صراع الحضارات والتساؤلات التي أثارها، جاءت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١؛ لتحدث تحولاً نوعياً في مدركات الغرب الحسية حول الإسلام والمسلمين ، وقد كشفت ردود فعل الغرب على تلك الأحداث عن مشهد خطير ومخيف في النظرة السياسية والممارسة العملية الى الإسلام

والمسلمين والعرب (فهيمي، ٢٠٠٥، ٣) .

٣,٣ أوروبا في النظام العالمي الجديد

على اثر انتهاء الحرب الباردة ، وانهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١، وما ترتب على ذلك من انعكاسات على النظام العالمي، بدأت أوروبا خطوات جادة نحو توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً، وذلك استكمالاً لخطوات الوحدة الأوروبية، التي بدأت منذ عام ١٩٥٧، حيث وقعت الدول الست: فرنسا وألمانيا وهولندا وإيطاليا وبلجيكا ولوكسمبورج؛ على معاهدة روما لإنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية "السوق المشتركة" والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية "يوراثوم" على أن هدف هذه الجماعة هو تشجيع التقدم المطرد للأوجه المختلفة للنشاط الاقتصادي في كل جزء من أجزائها والعمل على تحقيق التوسع المستمر المتوازن والاستقرار (كمال، ونهرا، ٢٠٠١، ٢٤).

وجرى في عام ١٩٦٥ اندماج لتلك الجماعات لتشكل "الجماعة الأوروبية"، وتم انضمام كل من: بريطانيا والدنمارك وإيرلندا إلى الجماعة الأوروبية في عام ١٩٧٣، وانضمت اليونان في عام ١٩٨١ لتصبح العضو العاشر في الجماعة واستمر ذلك التطور حتى التحقت كل من اسبانيا والبرتغال إلى الجماعة الأوروبية في عام ١٩٨٦ . تطورت التجربة الأوروبية خلال مسيرة الاتحاد، وتم إدخال العديد من التعديلات على معاهدة روما ١٩٥٧ خلال العقود التي تلتها، إلا وكان ابرز هذه التعديلات كانت تلك التي جاءت في معاهدة ماستريخت، حيث تم إقرار مشروع معاهدة الاتحاد الأوروبي؛ ليحل محل السوق الأوروبية المشتركة ، وقد اشتملت معاهدة ماستريخت*

* ماستريخت :هي معاهدة تم التوقيع عليها في مدينة ماستريخت بهولندا في ٢٧-٢-١٩٩٢ من قبل الدول الأعضاء في الإتحاد الاقتصادي الأوروبي، ودخلت حيز التنفيذ في ١٩٩٣ ، وتعد حدثاً هاماً في تاريخ الوحدة

على سياسات خارجية وانظمة قضائية مشتركة، وجرى الاتفاق على إصدار عملة أوروبية موحدة بحلول شهر يناير عام ١٩٩٩ (الجزاز ، ١٩٩٣ ، ١٨) . بدأت الدول الأوروبية تأكيد نفسها ووحدتها التي أخذت شكل الاتحاد الأوروبي، وشهد عام ١٩٩٥ توسعاً جديداً للاتحاد حيث انضمت كل من النمسا وفنلندا والسويد ليصل عدد أعضائه إلى خمس عشرة دولة.

لقد تم توقيع معاهدة أمستردام في أكتوبر ١٩٩٧ ، حيث جرى بعض التعديلات على معاهدة ماستريخت ضمن خطة لتطوير الإتحاد، وأجري عليها بعض التعديلات في مجال التحول إلى سياسة دفاعية مشتركة ، وتعديلات أخرى في مجالات الحرية والأمن الداخلي وتطوير قواعد المواطنة الأوروبية، بالإضافة إلى التعديلات على البناء المؤسسي للإتحاد؛ بما يتناسب مع متطلبات التوسع الحاصل واستحقاقات المرحلة. واجهت مسيرة الوحدة الأوروبية منعطفاً خطيراً بعد تفكك المعسكر الاشتراكي وانهيار جدار برلين* ، وكان على فرنسا أن تنتهياً نفسياً وسياسياً لقبول الآثار المترتبة على إعادة توحيد ألمانيا ، وخاصة فيما يتعلق منها بخريطة وموازن القوى الجديدة داخل الجماعة الأوروبية ككل، و أن تحدد موقفها من رغبة عدد من دول أوروبا الشرقية المنسلخة عن الاتحاد السوفيتي السابق، والمنخرطة بمعدلات متسارعة في النظام الرأسمالي للاتحاق بالجماعة الأوروبية.

إن توسع الاتحاد الأوروبي شرقاً سبقه جولات من المفاوضات والتفكير الجاد في

الأوروبية، إذ أنشأت كياناً جديداً هو الاتحاد الأوروبي. وتعلقت مواضيع المعاهدة بمواصلة الإتحاد الاقتصادي وبوضع سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وكذلك التعاون في مجال العدل والشؤون الداخلية واعتماد عملة موحدة

* جدار برلين : خط محصن أقامته جمهورية ألمانيا الديمقراطية عام ١٩٦١ ، لعزل برلين الغربية عن برلين الشرقية ، وذلك لمنع نزوح مواطنيها .وقد سمح بفتح هذا الجدار في نوفمبر ١٩٨٩ باستعادة حركة السير الحر بين طرفي المدينة ، كما وان تحطيمه رمز الى سقوط الحدود بين الألمانيتين لإعادة توحيد ألمانيا عام ١٩٩٠

جدوى التوسع نحو دول أوروبا الشرقية، ومن هنا قامت الدول الأعضاء بالبحث في طلبات الانضمام في قمة لوكسمبورج عام ١٩٩٧، ووضعت شرطاً عاماً هو أن التحاق الدول الراغبة يجب أن لا يؤثر في مسيره الاتحاد أو يبطل من سرعته، ولذلك وضعت شرطاً عاماً هو عدم المساس بما تحقق من مكتسبات الجماعة (نافعة، ٢٠٠٤، ١٧٢).

استمر عملية التوسعة حتى عام ٢٠٠٤ لتضم عشر دول من شرق أوروبا وهي بولندا وتشيك وسلوفاكيا وليتوانيا ولاتفيا واستونيا والمجر وسلوفينيا وقبرص وبذلك بات الاتحاد الأوروبي يضم في عضويته ٢٥ دولة ليصل تعداد سكانه إلى ٤٥٠ مليون نسمة.

يعد الإتحاد الأوروبي نتاج عملية تكاملية لم تصل إلى غاياتها النهائية بعد، وما تزال في أوج نشاطها وتفاعلاتها، وهو في حالة تطور و تحول دائمين ليتواكب مع التحولات التي تمر بها العملية التكاملية ذاتها، والتي كانت قد وصلت إلى المستوى الذي يجعلها غير قابلة للارتداد أو الرجوع، وذلك بسبب أن الخسائر المترتبة على تراجعها أو انهيارها هي اكبر بكثير من أي مكاسب محتملة (نافعة، ٢٠٠٤، ٤٥٧).

وبعد انتهاء الحرب الباردة، وانهيار الاتحاد السوفيتي، تحول النظام الدولي الذي كان قائماً على الثنائية القطبية المتمثلة بالكتلة الشرقية التي كان يتزعمها الاتحاد السوفيتي، والكتلة الغربية التي كانت بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى نظام يتسم بتعددية مراكز القوى.

لقد استمر الاتحاد الأوروبي بصعوده كقوة دولية منافسة للولايات المتحدة الأمريكية في إطار رفض عدد من المحللين إسباغ سمة الأحادية القطبية على هيكل النظام العالمي، فرضته النظرية القائلة بأن المرحلة التي يشهدها هذا النظام تمثل نوعاً من التعددية قيد التشكيل نفسها على الساحة الدولية، وعلى هذا النحو تعددت القوى المرشحة لتشغل مكانة مميزة في إطار هذه التعددية، فكانت دول الاتحاد الأوروبي في قمة هذه الترشيحات (ميتكيس، ١٩٩٦، ٣٩).

ومن الواضح أن التحول الذي شهدته الجماعة الأوروبية إلى مفهوم الوحدة الاقتصادية قد أعطى أوروبا ثقلًا ملحوظًا في هذه المجموعة، جعلها تتمتع بقدر من الاستقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية، حيث برزت أوروبا كفاعل أساسي على الساحة الدولية في منتصف الثمانينات من القرن العشرين ، بعد إعلان خطة إنشاء سوق أوروبية، وبدأ تنفيذ مراحل العمل مع توقيع اتفاقية ماستريخت ١٩٩٢، وإطلاق عملتها الموحدة "اليورو" في بداية عام ١٩٩٩ لتشكل نقطة تحول جديدة على صعيد الأسواق الدولية؛ مما جعلها تتمتع كذلك بنفوذ دولي لا يمكن تجاهله.

ويعكس هذا الواقع بطبيعة الحال إدراك الاتحاد الأوروبي لأهمية عنصر القوة الاقتصادية والاندماج السياسي في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية. فمصلحة الاتحاد الأوروبي تكمن في وجود نظام دولي متعدد القطبية، وليس في نظام دولي يهيمن عليه قطب واحد، حتى لو كان هذا القطب هو الولايات المتحدة، فنظام القطبية المتعددة هو وحده الذي يمكن أن يسمح للقوى الكبرى ، ومنها الاتحاد الأوروبي، بالمشاركة في صنع القرار الدولي، ويمكنها من أن تلعب دورا على الساحة الدولية يتناسب مع ما تملكه من عناصر القوة الشاملة، وليس فقط مع ما تملكه من عنصر القوة العسكرية وحده، غير أن الولايات المتحدة بدت شديدة الحرص على استغلال فجوة القوة العسكرية القائمة بينها وبين الآخرين للانفراد بصنع القرار في النظام الدولي.

تقوم سياسة الاتحاد الأوروبي على ترجيح كفة الوسائل الدبلوماسية على الوسائل العسكرية، وتفضيل العمل الجماعي على العمل المنفرد، من خلال الأطر والمؤسسات الدولية القائمة، وخاصة مجلس الأمن (نافعة، ٤٦٥، ٢٠٠٤)، التي تشغل فيه دول الاتحاد الأوروبي مقعدين دائمين؛ مما يوفر لأوروبا قوة في منظمة الأمم المتحدة حالياً ومستقبلاً خاصة عند اكتمال الاتحاد السياسي الأوروبي، بالإضافة إلى ذلك فإن بروزه كقوة عظمى يعتمد على مجموعة من المتغيرات وهي القوة الاقتصادية والقدرات الأمنية والدفاعية، حيث يعد الاتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت

الحاضر، وأكثرها اكتمالا من حيث مراحل التطور والنضج، فقد تعدى هذا التكتل مرحلة منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي، والسوق المشتركة، إلى أن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي، وهو بذلك يبرز كأكبر تكتل اقتصادي منافس للولايات المتحدة واليابان، من حيث القدرة الإنتاجية والطاقة الاستيعابية. أما من ناحية القدرات الأمنية والدفاعية، فإن سقوط الاتحاد السوفيتي، وانتفاء مصدر التهديد الرئيسي للأمن الأوروبي المشترك، وكذلك قرار الاتحاد الأوروبي التوسع شرقا لضم الدول الراغبة في عضوبته من منطقة وسط وشرق أوروبا، كلها عوامل أدت إلى حدوث تغيير جذري في معطيات معادلة الأمن الأوروبي، حيث نصت معاهدة ماستريخت على إيجاد إطار دفاعي لأوروبا الموحدة استجابة لهذه المتغيرات الجديدة، والأفعال المتعلقة بمهمة الإطار الزمني (توفيق، ١٩٩٩، ٣٥)، وكان مفهوما بين الدول الأعضاء أنها ستعمل على استحداث هوية دفاعية أوروبية تمنح السياسة الخارجية والأمنية المشتركة المصدقية الضرورية لها. وبذلك يمكن للإتحاد الأوروبي أن يلعب دوراً أكثر أهمية على الساحة الدولية. وتتمتع دول أوروبا بقدرات عسكرية كبيرة، بحيث أنه في حال اجتماع جيوش كل من فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا فأنها تشكل أكبر جيش في العالم بالإضافة لامتلاك فرنسا وبريطانيا للأسلحة النووية (سليمان، ٢٠٠٤، ٤٠).

ورغم كل هذه الإمكانيات فإن هنالك عوامل ما زالت تحد من قدرة الإتحاد الأوروبي من اخذ موقع مؤثر في النظام الدولي يتناسب مع حجمه الاقتصادي واهم هذه العوامل:

١. عدم وجود سياسة خارجية أوروبية موحدة تجاه العالم، وذلك يوفر للولايات المتحدة حرية أكبر في الاهتمام بهذه القضايا، وتبقى السياسة الأوروبية تتبع السياسة الأمريكية.

٢. ضعف البنية الأمنية الأوروبية وضعف التنسيق السياسي الاستراتيجي، وذلك بسبب هيمنة قيادة حلف شمال الأطلسي على الفكر الاستراتيجي في أوروبا، وكذلك

الخلافت بين الدول الأوروبية حول السياسات الأمنية، وهذا ما ظهر أثناء الحرب على العراق، من تباين قسّم مواقف أوروبا إلى معسكرين، بين مؤيد ومعارض للسياسات الأمريكية تجاه المنطقة العربية.

٣. الانشقاق وخاصة بين المحور الفرنسي الألماني وبين دول الأعضاء العشر الجدد في الاتحاد من دول أوروبا الشرقية إذ تستعين الدول التي انضمت حديثاً إلى الاتحاد الأوروبي بالوصاية الأمريكية، كي تتجنب وصاية المحور الفرنسي الألماني الذي قام بتأسيس الاتحاد الأوروبي (سالم، ٢٠٠٤، ١٩٤).

وانطلاقاً مما تقدم، يعد الاتحاد الأوروبي قوة مرشحة لكي تتبوأ المسؤولية الواعية في المستقبل القريب، وخاصة أنها تمتلك تاريخاً طويلاً حافلاً بالخبرات في كيفية تسيير العلاقات الدولية. فالدول الأوروبية التي كانت في الماضي القريب تحكم الجزء الأكبر من المعمورة، لا ترضى ان تبقى مهمشة وبعيدة عن معالجة القضايا الدولية، وهي تعد نفسها مسؤولة عن وضع الحلول المناسبة للصراعات الدائرة في محيطها الإقليمي.

الفصل الرابع

العلاقات العربية - الأوروبية قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١

التغير هو السمة الرئيسية للعالم، وفي أواخر القرن العشرين اتسم العالم بالتغير الأكثر تسارعا في حركته، واتسمت العلاقات بين الدول بالعالمية، وكما هو معروف فان العالم شهد خلال العقدین الأخيرین بشكل خاص متغيرات عديدة على كل الأصعدة وفي مختلف المستويات، ولا سيما السياسية والاقتصادية، ولهذه المتغيرات أثرها الأکید في مختلف الدول، حيث تراوحت بين الايجابية بالنسبة لبعض الدول المتقدمة كالولايات المتحدة وأوروبا، والسلبية بالنسبة لدول العالم الثالث والدول الفقيرة تحديدا (صارم، ١٤، ٢٠٠٠).

واتسم الوضع الدولي الجديد الذي بدأ يتشكل منذ مطلع التسعينيات من القرن العشرين بتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم، بعد زوال الاتحاد السوفيتي، وانتهاء الحرب الباردة، كما ان التقدم التقني وتطور وسائل الاتصال والمعلومات، عزز من مكانة الولايات المتحدة وجعلها تتبوأ وتتفرد بقيادة العالم.

وبذلك فإن ولادة قوى جديدة تشكلت في ظل تلك التقلبات العالمية التي شهدها النظام العالمي الجديد، سوف يكون له آثار في المجتمع الدولي في الحاضر والمستقبل، والتي تفرض نفسها كقوة لتصحيح الخلل القائم في التوازن الدولي، ومن أهم تلك القوى الدولية الصاعدة مجموعة دول الاتحاد الأوروبي، التي بدأت تجد نفسها خارج دائرة التأثير الدولي، وإن تلك المجموعة الأوروبية عازمة من خلال مسارها التطوري على لملة الشتات من أجل تشكيل كيان أوروبي يتبنى إستراتيجية سياسية اقتصادية وعسكرية موحدة؛ لمواجهة التغلغل الأمريكي المسيطر على العالم، ومحاولة منها كما ذكر سابقا، تعديل ميزان القوى الدولي، وكسر احتكار القوة والهيمنة الأمريكية المتركرة حاليا على منطقة الشرق الأوسط من خلال حليفها الاستراتيجي المتمثل بإسرائيل.

وعلى ضوء ما ذكر، كان لابد من تناول ثلاثة مباحث في هذا الفصل:

المبحث الأول: يتناول الجذور التاريخية للعلاقة الأوروبية- العربية.

المبحث الثاني: الشراكة الأوروبية -المتوسطية (١٩٩٠-٢٠٠١).

المبحث الثالث: الموقف الأوروبي من القضايا العربية، وما طرأ عليها من تحولات، وذلك بسبب غياب الموقف السياسي الموحد من القضايا العربية .

١،٤ الجذور التاريخية للعلاقات العربية-الأوروبية

ترى هذه الدراسة أن تكوين فهم عميق ومتكامل حول طبيعة العلاقات العربية-الأوروبية يستوجب دراسة تتبع التطورات التاريخية لتلك العلاقة ،حيث استندت العلاقات العربية - الأوروبية إلى جذور تاريخية ربط دول أوروبا والعالم العربي، وإن كانت هذه العلاقات على الدوام متقلبة بين الايجابية والسلبية، بل تعدت ذلك إلى معاناة شرق وجنوب المتوسط من غزو شماله واستعمارهِ(صارم،٢٠٠٠، ١٢).

كانت أوروبا رمز الخطر العسكري والنفوذ الاستعماري أحياناً، وأحياناً أخرى رمز الحضارة الحديثة، التي تعرف العرب من خلالها على الأشكال الجديدة والنظم السياسية والاجتماعية والثقافية، وكذلك برز في تلك العلاقة الروابط الاقتصادية، حيث تمثل أوروبا أهمية متميزة بالنسبة إلى العالم العربي ،باعتبارها الشريك الاقتصادي والتجاري الأول منذ عام ١٩٧٥، ويعد القرب والجوار الجغرافي من العناصر التي خدمت تلك العلاقة، في حركة الأفراد والأفكار بين المنطقتين، حيث يقع العالم العربي على الجناح الجنوبي لأوروبا (الرشدان ،١٠، ١٩٩٨).

إن العلاقات العربية- الأوروبية مرت بالعديد من المراحل، تراوحت بين حالات التعاون الكامل القائم على المنفعة المتبادلة إلى مراحل اتصفت بالنزاعات والحروب والهيمنة، وهي مراحل أكثر وضوحاً، استمرت منذ ما سمي بالحملات الصليبية، إلى الدور الأوروبي في زرع الكيان الصهيوني في قلب الوطن العربي، مروراً بمرحلة الاستعمار للدول العربية، ففي عام ١٩٥٦ قطعت معظم الدول العربية علاقاتها مع فرنسا وبريطانيا في أعقاب العدوان الثلاثي الذي قامت به فرنسا وبريطانيا بالتعاون مع

إسرائيل ضد مصر، وقد ازدادت هذه العلاقات تديداً خلال حرب حزيران ١٩٦٧، حيث وضحت ملامح التحيز الأوروبي الجماعي للجانب الإسرائيلي. استمر هذا النمط في العلاقة بين العرب وأوروبا إلى أن أكدت أوروبا أن خروجها من المنطقة على يد الولايات المتحدة وإقصاء دورها ضرر بمصالحها الجيوسياسية والجيواقتصادية؛ فتطلعت لإحياء هذا التوازن في موقفها الهش تجاه كل من العرب والإسرائيليين، هذا الموقف تزامن مع شعور أوروبا بموقفها الخطير ومصالحها المهددة في المنطقة العربية، بالنظر للنتائج التي أفرزتها حرب حزيران عام ١٩٦٧، فكان لزاماً على أوروبا تحديد موقفها من الصراع العربي-الإسرائيلي (الحسن، ١١، ١٩٧٥) غير أن الدول الأوروبية اختلفت رؤيتها لحل الصراع العربي - الإسرائيلي وفق مصالحها وسياستها.

وفي عام ١٩٧٠ طرحت قضية الصراع العربي - الإسرائيلي على جدول لقاءات المجموعة الأوروبية في مدينة ميونخ بألمانيا، حيث توصلت دول المجموعة الأوروبية إلى ما عرف بوثيقة "شومان" حيث دعت الوثيقة إلى إجراء تعديلات على حدود ما قبل حزيران عام ١٩٦٧ لاعتبارات أمنية إسرائيلية في مواجهة الدول العربية المجاورة، والتدويل الإداري لمدينة القدس، وحل مشكلة اللاجئين بتخييرهم بين العودة أو الإقامة في الدول الأخرى (الرشدان، ١٩٩٨، ٣٠)

في تلك الفترة لم تكن أزمة الشرق الأوسط مطروحة في إطار الاهتمام الأوروبي لدرجة استبعاد طرحها في لقاء رؤساء المجموعة الأوروبية في باريس بتاريخ ٩-١٠-١٩٧٢ وبطلب من المجموعة الأوروبية (الدجاني، ٣٠، ١٩٩٨)، ولدى استخدام النفط سلاحاً شعرت أوروبا بالأضرار والأخطار المحدقة والمهددة لمصالحها فبادرت دول المجموعة إلى إصدار بيان في ١٦-١١-١٩٧٣ يوضح موقفها ويقدم تصور المجموعة تجاه النزاع العربي-الإسرائيلي، حيث ورد في الفقرة (د) من البند (١٣)، (الأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني لدى إقامة سلام عادل وشامل) (عبد

الحي وآخرون، ٢٠٠١، ٢٠١٠).

١,١,٤ إعادة تفعيل العلاقة العربية-الأوروبية

بدأت العلاقات العربية-الأوروبية بالتحول الجذري أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وجاءت تلك الحرب لتؤكد لأوروبا أن مصالحها تقتضي التعاون مع الدول العربية خاصة، لأن ذلك يضع حداً لمحاولات تعزيز التواجد الأمريكي في المنطقة ودفع أوروبا إلى زيادة اهتمامها بالمنطقة، وبذلك تم إعلان موقف جماعي أوروبي مستقل عن الموقف الأمريكي تجاه الصراع العربي-الإسرائيلي فأصدرت بياناً في ١٣ أكتوبر ١٩٧٣ دعت فيه إلى وقف إطلاق النار بين الجانبين المتحاربين وإجراء مفاوضات في إطار ملاتم؛ من أجل تسوية النزاع بما ينسجم مع قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) كما صدر بيان آخر من المجموعة الأوروبية بعد شهر واحد من حرب أكتوبر ١٩٧٣ وتضمن هذا البيان أربعة مبادئ (منصور، ١٩٨٤، ٩-١٨).

١. عدم جواز اكتساب الأرض بالقوة.
٢. ضرورة وضع حد للاحتلال الإسرائيلي المستمر منذ عام ١٩٦٧.
٣. احترام السيادة والاستقلال لكل دول المنطقة مع حقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها.
٤. تأكيد مبدأ الاعتراف بأن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني يجب أن تؤخذ في الاعتبار عند أي قرار للتسوية.

لقد حاولت الدول العربية الأخذ بهذا التطور بالنسبة للموقف الأوروبي لصالح القضايا العربية، وهكذا انطلق الحوار العربي-الأوروبي، ولكن أولويات الطرفين كانت مختلفة، حيث كانت أولوية العرب تكمن في ضمان دعم المجموعة الأوروبية لهم في النزاع العربي-الإسرائيلي، بينما كانت الدول الأوروبية تريد من الحوار ان يضمن لها تمويناً منتظماً للنفط وبأسعار معقولة.

وبذلك تمكنت الدول الأوروبية من تطوير سياساتها تجاه المنطقة العربية معتمدة بذلك على أسلوب جديد لإدارة العلاقات العربية-الأوروبية، وكان التحول القيم الذي طرأ

على الموقف الأوروبي عام ١٩٧٧ من خلال جلسات الحوار العربي - الأوروبي، حيث تضمن اجتماع تونس ١٩٧٧ إعلان الجانب الأوروبي عن اعتقاده بأن أية تسوية سلمية، لا يمكن أن تتم دون ترجمة حق الشعب الفلسطيني في التغيير الفعلي بأقامة كيانه في وطنه المستقل، إن العلاقات العربية - الأوروبية في تلك المرحلة اتخذت الطابع الاقتصادي حيث أخذت شكل التبادل في الأخذ والعطاء، وركزت على نقل التقنيات والبحث في الأصول التاريخية المشتركة بين الطرفين، وسياسة الحوار.

لقد كانت هذه العلاقة تتأثر بصورة واضحة بمجريات الأحداث على الصعيد العربي، حيث أن محادثات "كامب ديفيد" التي تمت بين مصر وإسرائيل من خلال وساطة الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أثمرت عن عقد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، وكان لأمريكا دور بارز وواضح في تحجيم الدور الأوروبي في حل النزاع في الشرق الأوسط والتدخل في حل القضايا العربية وحل للصراع العربي - الإسرائيلي.

ولكن بعد الغزو الإسرائيلي للبنان في عام ١٩٨٢ ظهر من جديد الدور الأوروبي فأصدرت دول المجموعة الأوروبية بياناً أدانت فيه الغزو، وهددت بعقوبات إذا رفضت إسرائيل الانسحاب، وطالبت بانسحاب كل القوات الأجنبية من لبنان ، لقد تميز صيف ١٩٨٢ بالإعلان عن عدة مبادرات لحل الصراع منها المبادرة الفرنسية - العربية بتاريخ ١٩-٧-١٩٨٢، مشروع رونالد ريغان بتاريخ ١-٩-١٩٨٢ والمشروع العربي في فاس، الذي تقدمت به المملكة العربية السعودية إلى مؤتمر القمة بتاريخ ٩-٩-١٩٨٢ (صارم، ٢٠٠٠، ١٤٢).

وبعد مجزرة صبرا وشاتيلا ادانت دول المجموعة الأوروبية العشر آنذاك المجزرة وطالبت في أصدرته عام ١٩٨٢ بالانسحاب الفوري للقوات الإسرائيلية من بيروت الغربية، وأيدت مبادرة ريغان التي ظهرت فيها الولايات المتحدة سيدة الموقف، ويبدو أن هذا الإعلان من قبل المجموعة الأوروبية العشر كان تهرباً من تحمل مسؤولية طرح

مبادرة أوروبية مستقلة، وكذلك تأكيدها موقف الحياد تجاه أطراف النزاع. في حلول عام ١٩٨٧ عادت بعض المؤشرات لتدل على عودة الدور الأوروبي في الشرق الأوسط، ممثلاً في بيان بروكسل الصادر عن وزارة خارجية المجموعة الأوروبية، حيث أصبح عدد دول المجموعة الأوروبية اثنتي عشرة دولة حيث أعلنت أنها "تولي أهمية خاصة لقرارات المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر، والتي تعكس إرادة الشعب الفلسطيني في تأكيد هويته الوطنية" وكذلك تضمن البيان الختامي لاجتماعها خطوات ايجابية نحو الحل السلمي للنزاع العربي-الإسرائيلي (خضر، ١٠٩، ١٩٩٣)، وعليه، فإنه يمكن القول بأنه في المرحلة الممتدة من ١٩٨١-١٩٨٧ أخذت العلاقات العربية-الأوروبية طابعاً اتسم بالخمول والتراجع عن الفترة التي سبقت، وقد لعبت عوامل عدة لاتخاذ هذا الموقف الأوروبي تجاه المنطقة العربية منها التشتت العربي الذي ميز هذه الفترة والانقسام بين الدول العربية بسبب الحرب العراقية-الإيرانية، وتميزت هذه الفترة، أوروبياً ببدء الانهيارات الاشتراكية في دول أوروبا الشرقية، وسقوط جدار برلين وتزايد دول المجموعة الأوروبية ليصل إلى اثنتي عشرة دولة، ومما أدى إلى بروزها كقوة اقتصادية.

أما عربياً فتصدرت الانتفاضة الفلسطينية الاهتمامات العربية، وكذلك قامت مصر بدعم العراق في الحرب ضد إيران، كما عقدت قمة استثنائية لجامعة الدول العربية في الدار البيضاء ٢٣-٢٦-٥-١٩٨٩ حيث أعادت توحيد الجامعة العربية وتم إعلان الاتحاد المغربي في فبراير عام ١٩٨٩، وإعلان قيام مجلس التعاون العربي في نفس العام.

هذه المعطيات دفعت لتنشيط الحوار العربي-الأوروبي حيث قام الشاذلي القليبي الأمين العام للجامعة العربية في تلك الفترة في أكتوبر عام ١٩٨٩ بزيارة إلى فرنسا وطالب الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران بضرورة إصدار مبادرة من جانبه لإطلاق حوار عربي-أوروبي، وجاء التأكيد الأوروبي على أن الحوار يجب أن يكون "تساورا وتعاوناً" في مجالات حماية وتشجيع الاستثمار، ونقل التقنيات، والبحث في أوضاع الهجرة، ودعم

العلاقات الثقافية .

لقد شهدت تلك الفترة صحوة أوروبية في فرض عقوبات بحق إسرائيل للمرة الأولى من خلال تجميد اتفاق التعاون العلمي ١٠/٢/١٩٩٠ حتى فتح الجامعات الفلسطينية التي أغلقتها إسرائيل (صارم، ٢٠٠١، ١٤٦، ١٤٣).

وبتاريخ ١٩٩٠/٨/٢ دخلت القوات العراقية إلى الكويت، وهذا الغزو أثّر في النظام العربي، حيث انقسمت الدول العربية فيما بينها، مما أعاد تغيب الدور الأوروبي وتمهيد هذا الدور لصالح أمريكا للدخول إلى المنطقة والتدخل في شؤونها بصورة واضحة، واستطاعت أن توظف الأمم المتحدة لخدمة توجهاتها نحو القضايا الدولية؛ وفي تلك الفترة تراجع الحوار بسبب حرب الخليج الثانية وتداعياتها على المنطقة، ولكن الموقف الأوروبي تجاه الصراع العربي- الإسرائيلي استمر حيث جاء في بيان صادر من المجلس الأوروبي حول الشرق الأوسط في أكتوبر ١٩٩٠ بأن المجلس ينوي العمل على تسوية عادلة ودائمة في الشرق الأوسط طبقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي (الرشدان، ١٩٩٨، ٤٠).

وهكذا انتهت مرحلة بقي خلالها الحوار العربي - الأوروبي ضعيفاً، إلا أنها اتسمت ببقاء القضية الفلسطينية ضمن اهتمامات المجموعة الأوروبية، خاصة منذ انطلاق الانتفاضة في ديسمبر عام ١٩٨٧، عدا ذلك فإن الأزمات النفطية دفعت أوروبا إلى وعي ضرورة الحوار العربي- الأوروبي باعتبار أن الأزمات النفطية هي العامل المحدد للموقف الأوروبي من النزاع العربي - الإسرائيلي .

إن الحوار العربي - الأوروبي توقف رسمياً في عام ١٩٩٢ بسبب التطورات التي حدثت جراء حرب الخليج الثانية.

والواضح أن الحوار العربي - الأوروبي قام على سياسة توازن دقيق بين علاقتها مع العرب وعلاقتها مع الولايات المتحدة الأمريكية بحيث لا تسمح سياسة أوروبا تجاه العرب بإلحاق الضرر بالتزاماتها كعضو في الحلف الأطلسي وكذلك سعى لإيجاد

علاقات تعاون اقتصادية وتبادل تجاري، وكان واضحاً أثر خضوع أوروبا للضغوط الأمريكية التي تقضي بإبقاء النفط خارج الحوار العربي، وذلك بهدف منع العرب من استخدامه كورقة تساهم في دعم موقفهم في المفاوضات (الرشدان، ١٩٩٨، ٤٢)

2.4 الشراكة الأوروبية-المتوسطة

إذا كانت الغاية الكبرى والنهائية لتجربة الاتحاد الأوروبي ذات طبيعة سياسية محوراً تحقيق الوحدة السياسية الأوروبية وتدعيم دوره السياسي المستقل على الصعيد العالمي، فإن السياسات الخارجية الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي تعد أداة مهمة لتحقيق هذه الغاية (الحاج، ٢٠٠٥، ١٩١).

ومع بروز المتغيرات الدولية الجديدة التي تمثلت بانتهيار الاتحاد السوفييتي وانتهاء الحرب الباردة، وانحسار الشيوعية عن دول شرق أوروبا، وترجع الولايات المتحدة الأمريكية على قمة الهرم الدولي؛ قلت فرص المواجهة بين الشرق والغرب، وقلت أهمية عامل القوة العسكرية بعد أن كان هو المعيار الرئيس لدينامية وتوازنات التفاعلات الدولية، وهو ما قاد إلى ما يسمى بتدني منفعة القوة العسكرية مقابل تصاعد عامل القوة الاقتصادية، مع ازدياد التنافس الاقتصادي وإطلاق حرية آليات السوق، وبذلك فقد قامت الولايات المتحدة بإعادة ترتيب بناء النفوذ باتجاه التركيز على الاقتصاد والتجارة الدوليين (الحاج، ٢٠٠٥، ٧٠)، وبذلك زادت أهمية القوة الاقتصادية في المتغيرات التي أصبحت هدفاً تسعى إليه الدول، وأساساً تقوم عليه قوته الراهنة والمستقبلية، ومعياراً سياسياً من معايير قياس قوتها، وفي الوقت نفسه أداة من الأدوات التي تملكها الدولة في ممارسة اللعبة الدولية (العزي، ٢٠٠٠، ٣٣).

وعليه، فإن القوى الصاعدة تعتمد في منافستها على النمو والتفوق الاقتصادي الذي يشكل معياراً لتقدمها وتفوقها على غيرها، ذلك أن تطور مفهوم القوة الاقتصادية، وتعظيم أهمية سياسة الاعتماد المتبادل التي انتشرت على نطاق واسع في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، أديا إلى اتساع حركة التكتلات الاقتصادية ودفع الدول لأن تعمل

بجهد لزيادة قوتها الاقتصادية، وتتعاون مع دول أخرى في إطار تكتل اقتصادي يقوم على أساس الشراكة والتعاون.

١،٢،٤ دوافع الشراكة الأوروبية- المتوسطية

دول الاتحاد الأوروبي تعرف تماماً أهمية دول جنوب وشرق حوض البحر الأبيض المتوسط، والتي تشكل الدول العربية أبرزها، حيث تعتبر هذه الدول باب أوروبا نحو العالم النامي وترتبط بها بسياسات اقتصاديه وثقافية وأمنية وثيقة. وقد اتسمت مراحل العلاقة العربية - الأوروبية في المرحلة الأولى بمحاولة كل دولة أوروبية تحقيق مصالحها الخاصة بوسائلها الذاتية، في إطار علاقات ثنائية غلب عليها طابع الصراع بسبب المشكلة الاستعمارية، أما في المرحلة الثانية، فقد اتسمت بمحاولة إرساء صيغة مؤسسية لعلاقة متكافئة تقوم على الحوار بين نظاميين إقليميين يرتبطان معا بعلاقة اعتماد متبادل ، لكنها انتهت بانكشاف وتأكيد طابعها اللامتكافئ لتدخل العلاقة مرحلة ثالثة، حيث أصبح الطرف الأوروبي هو المتحكم الرئيس في رسم تلك العلاقة (نافعة، ٢٠٠٤، ٣٠).

ترتبط دول الاتحاد الأوروبي بدول المنطقة العربية علاقات اقتصادية وسياسية واجتماعية منذ القدم، غير أن انتهاء الحرب الباردة قد رتب تطورات كبيرة على علاقة أوروبا بالمنطقة العربية، حيث وضعت أولوية المنطقة في السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي، وتم التفاعل والتعاون الأوروبي مع دول المنطقة العربية لتشمل مجالات متنوعة، وعلى ضوء ما تقدم تمت علاقة شراكة بين دول شمال المتوسط الأوروبية وجنوبه العربية وغير العربية (الحاج، ٢٠٠٥، ٧٧).

لقد بدأ مشروع الشراكة الأوروبية- المتوسطية بأفكار تاريخية وفكرية منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين، ومن أهم النظريات التي تناولت هذا المشروع نظرية المؤرخ الفرنسي فرناند براندل Fernand Braudel صاحب مدرسة الحوليات annats الذي اعتبر ان المنطقة المتوسطية تشكل إطارا حضاريا يجب الاستفادة منه في علاقات

التعاون والتبادل بين أوروبا والوطن العربي المتوسطي، وقد شكلت هذه النظرية البداية الحقيقية لفكرة مشروع الشراكة الأوروبية- المتوسطية (الحاج، ٢٠٠٥، ١٩٥)، وعليه، فإن فكرة المبادرة المتوسطية للجماعة الأوروبية ليست حديثة العهد، حيث ارتسمت لدى الجماعة الاقتصادية الأوروبية إستراتيجية تعزيز التبادل الاقتصادي مع الجوار المتوسطي وتوسيع منافذ السوق جنوباً ولكن هذا التوجه المتوسطي لم يكن في تلك الفترة مصحوباً بمبادرة سياسية وإستراتيجية شاملة (كمال، نهران، ٢٠٠١، ٢٠٤)

إن الاهتمام الأوروبي بمنطقة حوض البحر الأبيض المتوسط قديم وقد انطلق من مسوغات حضارية حيث أن حوض البحر الأبيض المتوسط كان مهداً لحضارات كبرى مختلفة (يونانية ورومانية وإسلامية) تفاعلت فيما بينها من جهة، ومن جهة أخرى اكتسبت دول حوض الأبيض المتوسط العربية وغير العربية أهمية خاصة في سياسات دول الاتحاد الأوروبي لأسباب عديدة تراوحت بين الجغرافية والاقتصادية والسياسية.

تعد المنطقة العربية عبر التاريخ محط اهتمام القوى الكبرى وذلك لما تتمتع به من مقومات اقتصادية، حيث تشكل مصدراً رئيساً للصناعات الغربية، إضافة إلى أهمية موقعها الجغرافي، إذ يعد من المواقع الإستراتيجية في العالم، حيث يعد نقطة التقاطع المهمة بين أوروبا وآسيا وإفريقيا، وبين الشمال والجنوب، وبين الشرق والغرب وتتحكم المنطقة بمجموعة من أهم مواقع المرور الدولية، وهي قناة السويس بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، ومضيق باب المندب بين البحر الأحمر وشط العرب والمحيط الهندي، ومضيق هرمز بين الخليج العربي وشط العرب والمحيط الهندي، ومضيق البسفور والدردينيل بين البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط، ومضيق جبل طارق بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي.

وقد عادت فكرة المتوسطية مجدداً إلى صدارة الاهتمام الدولي بعد أن كانت درجة الاهتمام بها قد تراجعت في العقود الأخيرة، بسبب الأحداث الواقعة على الساحتين الإقليمية والدولية، وتأتي الشراكة الأوروبية - المتوسطية كمشروع أوروبي

عربي؛ مقابل مشروع الشرق أوسطي ذي الطابع الأمريكي - الإسرائيلي، حيث تشكل المنطقة العربية المتوسطة أهمية كبرى في رسم السياسة الاقتصادية لدول الاتحاد الأوروبي، لأنها المنطقة الأكثر تدويلاً على الصعيد السياسي والاقتصادي والأمني، خاصة بعد حرب الخليج الثانية التي أدت إلى تراجع النمو الاقتصادي للدول العربية، الأمر الذي دفع دول الاتحاد الأوروبي إلى وضع مشروع للشراكة الاقتصادية مع دول المنطقة يساعد على إعادة تفعيل النمو الاقتصادي لهذه الدول للحد من الانعكاسات السلبية التي نتجت عن التدهور الاقتصادي فيها، التي انعكست بدورها على الوضع الداخلي لأوروبا (الحاج، ٢٠٠٥، ١٩٩).

وكذلك يوجد أسباب أمنية جعلت تلك الشراكة الأوروبية-المتوسطة أكثر استكمالاً ووحدة، حيث أن دول الاتحاد الأوروبي تشعر بعدم الاستقرار نتيجة التهديد من بعض الأخطار الناجمة عن الضفة الجنوبية للمتوسط، منها الهجرة الكثيفة من دول المناطق العربية بسبب الفقر والبطالة، وانتشار المخدرات، ويضاف إلى تلك الأسباب منافسة الاتحاد الأوروبي للولايات المتحدة الأمريكية، حيث تحاول أوروبا أن تكون ذات قوة فاعلة في المجتمع الدولي، وأن تجد لنفسها سوقاً لصادراتها من السلع والخدمات في فضاء اقتصادي أوسع (الرشدان، ١٩٩٨، ٥٣).

وفي ضوء المتغيرات الدولية التي حصلت في النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة وجدت أوروبا نفسها تتحرك من جديد في منطقة الشرق الأوسط، تمثل ذلك التحرك في إعداد مشروع الشراكة الأوروبية-المتوسطة، برغبة من الدول العربية وترحيب وقبول بدور أوروبي سياسي للسير في عملية السلام في المنطقة العربية، وذلك بسبب غياب دور الاتحاد السوفييتي السياسي والاقتصادي في المنطقة العربية والاستياء العربي من الانحياز الأمريكي الواضح إلى الدور الإسرائيلي الاقتصادي والسياسي المهيمن على مشروع الشرق الأوسط الجديد.

هذا التكتل الأوروبي دفع بالدول العربية للبحث عن قوة اقتصادية تلتقي معها

للاستفادة من مزايا الشراكة الأوروبية - المتوسطية ، وقد التقت الأهداف والمصالح الأوروبية - العربية وترتب عن ذلك انعقاد مؤتمر برشلونة ١٩٩٥ للشراكة والتعاون الأوروبي - المتوسطي .

اتخذت فرنسا مع نهاية عام ١٩٩٠ مبادرة دبلوماسية هدفت إلى عقد مؤتمر للحوار الأوروبي - العربي، وإحياء لفكرة منتدى دول البحر المتوسط الغربية، والتي أدت إلى إنشاء مجموعة الحوار ٥/٥ والتي قامت بمشاركة كل من اسبانيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال ومالطا هذا من الجانب الأوروبي، ودول اتحاد المغرب العربي الخمس وهي الجزائر وتونس والمغرب وليبيا وموريتانيا، وتم اللقاء الأول في نفس العام بهدف تعزيز الاستقرار والتنمية في منطقة حوض المتوسط، إلا أن أزمة لوكربي أدت إلى تعطيل الحوار بين دول المنتدى.

تعطلت مسيرة الحوار - الأوروبي العربي حتى عقد مؤتمر القمة لقادة دول الاتحاد الأوروبي في ١١ ديسمبر ١٩٩٤، في مدينة أيسن الألمانية، حيث قررت القمة الأوروبية المنعقدة وضع أسس عامة لسياسة أوروبية - متوسطة، وتنشيط تلك السياسة تجاه دول منطقة البحر المتوسط، وبناء عليه دعت القمة إلى عقد مؤتمر للحوار الأوروبي - المتوسطي في برشلونة.

٢,٢,٤ مؤتمر برشلونة

جاء انعقاد مؤتمر برشلونة في نهاية نوفمبر ١٩٩٥ بمبادرة انطلقت من الاتحاد الأوروبي، وحضرته سبع وعشرون دولة مشاطئة على ضفتي المتوسط، شملت دول الاتحاد الخمس عشرة، وثمان دول عربية، وتركيا وقبرص ومالطا وإسرائيل، وبحضور موريتانيا وجامعة الدول العربية والاتحاد المغربي بصفة الضيف الخاص. وكانت الفكرة تقوم على أساس أن هذه الدول التي تطل على البحر الأبيض المتوسط جميعا تواجه أزمات وصراعات ومن الضروري بحثها (الرشدان، ١٩٩٨، ٥٧).

ولم تتم دعوة ليبيا إلى حضور المؤتمر بسبب العقوبات الدولية التي كانت مفروضة عليها، وتمثل المشروع المتوسطي بالبيان الصادر عن مؤتمر برشلونة الذي وافقت عليه الأطراف المشاركة في المؤتمر على إقامة شراكة بين الاتحاد الأوروبي من جهة، والدول المتوسطية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي تشكل دول المنطقة العربية من جهة أخرى.

صدر مؤتمر برشلونة وثيقة من ١٣ صفحة وملحقا يشكل برنامج عمل من ١٥ صفحة، وارتكز على تحقيق ثلاثة مستويات من الشراكة، هي:

١. الشراكة السياسية الأمنية

ترتكز الشراكة السياسية والأمنية على مبدأ تحقيق الأمن والاستقرار وإقامة منطقة مشتركة للسلام في منطقة المتوسط، من خلال تعزيز الحوار السياسي والأمني فيه، حيث وافقت الدول المشاركة في مؤتمر برشلونة على تعزيز وتشجيع التعاون في ما بينها، وعلى مواصلة الحوار السياسي المتين واحترام مبادئ القانون الدولي، وانسجاما مع هذه المبادئ تعهدت الدول المشاركة في المؤتمر بتحقيق ما يلي:

- أ. الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وحل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.
- ب. الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق بالحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التعبير وحرية الانتماء وحرية الفكر والوجدان والعقيدة الدينية.
- ج. العمل من أجل نزع الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، من خلال الخضوع والتماشي مع مجموعه من نظم منع الانتشار الدولية واتفاقيات ضبط التسليح ونزع السلاح، وتجنب تطوير قدرات عسكريه تتجاوز متطلبات الدفاع المشروع.
- د. مكافحه الإرهاب بمختلف مظاهره، والتضامن ضد توسيع الجريمة المنظمة ومكافحتها.

هـ. احترام المساواة المطلقة لدى المواطنين من خلال الحقوق اللازمة لسيادتهم والوفاء بتعهداتهم، وفاء مخلصا وفق القانون الدولي.

ولكن كان هنالك صعوبة في تحقيق هذا الميثاق، لأن هنالك استحالة إدخال إسرائيل والدول العربية في هذا الإطار قبل تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى يوجد اختلاف في الأولويات الأمنية بين الأوروبيين والعرب ، فالأوروبيون يركزون على ما يعرف بقضايا "الأمن اللين" وهي قضايا مجتمعية وإقليمية ، في حين ما زال التركيز العربي يقوم على أولوية قضايا "الأمن الصلب" أو النزاعات التقليدية القائمة (حتى ، ٢٠٠٢، ٧).

٢ - الشراكة الاقتصادية والمالية :

تهدف الشراكة الاقتصادية والمالية إلى:

١. إقامة منطقة للتجارة الحرة والتبادل السلعي بحلول عام ٢٠١٠ والإزالة التدريجية للرسوم الجمركية
- ب. تشجيع التنمية الاقتصادية المتكاملة ونمو مستمر يحافظ على البيئة الموارد الطبيعية والأحياء المائية والتنمية الريفية
- ج. تصويب البيانات الاقتصادية والاجتماعية وتنظيمها وتحديثها مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص وتطويره
- د. إيجاد مناخ مناسب للاستثمار الأجنبي والتعاون بين الشركات .
- هـ. تطوير البنية التحتية لقطاعي الاتصالات والنقل.
- و. تنمية إمكانيات البحث والتأهيل العلمي والفني.

على الرغم من الأهمية الاقتصادية لهذه الشراكة، إلا أنها تواجه تحديات تتمثل بضغوط ديموغرافية خانقة لدى دول جنوب وشرق البحر المتوسط وارتفاع عدد السكان، وارتقاء عدد اقتصاديات تلك الدول، مما جعل أوروبا تقوم بتأخير تقديم برامجها ومشاريعها لعدم جاهزية دول الجنوب، وتأجيل إعطائها التمويل، في حين اتهمت دول جنوب المتوسط، بأن أوروبا تضع قيوداً وتعقيدات عديدة لمنع الاستفادة من هذه الأموال.

٣- الشراكة الاجتماعية و الثقافية :

هدفت الشراكة الاجتماعية والثقافية إلى تقريب الشعوب من بعضها بعضاً، والى تسهيل التفاهم بين الثقافات والتبادل في المجتمعات المدنية، وهي تركز على الأسس التالية:

- ا. التعاون في مجال وسائل الإعلام المشتركة
 - ب. الحوار بين الثقافات والحضارات، وتشجيع التفاهم والتبادل بين المجموعات المدنية
 - ج. تنمية الموارد البشرية
 - د. احترام الحقوق الاجتماعية الرئيسية القائمة والمؤسسة على القوانين المدنية والإنسانية
 - و. الاهتمام بقضية الهجرة في العلاقات الأوروبية- المتوسطية
 - ي. التفاعل التام بين المقاطعات والسلطات الإقليمية والتصدي للتحديات المشتركة
 - د. تطوير الخدمات الصحية العامة والتعاون الطبي في حالة الكوارث
- وبالنسبة للأبعاد الاجتماعية والثقافية للشراكة، فقد لوحظ اهتمام الجانب الأوروبي بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان وتعزيز دور المجتمع المدني والتركيز على هذه القضايا على حساب مجالات أخرى مثل التعليم ونقل التكنولوجيا والحوار بين الثقافات والأديان، ويرجع القصور إلى الافتقار إلى الإطار المؤسسي لتخطيط التعاون الثقافي في الهيكل العام للشراكة.

وفيما يؤخذ على عملية برشلونة يمكن إجمال بعض الملاحظات، في ما يخص طبيعة الأطراف نجد أن عدد الدول المنضمة إليه تتكون من دول الاتحاد الأوروبي التي تعد كتلة واحدة معززة بوحدة اقتصادية ومؤسسة دبلوماسية مشتركة، والطرف الآخر يتكون من دول البحر الأبيض المتوسط، الذي يجمع كل الدول العربية حيث تم استبعاد دول الخليج لأنها لا تنتمي إلى منطقة حوض المتوسط ولا تعتبر جزءاً من الجوار القريب لدول أوروبا كما استبعد السودان الذي يعتبره الاتحاد الأوروبي جزءاً لا يتجزأ من

أفريقيا جنوب الصحراء، كما استبعدت ليبيا بسبب الحظر الدولي عليها، وانصاعاً لقرارات مجلس الأمن، وفي المقابل انضمت إليه الأردن رغم غياب منفذ له على البحر الأبيض المتوسط.

شكل مؤتمر برشلونة نقطة تحول جديدة في السياسات الأوروبية تجاه المنطقة العربية على الرغم من بعض النقاط التي أخذت على برشلونة مثل عدم إثارة الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني، وعدم الاكتراث لموضوع تسوية أوضاع المهاجرين العرب في أوروبا .

لقد هدفت سياسة دول الاتحاد الأوروبي بعد مؤتمر برشلونة إلى إقامة علاقات أقوى وأعمق مع دول المنطقة العربية، للحد من الآثار السلبية التي تنعكس على دول الاتحاد الأوروبي نتيجة لتدهور أوضاعها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك التزمت بسياسة هدفت إلى إزالة الفجوة التي تفصل بين دول شمال المتوسط عن جنوبه. وبعد مضي عدة سنوات على عملية برشلونة شكلت الشراكة الأوروبية-المتوسطية هدفاً استراتيجياً مشتركاً للدول المشاركة، كما أكدت الدول المتوسطية العربية وغير العربية أهمية هذه الشراكة. وضرورة تفعيلها على المستوى السياسي لتتمكن من لعب دور أساسي في تسوية الصراعات الدائرة في المنطقة وذلك بهدف الحد من الصعوبات التي تواجهها هذه الشراكة نتيجة تعثر العملية السلمية "الصراع العربي - الإسرائيلي"، إضافة إلى العقوبات التي تفرض تسريع عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي بين دول المنطقة بسبب صعوبات التحول الاقتصادي التي تؤخذ على هذه الشراكة (الحاج، ٢٠٠٥، ٢١٣).

عقد المؤتمر الثاني للشراكة الأوروبية - المتوسطية في فاليتيا - عاصمة مالطا في ١٥ ابريل عام ١٩٩٧ وهدف المؤتمر البحث في المصاعب التي تواجه برامج إنفاق المساعدات الأوروبية وخطة تأهيل المؤسسات الصناعية، في جنوب وشرق المتوسط.

وقد عكس تدهور عملية السلام في الشرق الأوسط بسبب استمرار سياسة إسرائيل الاستيطانية وتحديها الشعور العربي الذي أثر في هذا المؤتمر ووضع الدول الأوروبية في موقف الدفاع.

لم تستطع السياسة الأوروبية في هذا المؤتمر اتخاذ قرارات سياسية أو أمنية تساعد على تحقيق مطالب الدول العربية، وتمثلت السياسة الأوروبية في مساهمتها في انجاز مبادرات السلام، والتسوية السلمية الشاملة والدائمة على أساس قرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة.

وفي ١٥ ابريل عام ١٩٩٩ عقد المؤتمر الأوروبي المتوسط الثالث في شتوتغارت في ألمانيا، في ظل أزمة كوسوفو، وجمود عملية السلام في الشرق الأوسط، حيث هدف المؤتمر إلى إعطاء دفعة سياسية قوية، للشراكة الأوروبية- المتوسطية، وقد اختتمت أعمال المؤتمر دون صدور بيان ختامي، إلا ان الحدث الأبرز في هذا المؤتمر كان مشاركة ليبيا فيه، وذلك بعد تعليق العقوبات التي كانت مفروضة عليها بسبب حادثة لوكربي.

لقد أثرت السياسة الأوروبية في هذا المؤتمر في الأهداف المنصوص عليها في إعلان برشلونة، وهي تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط، الى منطقة حوار وتبادل وتعاون من خلال تعزيز الديمقراطية، وسيادة القانون وسلامة الحكم، والتنمية الاقتصادية، والاجتماعية المتوازنة والمستدامة، ومكافحة الفقر وإيجاد قدر اكبر من التفاهم بين الثقافات.

كما عقد المؤتمر الرابع للشراكة الأوروبية-المتوسطة في مرسيليا ١٥ نوفمبر عام ٢٠٠٠، و لم يحضر المؤتمر كل من سوريا وليبيا احتجاجا على مشاركة وزير الخارجية الإسرائيلي شلومو بن عامي، وعلى عدم قيام الاتحاد الأوروبي بإدانة إسرائيل لاستخدامها القوة العسكرية في مواجهة الانتفاضة في الضفة الغربية وقطاع غزة .

هيمن على الاجتماع بوجه عام الصراع في الشرق الأوسط، وانتهيار عملية

السلام، كما أن تجدد الانتفاضة الفلسطينية أدى إلى تشدد الموقف العربية تجاه الممارسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وهدف المؤتمر إلى البحث عن الدعم الاقتصادي الذي تقدمه دول الاتحاد الأوروبي للدول الأفقر في منطقة المتوسط.

حققت المؤتمرات التي عقدت بعد برشلونة العديد من المكاسب الاقتصادية خلال الشراكة الأوروبية-المتوسطية. وتم توقيع العديد من الاتفاقيات ضمن إطار الشراكة مع الدول العربية، كما وضعت العديد من البرامج الاقتصادية التي تهدف إلى تدعيم المساعدات المالية والفنية لدول المنطقة العربية حيث قامت بتأسيس برامج ميدا*.

٣,٤ الموقف الأوروبي من القضايا العربية

مع نهاية الحرب الباردة، وانحيار الاتحاد السوفيتي، كانت نقطة البداية المعلنة لحدوث تغيرات جوهرية على مسرح السياسة العالمية، وبدأت حقبة جديدة من مسيرة العلاقات الدولية، مما أدى إلى تعاضم قوة الولايات المتحدة الأمريكية وتفردها بقيادة العالم، ففي تلك الفترة انشغل الإتحاد الأوروبي بسياسة توحيد أوروبا سياسيا وجغرافيا بعد انهيار جدار برلين، وتوسيع إطارها بما يمكنها من استيعاب عدد من دول أوروبا الشرقية، في حين يعيش النظام الإقليمي العربي حالة من التشرذم والانقسام والتهميش غداة حرب الخليج الثانية؛الناجمة عن اجتياح القوات العراقية للكويت، والتي أتاحت للولايات المتحدة الأمريكية فرصة لإظهار تفوقها للعالم وقيادته من خلال العمل على إصدارها القرارات في مجلس الأمن لخدمة أهدافها، وفرض نفسها كقائد للتحالف الدولي

* ميدا: يهدف الى المساعدة على إيجاد فرص عمل وتحسين الخدمات الاجتماعية وتقليص الفوارق بين سكان المناطق الريفية، وحماية البيئة في المناطق العربية المتوسطية. برنامج ميدا ١ من عام ١٩٩٦-١٩٩٩، وميدا ٢ من عام ٢٠٠٠-٢٠٠٦ وهدف الى مساعدة الدول الأكثر فقرا في جنوب وشرق حوض البحر المتوسط.

الذي ضم أكثر من ثلاثين دولة عربية وأجنبية لمحاربة العراق.

أدت التحولات الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة إلى ظهور عدد من المفاهيم تبلورت بالعوامة، وتحرير الأسواق الدولية والإقليمية وانفتاحها بعضاً على بعض، مع تأكيد أهمية التنسيق والتعاون بين الدول، وأمام هذه التحولات ازداد الاهتمام الأمريكي - الأوروبي بدول المنطقة العربية التي تتمتع بمقومات اقتصادية هامة تشكل مصدراً أساسياً للصناعات الغربية، وكما سعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لربط دول المنطقة العربية بمشاريع اقتصادية تخدم مصالحها، وتضمن استمرار تدفق النفط العربي إلى الدول الغربية.

وانطلاقاً مما تقدم، خضعت المنطقة العربية إلى إعادة ترتيب ، خصوصاً مع ظهور المفاهيم الجديدة للمنطقة وقيام الولايات المتحدة برسم سياستها ضمن إطار المشروع الشرق أوسطي، وفي ذلك الحين شعرت دول الاتحاد الأوروبي بأن الولايات المتحدة تريد تهميش دورها عالمياً، وهذا ما دفع الاتحاد الأوروبي الى إعادة النظر في علاقاتها المتوسطة، والى وضع مشروع أوروبي للمنطقة العربية يكون مبنياً على أسس اقتصادية تعاونية مستندة على روابط تاريخية (الحاج، ٢٠٠٥، ١٤٦).

١،٣،٤ الموقف الأوروبي في الصراع العربي - الإسرائيلي

ظل الصراع العربي _ الإسرائيلي ومنذ نشأته الأولى واحداً من أهم الصراعات التي أثرت في علاقة المنطقة العربية بالعالم وعلاقة العالم بالمنطقة العربية إن لم يكن أهمها على الإطلاق.

فموقف الجماعة الأوروبية من الصراع العربي _ الإسرائيلي عندما كانت مجرد جماعة للفحم والصلب، أو سوق مشتركة تضم ست دول فقط، اختلف عن موقفها من هذا الصراع عندما أصبحت اتحاداً له سياسة خارجية وأمنية مشتركة ويضم خمس عشرة دولة، وهذا الموقف يختلف بالطبع عندما ضم الاتحاد الأوروبي ٢٥ دولة تمتد من

البحر المتوسط جنوباً حتى القطب المتجمد شمالاً، ومن الأطلسي غرباً حتى حدود روسيا شرقاً، ويكون لها دستور موحد. كما أن موقفها من هذا الصراع في ظل نظام دولي ثنائي القطبية، اختلف عن موقفها منه في ظل نظام دولي أحادي القطبية (نافعة، ٢٠٠٥، ٥٢٨).

انقسم الموقف الأوروبي تجاه قضايا تخص الوطن العربي إلى ثلاثة اتجاهات خصوصاً تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي .

فالاتجاه الأول: الذي يضم كل من فرنسا وإيطاليا وأسبانيا اتخذ سياسةً تدعو إلى دعم الموقف العربي في عملية السلام، وطالبت بانتهاج سياسة أوروبية مستقلة، أما **الاتجاه الثاني:** والذي تتزعمه بريطانيا وتطالب بالانضواء تحت السياسة الأمريكية، أما **الاتجاه الثالث:** ويضم ألمانيا وهولندا وبلجيكا ولكسمبورج، وهذه الدول تطالب بتعزيز أواصر الوحدة الأوروبية بمعناها الشامل، من أجل إعطاء أوروبا قدرة أكبر على المنافسة مع القوى الاقتصادية، ومنها اليابان (حتى، ٢٠٠٢، ٨٠٩).

لم يكن للجماعة الأوروبية موقف موحد من الصراع العربي - الإسرائيلي ولم تتمكن من التعبير عن أي موقف مشترك من هذا الصراع حتى حرب ١٩٧٣ وعلى رغم تباين مواقف الدول الأوروبية الأعضاء، إلا أنها كانت إجمالاً، ما عدا الموقف الفرنسي مواقف منحازة لإسرائيل ومرتبطة بالموقف الأمريكي.

دعت الدول الأوروبية إلى وقف إطلاق النار لتجنب السكان المدنيين ويلات الحرب والبدء في المفاوضات للتوصل إلى الحل يتوافق مع القرار ٢٤٢، غير أن التضامن العربي الذي تجلّى بوضوح على الصعيدين السياسي والعسكري خلال الحرب سرعان ما اجبر الجماعة الأوروبية على التعامل الجاد مع واقع إقليمي جديد خصوصاً بعد دخول النفط ساحة المعركة، فقد فرض الوطن العربي حظراً نفطياً على هولندا واتخذ قراراً بتخفيض الإنتاج بمعدل خمسة بالمائة على الأقل كل شهر، مما أدى إلى ارتفاع سعر النفط عدة مرات خلال أسابيع قليلة، وفي هذا السياق جاء بيان أوروبي مشترك في

٦ نوفمبر ١٩٧٣ يتحدث لأول مرة عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني (نافعة، ٢٠٠٤، ٥٣٢).

ومما يؤخذ على البيان أن الموقف الأوروبي لم يوضح الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، لكنه أكد أن الحل قد تتمخض عنه مفاوضات بين الأطراف المتنازعة على خلاف ما نصت عليه القرارات الدولية (٣٣٨، ٢٤٢)، مما قد يؤدي إلى فرض تصورات الطرف الأقوى .

غير أن حرب أكتوبر ١٩٧٣ أدت في الوقت نفسه إلى تنشيط الدور الأمريكي في المنطقة العربية على نحو غير متوقع، حيث تبني الرئيس السادات إستراتيجية مصرية جديدة أثناء وعقب الحرب مباشرة استهدفت إغراء الولايات المتحدة للتوسط من أجل تسوية سلمية لإنهاء الصراع.

في هذا السياق جاء بيان البندقية في ٢٣ يوليو ١٩٨٠، والذي يعد نقطة تحول في الموقف الأوروبي، وكثيرة لحوار عربي - أوروبي (عبد الحي، ويوسف، ١٩٩٧، ٢٠٩).

بقيت السياسة الأوروبية تتأرجح حتى سجلت أقوى تغير لها، فيما عرف ببيان البندقية واعتبر بياناً تاريخياً، وكان موقف الدول الأوروبية شديد الوضوح بالنسبة لأهم وأخطر القضايا وأكثرها حساسية، مثل قضية القدس والمستوطنات واللجئين ومنظمة التحرير الفلسطينية، حيث أكد البيان أن " المشكلة الفلسطينية ليست مجرد مشكله لاجئين ،وطالب بحل عادل لها " من خلال مفاوضات تشارك فيها منظمه التحرير الفلسطينية وتمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه كاملاً في تقرير مصيره وتضع نهاية للاحتلال الإسرائيلي للأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧، وقرر البيان أن المستوطنات الإسرائيلية تشكل عقبة في طريق السلام ،وأنها غير شرعية من منظور القانون الدولي (خضر، ٢٠٠٣، ٤٤٧).

غير أن التأييد الأوروبي تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي توقف خلال

الفترة ١٩٨١-١٩٨٨ بسبب تحولات مهمة في العالم وأوروبا ومنطقة الشرق الأوسط ، فقد طرأ تغيير مهم على السياسة الفرنسية بعد وصول الرئيس فرانسوا ميتران إلى السلطة ،وعلى السياسة البريطانية بعد وصول مارغريت تاتشر إلى السلطة، وعلى السياسة الأمريكية بعد وصول رونالد ريغان إلى السلطة، وما جرى من أحداث عقب اجتياح إسرائيل للبنان ١٩٨٢، مما أدى إلى تراجع الصراع العربي _ الإسرائيلي على جدول الأعمال الدولي حيث توقفت الحرب العراقية- الإيرانية وبدأ الصف العربي يلتئم من جديد، لاحت في الأفق فرصة حاولت فرنسا استغلالها لإعادة إحياء الحوار العربي- الأوروبي وتنشيط الدور الأوروبي في عملية السلام. ففي عام ١٩٨٩ قام الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران بمبادرة لإطلاق حوار عربي -أوروبي شامل وشاركت فيه منظمة التحرير الفلسطينية وكانت فترة لها أهميتها على المستوى الرمزي .

وقد جاءت حرب الخليج الثانية لتقلب جدول أعمال النظام الدولي رأساً على عقب، وفي أعقاب حرب الخليج الثانية جاءت الدعوة لعقد مؤتمر مدريد، حيث انفردت الولايات المتحدة كقائد لتلك العملية، وقد دعي الاتحاد الأوروبي إلى المؤتمر كمراقب في المفاوضات الثنائية، أما المفاوضات المتعددة الأطراف فأُسند إليه دور المنسق للجنة التعاون الاقتصادي(نافعة، ٥٣٥، ٢٠٠٤).

ومع وصول حزب العمل الإسرائيلي عام ١٩٩٣ بقيادة اسحق رابين، الذي لم يلبث أن فاجأ العالم كله بإبرام "اتفاق أوسلو " لتنعش آمال السلام من جديد، وأحدث توقيع اتفاق أوسلو قفزة نوعية في علاقة الطرف الفلسطيني بالاتحاد الأوروبي.

وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية ونتائجها فيما يتعلق بتسريع القبول العربي بالمنهج الأمريكي في عملية السلام، وتوسيع قاعدة هذا القبول ليشمل معظم الدول العربية ، أدركت دول الاتحاد الأوروبي أنها لم تعد مضطرة إلى الاستمرار في سياسة حفظ التوازن في سياستها ومواقفها وتصريحاتها تجاه المواقف العربية التي كانت تتردد كثيراً في تأييدها في بداية عملية السلام، وبين تأييد ودعم السياسة الأمريكية في المنطقة

العربية.

كما أدت حرب الخليج الثانية إلى تراجع أسباب الاختلاف الأوروبي - الإسرائيلي حول إطار السلام وآلياته ، فقبلت إسرائيل بدور أوروبي ليس أساسيا في عملية التسوية، حيث ظلت الولايات المتحدة الأمريكية الأكثر تأثيرا في تقدم عملية السلام (الحاج، ٢٠٠٥، ٣٠٤) .

أدركت أوروبا أن الصراع العربي - الإسرائيلي يعد من أهم الأمور الواجب بحثها وانتهاج سياسة خاصة بها ، وذلك لأهمية دورها الايجابي في دفع عملية السلام قدما، حيث لعبت دول الاتحاد الأوروبي دور الوسيط بين الموقفين العربي والإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى تمايز سياستها عن السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي بشكل عام ، وتجاه القضية الفلسطينية بشكل خاص .

انتهجت دول الاتحاد الأوروبي أسلوب الدبلوماسية الاقتصادية كمدخل لدفع عملية السلام والمشاركة في صياغة التسوية السياسية التي تهدف إلى إشاعة السلام والاستقرار في المنطقة العربية، لذا قامت بتشجيع ودعم الجهود الدبلوماسية الرامية إلى الاتفاق على افتتاح المفاوضات المتعددة الأطراف، وعلى ترأس الاجتماعات الاقتصادية في المفاوضات التي عقدت بين الدول العربية وإسرائيل ، وقدمت العديد من المقترحات التي ساعدت في دفع الجهود الدبلوماسية لتقريب وجهات النظر بين جميع الأطراف وبخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية (حتى، ١٩٩٢، ٤٥) .

ومع ازدياد أهمية الأمن والاستقرار في المنطقة العربية، وضرورة تحقيق سلام عادل وشامل ودائم بين الدول العربية وإسرائيل ، نشطت دول الاتحاد الأوروبي في جمع أطراف النزاع في مؤتمر برشلونة ١٩٩٥، للعمل على تقريب وجهات النظر وتعزيز التعاون الاقتصادي الإقليمي من خلال المؤتمر .

وهذا يدل على مدى ارتباط التقدم الاقتصادي بتحقيق سلام عادل بين الدول العربية وإسرائيل، لذلك فقد استند مفهوم الأمن والسلام في مؤتمر برشلونة إلى الأفكار

والأبعاد التي انطلق منها مؤتمر مدريد ، حيث أكد المؤتمر أن تحقيق السلام العادل الشامل في المنطقة يتم بتطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي ، ومبدأ "الأرض مقابل السلام" .

ساهمت التحركات الأوروبية نحو إيجاد التسوية المناسبة للصراع العربي-الإسرائيلي في زيادة مستوى التقارب الأوروبي - العربي، حيث أدى التحرك الدبلوماسي الأوروبي الفرنسي لمواجهة آثار العدوان الإسرائيلي على جنوب لبنان عام ١٩٩٦ إلى تعزيز التقارب بين المواقف العربية - الأوروبية.

و تعددت الزيارات التي قام بها الرئيس الفرنسي جاك شيراك للدول العربية عام ١٩٩٦ وخصوصا زيارة المجلس التشريعي الفلسطيني، تلك الزيارة ذات البعد الكبير، حيث سعت أوروبا أن تكون راعية للسلام في المنطقة.

رحبت كل من الأردن وسوريا وفلسطين وروسيا وإيران، ورفضت الولايات المتحدة وإسرائيل الدور الأوروبي لأنها تريد احتكار هذا الدور، وبذلك فإن هذه الزيارة عمقت الهوة بين الموقف الفرنسي والإسرائيلي إضافة إلى سوء التفاهم الذي ساد في تلك الفترة (توفيق، ١٨٧، ٢٠٠٢).

كما أكد المجلس الأوروبي* الذي عقد في فلورنسا بتاريخ ٢٢-٦-١٩٩٦ دعمه لعملية السلام في الشرق الأوسط والتذكير بالمبادئ الأساسية التي دعا إليها الرئيس جاك شيراك أثناء زيارته للمجلس التشريعي الفلسطيني في أكتوبر ١٩٩٦ حيث دعى إلى:

١. إقامة دولة فلسطينية.

* المجلس الأوروبي: يعد من أهم أجهزة الاتحاد الأوروبي ، حيث يتولى وضع الخطوط الأساسية لسياسات دول الاتحاد الأوروبي الخارجية والداخلية ، ويتم عقد اجتماعات قمة لرؤساء دول وحكومات الإتحاد الأوروبي

٢. تطبيق مبدأ الأرض مقابل السلام.
 ٣. احترام الوسائل الديمقراطية الفلسطينية وتطوير علاقات ودية مع السلطة الفلسطينية.
 ٤. التثديد بإقامة المستوطنات الإسرائيلية.
 ٥. أن تكون القدس جزءاً من أية تسوية سلام.
- وقد صدر عن المجلس الأوروبي بياناً تم تأكيد ما يأتي فيه (الحاج، ٢٠٠٥، ٣١٠):

١. السلام في الشرق الأوسط يشكل مصلحة أساسية للاتحاد الأوروبي
٢. الاحترام والتنفيذ الكلي للاتفاقيات التي تم التوصل إليها أو العودة الى المفاوضات على أساس المبادئ التي سبق وقبلها الأطراف في إطار مديري وأوسلو .
٣. ان تلك المبادئ تغطي القضايا كافة بما فيها القدس .
٤. استنكار المبادئ الأساسية التي تستند إليها أية مفاوضات ناجحة ، وهي قرارات مجلس الأمن قرار رقم ٢٤٢ و٣٣٨ و٤٢٥ ، والمبدأ الأساسي لإقامة سلام عادل وشامل ،الأول ،حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني ، بكل ما يعنيه ، والثاني الأرض مقابل السلام .
٥. دعم الاستئناف المبكر لمفاوضات الوضع النهائي أو استئناف المفاوضات بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان .
٦. التحذير من النتائج الخطرة جراء إغلاق الحدود على الاقتصاد الفلسطيني .

اتسم ذلك البيان الصادر عن المجلس الأوروبي بلغة واضحة وحازمة، وكذلك أكد احترام مرجعية مدريد أما الدول العربية فقد رحبت بذلك البيان .واستمر التحرك السياسي الأوروبي وبدور أوسع في عملية السلام خصوصا بالمبادرة التي أطلقها الاتحاد الأوروبي في مارس ١٩٩٨ ، حيث عين موفد أوروبي خاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، واعتبر الإتحاد الأوروبي أنه هو الممول الاقتصادي لعملية السلام، وقدمت تلك المبادرة بواسطة وزير الخارجية البريطاني في ذلك الوقت روبن كوك، حيث اصدر

الاتحاد الأوروبي في أعقابها بياناً أعلن فيه ان الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية غير شرعي ومناف للقانون الدولي، بما في ذلك القدس الشرقية التي لا يعترف الاتحاد الأوروبي بالسيادة الإسرائيلية عليها .

لقد أخذ الصراع العربي- الإسرائيلي في نهاية التسعينيات من القرن العشرين، اهتماماً كبيراً من دول الاتحاد الأوروبي ، نظراً لما شكله توقف المفاوضات لمرات عديدة من انعكاسات سلبية على المصالح الأوروبية في المنطقة العربية، وبشكل خاص على مسيرة عملية برشلونة التي ارتبطت بشكل وثيق بعملية التسوية، وكذلك ساهمت التطورات التي تعرض لها العالم في بداية القرن الحادي والعشرين على زيادة مستوى المسؤولية الدولية والإقليمية لدول الاتحاد الأوروبي حيث شكلت تلك التطورات حافزاً جديداً أمام تطوير وتعزيز السياسات الأوروبية تجاه القضايا الدولية والإقليمية، وخصوصاً حيال عملية السلام في الشرق الأوسط، حيث ازداد التأييد الأوروبي في طرح تصور سياسي لحل القضية الفلسطينية، وخاصة في ظل ازدياد التأييد الأوروبي لقيام دولة فلسطينية، وهذا ما أعلنه رئيس الوزراء البريطاني توني بليز حيث قال "ان بلاده تؤيد قيام دولة فلسطينية قابلة للاستمرار، وذلك كجزء من تسوية تتم بالاتفاق بين الفلسطينيين والإسرائيليين بشرط ضمان أمن إسرائيل " (الحياة، ١٧-١٠-٢٠٠١) .

وفي عام ٢٠٠٠ تضافرت عدة عوامل أدت إلى تعثر عملية التسوية وتوقفها تماماً ، وكان أول هذه العوامل اندلاع انتفاضة الأقصى في أكتوبر عام ٢٠٠٠، أما العامل الثاني فكان أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والتي نجحت الولايات المتحدة في استثمارها لتفرض هيمنتها على العالم وتعلن حربها على الإرهاب . أما الدور الأوروبي في هذه الفترة كان متوقفاً نظراً لتعنت إسرائيل ورفضها أي دور أوروبي باعتبار أن المساعدات التي يقدمها للفلسطينيين كانت تستخدم في دعم الإرهاب الفلسطيني (جاد، ٢٠٠٢، ١٠٦) .

٤,٣,٢ الموقف الأوروبي من أزمة الخليج الثانية

شكّل صراع الحدود بين العراق والكويت عنصراً أساسياً للتدخل الدولي المباشر في المنطقة العربية . فقد اعتبرت حرب الخليج الثانية التي كانت نتيجة احتلال القوات العراقية لدولة الكويت في أغسطس عام ١٩٩٠ حدثاً رئيساً ضمن حركة الأحداث التي شهدتها المنطقة العربية سواء في واقعها ومجريات أحداثها، أو في آثارها ونتائجها السلبية على المنطقة العربية .

لم تكن أزمة العلاقات العراقية- الكويتية هي السبب المباشر في حرب الخليج الثانية، وإنما استغلت هذه الأزمة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لعدة أسباب، كان من أبرزها دور العراق القومي المتميز في السياسة القومية التي اتبعتها، وتأميم النفط العراقي، وقيادة العراق للدول العربية لمقاطعة الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣، ورفع العراق شعار النفط كسلاح، وكذلك انتصار العراق في الحرب العراقية - الإيرانية، و الاستمرار في التقدم العلمي والتكنولوجي، وتضاعف النمو الاقتصادي، وسعيه الى خلق كيان اقتصادي مستقل للدول المنتجة للنفط ، تلك الأسباب تبلورت منذ عام ١٩٨١، الأمر الذي أدى الى بداية أزمة في العلاقات الأمريكية -العراقية، والتي استمرت بالتصاعد بعد ذلك.

إن بروز العراق كقوة هو بمثابة تهديد للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وطبقاً لمبدأ كارتر فإن على الولايات المتحدة الأمريكية ضمان عدم قيام قوة إقليمية معادية، قادرة على السيطرة على إقليم حيوي مثل منطقة الخليج العربي يمكن ان تهدد مصالحها ، وربط هذا الأمر بتصريح جورج بوش الأب في ٢ نوفمبر ١٩٩٠ حيث صرح أنه يسعى الى إزالة خطر القوة العراقية في المنطقة أساساً (السلطان، ٢٠٠٢، ٤٤).

قادت الولايات المتحدة الأمريكية قوات التحالف لتحرير الكويت من الغزو العراقي الذي تعرضت له، والذي ضم دولا عربية وأخرى أجنبية، واعتبرت حرب الخليج الثانية

هي النقطة الفاصلة في تاريخ النظام العالمي ،حيث أرست قواعد النظام الجديد أحادي القطبية وكرست الهيمنة الأمريكية في ظل النسق الدولي .

وعلى الرغم من التفرد الأمريكي بإدارة أزمة الخليج الثانية والوضوح التام بقيادتها لهذا التحالف إلا ان الدول الأوروبية تسعى وبدرجات متفاوتة الى محاولة الظهور على الساحة الدولية والإقليمية.

تمثل الموقف الأوروبي في المرحلة الأولى من الأزمة من إدانة الغزو ومطالبة العراق بالانسحاب الفوري وغير المشروط من الكويت ، وفرض عقوبات على العراق، وهو ما عكسته اتجاهات التصويت الأوروبي في مجلس الأمن ، غير أن التباين في المواقف الأوروبية سرعان ما بدأ يبرز حول قضايا أخرى ، وخاصة حول طبيعة التحالف الدولي المناهض للعراق ، واحتمالات وشروط استخدام القوة المسلحة لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت ،ومن الواضح أن الدول الأوروبية لم تكن متحمسة بالقدر نفسه للمشاركة في تحرير الكويت ،وقد تجلت سياسات بعض دول الاتحاد الأوروبي بشأن المشاركة في التحالف الدولي على أشكال مختلفة، حيث اتسم الدور البريطاني بالمشاركة التامة في التحالف الدولي سياسياً وعسكرياً مع الولايات المتحدة ، وتجلت رغبة بريطانيا في حل الأزمة بالطرق العسكرية وشكلت قواتها العسكرية ثاني أكبر قوة بعد الولايات المتحدة، وحددت هدفها بتحرير الكويت وعودة الحكومة الشرعية إليها ، وإعادة السلام والأمن الى المنطقة وتعد بريطانيا من أكثر الدول تشدداً إزاء العراق ، واقترباً من السياسة الأمريكية .

أما فرنسا وبالرغم من تأييدها للتحالف الدولي ضد العراق إلا أنها حاولت طرح مبادرات لحل الأزمة تتضمن تأكيد العراق نيته الانسحاب من الكويت، والإفراج عن جميع الرهائن الأجانب، وعودة السيادة للكويت (الحاج، ٢٠٠٥، ١٧٦).

وقد اصدر وزراء خارجية دول المجموعة الأوروبية بياناً إثر اجتماعهم في بروكسل في العاشر من أغسطس ١٩٩٠ أكدوا فيه الى جانب الرفض للاجتياح العراقي

للكويت، الالتزام بالعقوبات الاقتصادية، وضرورة الحفاظ على الاتصالات مع الجانب العربي والتعاون معه لحل الأزمة.

وفي ٢٩ نوفمبر عام ١٩٩٠ اصدر مجلس الأمن قراره رقم ١٨٧ يسمح باللجوء الى القوة اعتباراً من ١٥ يناير عام ١٩٩٠ لإجبار العراق على الانسحاب من الكويت ، وقامت الولايات المتحدة بتسويق هذا القرار دولياً وإقليمياً لتبرير تدخلها العسكري في حل الأزمة، حيث استطاعت بمساعدة عشرات الآلاف من الجنود الأوروبيين (فرنسا وبريطانيا وإيطاليا واسبانيا) القيام بتنفيذ الهجوم على العراق وتدمير قدراته العسكرية ، وإخراجه من الكويت ، وتخصيص جزء من عائداته النفطية من أجل دفع تعويضات الى الأطراف المتضررين من الحرب (المسيري، ١٩٩٤، ١٥).

والموقع ان المتابعة الدقيقة لتطورات حرب الخليج الثانية تشير إلى أن دول المجموعة الأوروبية انقسمت على نفسها منذ اللحظة الأولى التي بدأت فيها الولايات المتحدة تصعيدها ضد العراق وتصرفت وكأنها اتخذت قرار الحرب بالفعل، وحاولت إعداد وتهيئة المسرح الدولي للطريقة التي سيتم بها إخراج قرار الحرب .

فقد ظهر معسكران أوروبيان متعارضان كلياً، الأول: تقوده بريطانيا ويؤيد الحرب ويسانده ودون أي تحفظات ،ويضم كل من اسبانيا وايطاليا والبرتغال، والثاني: تقوده فرنسا، يناهض الحرب ويحاول عرقلة أي خطوة تستهدف إضفاء الشرعية الدولية عليها، ويضم ألمانيا وبلجيكا واليونان .

الفصل الخامس

دور الإرهاب في إعادة صياغة العلاقات العربية - الأوروبية

كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ مفصلاً تاريخياً، ونقطة تحول في مستقبل العلاقات الدولية ، وكان من أهم نتائجها أن التركيز على الجانب الاقتصادي قد تراجع ، لتحل الأولويات السياسية مركز الصدارة ، كما كشفت الأحداث المتغيرات

الدولية التي شهدها العلم والمنطقة العربية بعد أحداث ١١ سبتمبر عن مجموعة من الحقائق، أرست واقعاً دولياً جديداً، ودخلت العلاقات الدولية حقبة جديدة ابرز ملامحها ترسيخ الهيمنة الأمريكية بشكل مطلق.

ومن أجل توضيح التحولات السياسية، سواء على مستوى السياسات الخارجية أو على مستوى السياسات الداخلية وانعكاساتها على علاقة الطرفين العربي - والأوروبي سوف يتم تقسيم الفصل الى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: واقع الشراكة الأوروبية - المتوسطة في فترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٦).
المبحث الثاني: أهم المواقف الأوروبية تجاه القضايا العربية في فترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٦).

المبحث الثالث : أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ وتداعياتها على الإسلام وتصور الغرب عموماً والاتحاد الأوروبي خصوصاً .

١,٥ واقع الشراكة الأوروبية - المتوسطة (٢٠٠١-٢٠٠٦)

مثلت تداعيات أحداث ١١ سبتمبر نقلة نوعية في نمط ودرجة الاهتمام الأوروبي بموضوع الإرهاب كمصدر أساسي لتهديد الأمن الأوروبي والعالمي وانعكست تلك الأحداث سلبياً على البعد السياسي للشراكة، إلا ان دول الإتحاد الأوروبي أخذت تهتم بجوانب أخرى كسبل لحماية الأمن وهي الجوانب المتعلقة بالديمقراطية وحماية حقوق الإنسان والبعد الثقافي والذي يعد من أهمها.

حيث برز البعد الثقافي تحت تأثير محددات أوروبية وإقليمية عالمية ترتبط برؤية النخب الرسمية والقيادات الأوروبية للتغيير الذي أصاب مصادر تهديد الأمن الأوروبي وسبل مواجهته، حيث اهتمت هذه النخب والقيادات بتصاعد وزن مصادر التهديد ذات الطبيعة الثقافية والحضارية، وفي مواجهة مثل هذه التهديدات، نظراً لما لها من تأثير مباشر على الأمن الأوروبي من ناحية، ونظراً لتأثيراتها في التعاون الأوروبي - المتوسطي في المجالات الاقتصادية والسياسية من ناحية أخرى .

لقد فجرت أحداث ١١ سبتمبر الاهتمام الراهن بالأبعاد الثقافية الحضارية للعلاقات بين العالم الإسلامي والغربي، أي أن الأبعاد الثقافية قد فرضت نفسها واكتسبت زخماً إضافياً بعد إعلان ما يسمى الحرب الأمريكية على الإرهاب، ودفعت تلك الأحداث دول الاتحاد الأوروبي نحو الزيادة المتسارعة في مشروعات التعاون الثقافي مع جنوب المتوسط وخاصة في مجال التعليم والإعلام والسياسة، وفي مبادرات الحوار الثقافي تجاه المنطقة، وفي تفسير الاتحاد الأوروبي لمنظومة القيم التي يجب على دول المتوسط مراجعتها أو تبنيها، وفي مراجعة قضية الاندماج في المجتمعات الأوروبية ذاتها بالنسبة لمسلمي أوروبا .

وقد أصبح البعد الثقافي أحد أزرع أوروبا في الحرب على الإرهاب وفق إستراتيجية أوروبية قائمة على ضرورة مكافحة جذور الإرهاب بالسبل المتنوعة ومنها الثقافية التي يجب أن ترتبط مع السبل الاقتصادية والسياسية ، وعدم الاختصار على محاربة قوى الإرهاب فقط (الرشدان، ٢٠٠٥، ١٥).

لقد أثارت أحداث الحادي عشر من سبتمبر وعياً متزايداً داخل الإتحاد الأوروبي ومؤسساته المختلفة بضرورة استبعاد أطروحة صراع الحضارات والبدء فعلياً في اتباع سياسة نشطة ومثمرة في مجال الحوار بين الثقافات والحضارات، ومن هذا المنطلق أعلن رؤساء دول وحكومات الإتحاد الأوروبي في قمتهم المنعقدة عقب وقوع الأحداث ضرورة العمل على منع أي إرهاب قادم من العالمين العربي والإسلامي وضرورة تشجيع الحوار بين دول منطقة البحر المتوسط، وفي إطار صيغة برشلونة (بيبرس، ٢٠٠٤، ١٦٠).

١,١,٥ سياسة الجوار الأوروبي الموسع

جاءت هذه المبادرة مواكبة لإطلاق مبادرة الشرق الأوسط الكبير وهي مبادرة

أمريكية لإعادة هيكلة الشرق الأوسط ، باتجاه تحدد الولايات المتحدة الأمريكية أسسه وتلعب فيه إسرائيل دوراً محورياً، ابتداءً بالحرب على أفغانستان وتبني الإدارة الأمريكية قضية إدخال نظام جديد الى ما تدعوه بالشرق الأوسط الكبير، وقد أكدت ذلك بإعلانها مبادرة الشرق الأوسط الكبير الذي سعت حتى تؤمن موافقة له عبر حلف الأطلسي اثناء قمة الثماني في حزيران ٢٠٠٤، وفي قمم الناتو، والقمة الأمريكية - الأوروبية (بيرش ، ٢٠٠٤ ، ٢).

تعد مبادرة الشرق الأوسط الكبير أحد أبعاد الولايات المتحدة بديلاً للشراكة الأوروبية المتوسطية التي تسير بخطى متعثرة، حيث هدف المشروع الأمريكي الى تهميش أي دور لأي قوى أخرى في المنطقة العربية انطلاقاً من قناعة الإدارة الأمريكية الحالية بأن شؤون المنطقة هي مصالح إستراتيجية للولايات المتحدة .

ويمكن القول: أن دول الاتحاد الأوروبي تدرك عدم مقدرتها على مواجهة أو تغيير السياسات الأمريكية، لذلك رأت ان تلعب دور الشريك مع الولايات المتحدة في إعادة ترتيب المنطقة العربية ، وكذلك رحب عموماً بالمبادرة من قبل الأوروبيين نظراً الى أن المبادرة يمكن ان تساعد في إعادة العلاقات عبر الأطلسي التي شهدت توتراً كبيراً قبل الحرب على العراق في أثنائها ، وكذلك يتفق كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على ان التحول الديمقراطي للعالم العربي أو الشرق الأوسط الكبير هدف يجب السعي لتحقيقه ، وأوروبا سعت لتحقيق هذا الهدف قبل أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ .

وانطلاقاً من هذه القناعة اقترح وزير الخارجية الألماني يوشكا فيشر في مؤتمر ميونخ الأربعين حول السياسة الأمنية الذي عقد في السابع من فبراير عام ٢٠٠٤ ، مبادرة أمريكية - أوروبية لإرساء الاستقرار في الشرق الأوسط من خطوتين: الأولى تهدف الى جعل المنطقة الممتدة من المغرب لإسرائيل والأراضي الفلسطينية وسوريا منطقة تجارية حرة تشمل كل دول البحر المتوسط .

والثانية وضع إعلان من اجل المستقبل موجه الى الشرق الأدنى والأوسط، ويشمل إيران وأفغانستان، للمشاركة في إرساء الديمقراطية ودولة القانون والتخلي عن العنف (أبو عامود، ٢٠٠٤، ١٢٢).

ومن ثم أعلنت بريطانيا وفرنسا وألمانيا في مؤتمر القمة المنعقد في برلين دعمها لتلك المبادرة.

ان للاتحاد الأوروبي سياسة عامة محددة حسنة التسلح بالوسائل فيما يخص القسم الأكبر من المنطقة العربية، بالإضافة الى عملية برشلونة التي أفضت الى انجاز اتفاقيات شراكة مع معظم دول جنوب وشرق المتوسط، والى إستراتيجية عامة لمنطقة المتوسط، يتضمن التناول الأوروبي عدداً كبيراً من المواقف المشتركة إزاء الدول العربية وإسرائيل، واتفاق تعاون مع اليمن، ومشاورات منتظمة بين الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي، وتم إكمال هذه الأدوات التي تركزت على أجزاء من المنطقة عبر "برنامج الجوار الأوروبي الموسع" وعبر الإستراتيجية الأمنية الأوروبية.

وضعت الخطوط العريضة لبرنامج الجوار الأوروبي الموسع من قبل المفوضية الأوروبية، وهدف البرنامج تحديدا الى خلق حلقة من الأصدقاء حول الاتحاد الأوروبي، ويقدم لهذه الدول حصة من السوق الداخلية، وموافقة الاتحاد الأوروبي إعطاء تلك الدول الحريات الأربع (الحركة الحرة للأفراد، والبضائع، والخدمات، ورؤوس الأموال)، وكذلك تحديد الإستراتيجية الأمنية التي تم تبنيها في عام ٢٠٠٣، ووضع الحلول للأخطار التي يمكن ان تأتي من المحيط الجيو سياسي لأوروبا، وتتمثل تلك الأخطار بالإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والنزاعات الإقليمية، والجريمة المنتظمة، وما من شك أن كثيرا من هذه الأخطار والتحديات نابع من الجوار الجنوبي لأوروبا(بيرش، ٢٠٠٤، ١٠٠، ١٢).

٢٠٠٥، ١، ٥ قمة برشلونة ٢٠٠٥

هدفت قمة برشلونة المنعقدة في ٢٧-٢٨ تشرين الثاني عام ٢٠٠٥ الى تدشين مرحلة جديدة للمشاركة الأوروبية - المتوسطية، محورها التغلب على الإخفاقات والصعوبات التي واجهت عملية برشلونة في السنوات العشر الماضية ، وكذلك محاولة تدشين سياسة الجوار الأوروبي بوصفها سياسة أكثر صلابة في تعامل أوروبا مع جنوب المتوسط .

لم يحضر قمة برشلونة القادة العرب باستثناء الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وقد أخفقت القمة الأوروبية - المتوسطية وذلك بسبب الاختلافات بين الرؤى العربية والأوروبية حول ثلاث موضوعات :

١. الإرهاب، حيث رأى الاتحاد الأوروبي أهمية مكافحة الإرهاب وعدم تبريره تحت أي مسمى وبأي سبب، فيما رأت الدول العربية - المتوسطية انه مع إقرارها بخطورة الإرهاب وموافقتها على أهمية المحاربة الجماعية له، إلا انه يجب عدم مساواة الدفاع عن الأراضي المحتلة بالإرهاب ، وبذلك يجب استثناء مقاومة الاحتلال من توصيف الإرهاب، وهو الأمر الذي عارضه بالطبع الاتحاد الأوروبي وإسرائيل.

٢. برنامج الإصلاح السياسي في الدول العربية- المتوسطية حيث رأى الاتحاد الأوروبي ضرورة قيام الدول العربية المتوسطية بدعم الديمقراطية وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية وضمان احترام حقوق الإنسان، بما فيها حرية الرأي "، بينما رأت الدول العربية - المتوسطية ضرورة أن ينبع الإصلاح من داخل المجتمعات العربية ذاتها، وأنه لا يوجد هناك نماذج جاهزة لبرامج الإصلاح السياسي تصلح لكل المجتمعات .

٣. عملية السلام في الشرق الأوسط، حيث رأى الإتحاد الأوروبي أن القمة الأوروبية - المتوسطية ليست في إطار التفاوض حول قضية الشرق الأوسط، بينما رأت الدول العربية - المتوسطية أن تحقيق تسوية شاملة وعادلة للصراع العربي - الإسرائيلي هو نقطة محورية في أي حديث عن مستقبل منطقة حوض المتوسط بتبادل التعاون الاقتصادي أو حوار الحضارات (غندور، ٢٠٠٦، ٢١) .

واستعراضا لمحطات الشراكة الأوروبية - المتوسطية ووصولاً الى قمة برشلونة عام ٢٠٠٥ يظهر أن عملية برشلونة من وجهة النظر العربية لم تنجح أو على الأقل ما زالت دون مستوى الطموحات العربية سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي، وترجع أسباب تعثر مسيرة برشلونة الى عدة عوامل :

١. عدم وجود تكافؤ بين طرفي الشراكة ، الطرف الأوروبي الذي يضم ٢٥ دولة ولديه أربع دول من بين الدول الأكثر صناعية وغنى (إيطاليا ،ألمانيا ، فرنسا، بريطانيا)، أما الطرف الآخر المتمثل بالعالم العربي المنقسم على نفسه بـ٢٢ دولة ونصف عدد سكانه تحت خط الفقر (الشلبي، ٢٠٠٦، ١١)، وهناك اختلاف وفجوة كبيرة في جميع المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذلك في الإمكانيات والموارد وعناصر القوة الشاملة، هذا بالإضافة الى وجود إسرائيل كطرف ثالث في هذه الشراكة .

٢. هناك إشكالية في الشراكة تتمثل بأن الدول الأوروبية يمثلها الاتحاد الأوروبي، وهو اتحاد محكوم الى حد ما برؤى سياسية مشتركة وواضحة ، فيما الطرف العربي هو عبارة عن عدد من الدول المشتتة التي لا يجمعها أية رؤيا سياسية واضحة .

٣. الرغبة الأوروبية في التعامل مع الدول العربية بصورة منفردة، وتتضح هذه الرؤية خلال إصرار أوروبا على إبرام اتفاقيات ثنائية مع الدول العربية.

٤. التنافس الأمريكي -الأوروبي في المنطقة ومحاولة أمريكا الهيمنة على مقدرات المنطقة (النفط) وفرض سيطرتها على المنطقة عن طريق احتكارها للمبادرات والمشاريع المتعلقة بعملية السلام في الشرق الأوسط وتهميش الدور الأوروبي.

٥. ومن دوافع الشراكة بين أوروبا والعرب ،تركيز أوروبا على الجانب الاقتصادي بما يحقق مصالحها وأهدافها في المنطقة ، ومن ثم التركيز على الجانب الأمني من اجل المحافظة على الاستقرار والأمن في أوروبا، وبعد وقوع أحداث ١١ سبتمبر أصبح التركيز الأوروبي على الجانب الثقافي ومحاربة الإرهاب بوسائل متعددة ،

بينما يأمل العرب من هذه الشراكة ان يكون لأوروبا دور فاعل ومؤثر في تنشيط العملية السلمية (الرشدان، ٢٠٠٥، ٥) .

ويمكن القول أن ما حققته عملية برشلونة هو توقيع بعض الاتفاقيات في المجال الاقتصادي التعاوني مع دول الجنوب، منها تونس عام ١٩٩٥، والمغرب عام ١٩٩٦، والأردن عام ١٩٩٧، ومصر عام ٢٠٠١، والجزائر عام ٢٠٠٢ (مطوع، ٩) ، وكذلك التعاون في بعض المجالات الاجتماعية والإنسانية، إلا ان ما تحقق لا يرقى الى مستوى تقييم الشراكة بالقول بأنها كانت ناجحة .

٣,١,٥ سياسة الجوار الأوروبية

بمرور عشرة أعوام على عملية الشراكة الأوروبية - المتوسطية منذ مؤتمر برشلونة ١٩٩٥، كانت هناك تقسيمات - سلبية وإيجابية - من الجانبين الأوروبي والمتوسطي، ولهذه العملية أبعادها الثلاثة: السياسية والأمنية، والاقتصادية والمالية، والاجتماعية والثقافية، وقد كانت هذه التقييمات فرصة للتعرف الى التوجه الجديد للاتحاد الأوروبي نحو دول الجوار الأوروبي في إطار الإستراتيجية الأمنية الأوروبية التي تم الاتفاق عليها في كوبنهاغن ديسمبر ٢٠٠٣. وقد كان أحد أهدافها الرئيسية بناء علاقات جوار جيدة مع الدول المجاورة للإتحاد الأوروبي، وهو ما أنتج بعداً جديداً في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تحت مسمى سياسة الجوار الأوروبي (مطوع، ٢٠٠٦، ٣٩٠).

أقر المجلس الأوروبي في يونيو ٢٠٠٣ سياسة الجوار الأوروبية، إطاراً جديداً لعلاقات الاتحاد الأوروبي مع جيرانه الشرقيين والجنوبيين ينظم دول حوض البحر الأبيض المتوسط، أوكرانيا، وروسيا البيضاء، مولدوف، ودول شرق القوقاز وروسيا . ووقعا لسياسة الجوار الأوروبية، فإن الإتحاد الأوروبي يعتبر دول الجوار هم الشركاء الأساسيين في العمل على زيادة النمو الاقتصادي. والتجارة الخارجية، وفي تحقيق

منطقه موسعة تنعم بالاستقلال السياسي وتطبيق سيادة القانون وتقوية التبادل في مجالات الثقافة، وتتضمن تلك السياسة التشكيل والتعميق طويلي الأمد للعلاقات بالدول المجاورة، دون أن يكون مع ذلك توجهات لانضمام تلك الدول للاتحاد الأوروبي. وتعد سياسة الجوار مكملة لعملية برشلونة، حيث تسمح لكل دولة بأن تطور علاقات وروابط مع دول الاتحاد الأوروبي وتقوم على الاحتياجات والقدرات الخاصة بكل دولة، وتتعامل مع دول المنطقة كأقطار متفرقة. قدمت المفوضية الأوروبية برنامج عمل لسياسة الجوار يقوم على ثلاثة مجالات رئيسية وهي:

١. التعليم.

٢. النمو والإصلاح الاقتصادي.

٣. حقوق الإنسان والديمقراطية .

ومما يؤخذ على سياسة الجوار أنها أحادية الجانب يقوم من خلالها الاتحاد الأوروبي بتوقيع الاتفاقيات أو فرضها على الأطراف الأخرى من خلال تقديم المساعدات المشروطة، ومطالبة الجانب العربي بالمضي في إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية جذرية للتعامل مع الطروحات الأوروبية بل واستنادا للمعايير الأوروبية . كما يلاحظ وجود ربط صريح بين تحقيق المطالب الأوروبية الحصول على المزايا الممنوحة من الجانب الأوروبي، وكذلك يلاحظ غياب المؤسسة العربية الرسمية عن صياغة أي إستراتيجية للتعامل مع أوروبا ، مكتفية بحضور الاجتماعات الوزارية الأوروبية - المتوسطة بصفة مراقب .

٢,٥ المواقف الأوروبية من القضايا العربية بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١

١,٢,٥ القضية الفلسطينية

أكدت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الحاجة الملحة والهامة حيويًا بالنسبة للمجتمع

الدولي لتسوية النزاعات الإقليمية وبالأخص أزمة الشرق الأوسط، التي تولد بقدر أكبر من غيرها التربة الخصبة المناسبة لنمو الإرهاب الدولي وظهوره بأخطر أشكاله.

وبعد أحداث ١١ سبتمبر أصبح النزاع الفلسطيني الإسرائيلي قضية تمس العلاقات بين الغرب والعالم الإسلامي مباشرة ، وجاءت تلك الأحداث لتمهد الطريق أمام تحالف كامل بين اليمين المتطرف في الولايات المتحدة بقيادة جورج بوش الابن، واليمين المتطرف الإسرائيلي بقيادة ارنيل شارون

وفي هذا السياق العالمي والإقليمي الشديد الخصوصية عاد البعد الاستراتيجي ليفرض نفسه على مجمل التفاعلات الدولية وتلاقت المصالح الأمريكية والإسرائيلية على هدف عزل الاتحاد الأوروبي وتهميش دوره، حيث نجح رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق شارون في إقناع جورج بوش بأن المقاومة الفلسطينية ما هي إلا إحدى فصائل الإرهاب الدولي الذي ضرب الولايات المتحدة في أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، وان السلطة الفلسطينية ضليعة في هذا الإرهاب ومتواطئة معه، وان أي تحرك في اتجاه عودة المفاوضات يجب ألا يتم إلا بعد القضاء على البنية التحتية للمنظمات الإرهابية (نافعة، ٢٠٠٤، ٥٣٧).

فالقضية الفلسطينية كانت السبب الأساس الذي استخدمه قادة "تنظيم القاعدة" لتبرير الهجمات، كما ان القضية الفلسطينية بالذات هي السبب الرئيس في مشاعر الاستياء والغضب المنتشرة في العالم العربي تجاه الغرب بالإضافة الى ذلك فإن واقع الاحتلال الإسرائيلي لأراض عربية يدفع أطرافا عربية للجوء لأساليب عسكرية غير تقليدية وغير نظامية في مقاومة إسرائيل و الضغط عليها وهي الأساليب التي تعتبرها أطرافا مهمة في النظام الدولي "أساليب إرهابية" الأمر الذي يضع القضية الفلسطينية في قلب التفاعلات المرتبطة بتداعيات أحداث ١١ سبتمبر.

كان الدور الأوروبي في هذه الفترة متوقفاً تماماً نظراً لتعنت إسرائيل و رفضها أي دور لأوروبا باعتبار ان المساعدات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين كانت

تستخدم في دعم الإرهاب الفلسطيني، ومن هنا أغلقت واشنطن البوابة الأوروبية في وجه الفلسطينيين، مما دفع الاتحاد الأوروبي ليصدر بياناً يطالب الرئيس الفلسطيني السابق ياسر عرفات بنبذ الإرهاب، أي ان الاتحاد الأوروبي تبني الرؤية الأمريكية المعبرة عن الأجنحة الإسرائيلية (جاد، ٢٠٠٢، ١٠٦).

وفي ٢٤ حزيران عام ٢٠٠٢، جاء خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش ل طرح مبادرة جديدة عرفت بخارطة الطريق تتضمن إنهاء العنف و إجراء الإصلاحات الفلسطينية، و جاء الدور الأوروبي من خلال عضوية الاتحاد الأوروبي في اللجنة الرباعية التي تضم الى جانب الاتحاد الأوروبي كلاً من الولايات المتحدة وروسيا والأمم المتحدة، حيث قامت اللجنة بتحديد ملامح خارطة الطريق وذلك من خلال جداول زمنية تضع بعض الآليات لتنفيذ ما تضمنه خطاب الرئيس الأمريكي (احمد، ٢٠٠٤، ٢).

لقد تم التركيز الأوروبي خاصة على دعم دور اللجنة الرباعية كإطار للتنسيق و التشاور وبلورة المواقف والسياسات تجاه الوضع الراهن في الشرق الأوسط، إذ يسمح هذا الإطار لأوروبا بالاستعانة بكل من الأمم المتحدة وروسيا الاتحادية لإحداث مزيد من التأثير في الموقف الأمريكي دون أن يعني ذلك النجاح في هذه المهمة، ولكن يبقى فاعلية الدور الأوروبي مرتبطة بدرجة فاعلية الدور العربي (حتي، ٢٠٠٢، ١٤).

باشرت إسرائيل عام ٢٠٠٢، ببناء جدار عازل لفصل أراضي الضفة الغربية عن الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ بما فيها القدس، و قد كان الموقف الأوروبي رافضاً لاستمرار بناء الجدار العازل باعتباره يعيق مساعي السلام ويحول دون التوصل الى حل نهائي للصراع.

أما الموقف الأوروبي من فوز حركة حماس في الانتخابات الفلسطينية فقد جاء متوافقاً مع الموقف الأمريكي حيث أعلن الاتحاد الأوروبي عن رفضه التعامل مع حركة حماس وتجميد المساعدات التي كانت تقدمها للفلسطينيين واشترطت عليهم التقيد بكل ما كانت ملتزمة به للسلطة الفلسطينية حيث كانت حركة فتح في السلطة وهو ذات الموقف

الأمريكي.

ويبرز دور الاتحاد الأوروبي بشكل أكبر خلال الأزمات التي تواجه المنطقة العربية، فقد بات معروفا ان الأوروبيين يريدون الحفاظ على العلاقات الإستراتيجية الخاصة التي تربطهم مع واشنطن ولا تريد تعريض هذه العلاقات للتوتر أو التراجع بسبب الشرق الأوسط .

الى جانب ذلك فإن وجود انقسام أوروبي حول الموقف من عملية السلام وحول السياسة التي يجب إتباعها، أدى الى الاكتفاء دائما ببلورة موقف الحد الأدنى الممكن عبر دبلوماسية الإعانات والتحرك للمساعدة واحتواء التوتر .

٢٠٠٥، الحرب على العراق

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية للعالم أهدافا ومسوغات تبرر الإقدام على الحرب ضد العراق، ومن تلك الأسباب تدعيم العقيدة الأمنية الأمريكية الجديدة، والتي تهدف الى توجيه ضربات للمناطق التي تم وصفها بالإرهابية ومكافحة الإرهاب عقب أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

حتى بدا ان احداث ١١ سبتمبر لم تكن إلا مدخلا لأحداث أكبر وخطر في العقيدة الأمريكية الأمنية الجديدة، التي تقوم على فكرة الضربات الوقائية للدول التي تشكل تهديدا للولايات المتحدة ، وكان العراق على رأس قائمة هذه الدول ، وتجلى السبب الآخر للحرب على العراق، وهو عدم تعاون العراق الكامل مع فرق التفتيش المنبثقة عن الأمم المتحدة(جونيز، ٢٠٠٥، ٢٥١). حيث اقر الكونغرس الأمريكي في ٧ ديسمبر ٢٠٠٢ منح الرئيس الأمريكي قرار الحرب على العراق بالغالبية العظمى، على اثر شهادة من مدير وكالة المخابرات المركزية جورج تينيت، التي أكدت امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل لكن قرار الحرب على العراق لم ينل الحد الأدنى من التأييد من قبل القوى الدولية الرئيسية: روسيا والصين وفرنسا، أو حتى توافقا داخل تلك الدول التي قادت الحرب وهي الولايات المتحدة وبريطانيا، إلا أن الولايات المتحدة أصرت على

موقفها من ضرورة الحرب و لأجل السلم والأمن الدوليين .

انقسمت الدول الأوروبية الى معسكرين متقابلين ، لكل منهما رؤيته وخطابه السياسي، فهناك مجموعة مؤيدي ومعاوني الولايات المتحدة في حربها ضد العراق تمثلت بدول غرب أوروبا وهي بريطانيا واسبانيا وايطاليا وهولندا والدنمارك، وفي وسط وشرق القارة بولندا وجمهورية التشيك والمجر ودول البلطيق، أما المجموعة الأخرى فقد تركزت حول موقف فرنسا وألمانيا وضمت معها بلجيكا، وبدرجات اقل اليونان والنرويج والسويد، وشدد خطاب هذه المجموعة على عدم مشروعية استخدام القوة العسكرية في نزع أسلحة الدمار الشامل العراقية إلا بعد استنفاد كافة الوسائل الأخرى وبترخيص واضح من الأمم المتحدة، وعلى عدم جواز التدخل المباشر لتغيير نظام الحكم في العراق أو غيرها من دول المنطقة (الشلي، ٢٠٠٦، ١٠).

لقد انطلقت المواقف الأوروبية المؤيدة للموقف الأمريكي من مشروعية التدخل العسكري لتغيير نظام الحكم في العراق، ودعت الى إحلال الديمقراطية في العراق بعد عقود طويلة من الحكم الدكتاتوري، وجعل العراق أنموذجا إقليميا يحتذى به في المنطقة العربية.

أما بريطانيا التي تعد الحليف الأول والأساسي للولايات المتحدة في الحرب على العراق، فقد أكدت حكومتها بقيادة توتي بليز أن تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة هو في سلم أولوياتها

كما جاء التأييد الاسباني والايطالي مختلفا، حيث شكّل موقف كل منها تحولا ملحوظ في تاريخ علاقاتهما المعاصر مع الولايات المتحدة ، فقد تميزت الأحزاب اليسارية والاشتراكية الايطالية والاسبانية التي بقيت في الحكم لسنوات طويلة ،بنزعتها النقدية تجاه السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط القريب منها جغرافيا وتاريخياً وثقافياً، أما دول أوروبا الشرقية والوسطى منها، فهي أيضا الأخرى لها دوافعها الخاصة، فبولندا وجمهورية التشيك والمجر فضلا عن الجمهوريات الصغيرة في منطقة البلطيق تسعى

جميعها في ظل وضعية جيواستراتيجية شديدة التعقيد لتوظيف علاقاتها الخاصة مع الولايات المتحدة لخلق حالة من التوازن الايجابي مع فعلها الخارجي في ظل ارتباطها العضوي بالاتحاد الأوروبي (خريوش، ٢٠٠٥، ٧) .

تولت فرنسا قيادة التحالف المعارض للحرب على العراق على الصعيدين الرسمي والشعبي، فقد كانت أقوى المعارضين للحرب وهي من الدول الأوروبية المعارضة، التي تمتلك حق النقض "الفيتو" ومن ثم إمكانية تعطيل قرار الحرب، ففرنسا ترغب بالأساس في تسجيل اختلافها مع الإدارة الأمريكية الحالية حول أسلوب إدارة النزاعات العالمية بحيث يتضح رفضها لهيمنة دولة واحدة على المقدرات البشرية .

كما أكدت ألمانيا ان الولايات المتحدة يجب أن لا تتعامل مع الأمم المتحدة باعتبارها تابعا لها ،معتبرة ان التحالفات بين الدول الديمقراطية الحرة لا يجب ان تصاغ بصورة التبعية ، فالشركاء لن يكونوا أبداً أتباعا ، وأن الصداقة لا تعني الموافقة دون إبداء الرأي ، أو إجراء النقاش ،كما أن ألمانيا كانت من أوائل الدول التي أعلنت أنها لن تشارك في الحرب الأمريكية على العراق حتى في حال صدور قرار من مجلس الأمن بذلك (مركز الأهرام، ٢٠٠٣، ٥٠) .

ومن الواضح انه يغلب على الموقف الألماني الرفض للحرب نزعة إنسانية فضلا عن المناداة باحترام الشرعية الدولية، والتعايش بين الحضارات.

تعد فرنسا وألمانيا من القوى الأوروبية الرئيسة التي حاولت تبني موقف متميز عن الموقف الأمريكي الساعي لغزو العراق عام ٢٠٠٣ ، وتغيير نظامه السياسي بالقوة ، وهو الموقف الذي أثار عدااء أمريكا-بريطانيا ، لكنه انتهى بعد الحرب إلى تبني مواقف مشابهة للموقف الأمريكي -البريطاني، وهو النمط نفسه الذي تكرر اثناء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ .

٣,٢,٥ الموقف الأوروبي من العدوان الإسرائيلي على لبنان ٢٠٠٦

بدأ العدوان الإسرائيلي على لبنان في ١٤ يوليو ٢٠٠٦ ، حيث استمر خمسة وثلاثين يوماً شمل ذلك العدوان جميع الأراضي اللبنانية حيث دمرت أجزاء واسعة من لبنان، وشن العدوان الإسرائيلي على لبنان بسبب اختطاف جنديين إسرائيليين من قبل رجال حزب الله في جنوب لبنان، وكان العدوان مفاجئاً للبنانيين والعرب وللاتحاد الأوروبي.

تعتبر معظم دول الاتحاد الأوروبي حزب الله منظمة إرهابية لا بد من نزع سلاحها ، حيث شاركت بريطانيا وفرنسا لاستصدار قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩ الذي نص على إخراج القوات السورية من لبنان وعلى تجريد جميع الميليشيات في لبنان من أسلحتها، وقد أيدت بقية دول الاتحاد الأوروبي هذا القرار ، ومارست ضغوطاً على الحكومة اللبنانية لتنفيذ ما جاء فيه ، ولكن الحكومة التي كانت تضم وزراء من حزب الله لم تنفذ القرار، واعتبرت قوات الحزب قوات مقاومة في وجه إسرائيل التي تحتل مزارع شبعا اللبنانية.

تباينت مواقف دول الاتحاد الأوروبي إزاء العدوان الإسرائيلي على لبنان، إذ أيدت كل من بريطانيا وألمانيا العدوان الإسرائيلي واعتبرته دافعاً عن النفس، في المقابل انتقدته كل من فرنسا وإيطاليا واعتبرته مبالغاً فيه، والغرض منه تدمير لبنان، حيث شعرت فرنسا خلال العدوان أنها معنية أكثر من غيرها بسبب العلاقة التاريخية التي تربطها بلبنان، كما قامت فرنسا بالتصويت على قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ القرار الذي وضع حداً للحرب الإسرائيلية على لبنان.

ومع نهاية الحرب سارعت القوات الأوروبية إلى تعزيز قوات الطوارئ الدولية "يونيفيل" بمبادرة من إيطاليا لإكساب الاتحاد الأوروبي دوراً أكثر فعالية في عملية السلام في الشرق الأوسط . وجاء التدخل الأوروبي مع نهاية الحرب ليرضي الحاجات الأمنية لكل من لبنان وإسرائيل ، واستصدر قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ الذي ساعد في تحقيق وقف الحرب، وركز القرار على تجريد حزب الله من أسلحته وهذا الأمر في

غاية الخطورة لأنه يهدد التوازن الداخلي اللبناني، وحتى يتم تجريد حزب الله من السلاح لا بد ان يتم ذلك على خطوات ومراحل، يتم خلالها تعزيز قدرات الدولة اللبنانية وتثبيت مشروعية الحكومة المركزية، وتقوية الجيش اللبناني بزيادة إعداده وتزويده بالأسلحة الحديثة الكفيلة بصد أي عدوان إسرائيلي محتمل على لبنان (محافظة، ٢٠٠٧) .

وبالمقابل رفض رئيس وزراء بريطانيا توني بليز وقف إطلاق النار الفوري أو شجب العدوان الإسرائيلي رغم تصاعد حجم التدمير، وعدد القتلى اللبنانيين ، كما انحازت ألمانيا للموقفين الأمريكي والإسرائيلي، وكان التحرك الدبلوماسي الألماني واضحاً ومكثفاً خلال العدوان الإسرائيلي من اجل إطلاق صراح الجنديين الإسرائيليين ووقف إطلاق النار، ورحبت بصدور قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١ (دياب ، ٢٠٠٦ ، ١٣٩) .

٣,٥ أحداث ١١ سبتمبر وتداعياتها على تصورات الغرب للإسلام

شكلت أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ منعطفا تاريخيا حمل معه نذراً بإمكانية قيام مواجهة وصدام حقيقيين بين الغرب والإسلام بناء على خلفيات سياسية وعسكرية بغلاف ثقافي وحضاري .

لقد أعادت هذه الأحداث علاقة الغرب بالإسلام الى المواجهة من جديد وأنعشت نظرية صراع الحضارات، وأحببت الى حد ما كل المحاولات والجهود التي توخت التسامح والتعايش والحوار بين مختلف الحضارات البشرية ، ففي ظل هذه الأحداث أصبح مألوفاً وعادياً إصدار حكم متعجل بالإدانة على جميع العرب والمسلمين، وأصبحت الجاليات العربية والإسلامية في الدول الغربية موضع شك وغموض (فهمني ٢٠٠٥، ١١) .

إن أحداث ١١ سبتمبر دفعت الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي لتمويل الخطاب السياسي المعادي للإسلام الى حرب من حروب العمل العسكري

المكثف برسالة أخلاقيه .

وبعد ان وقعت أحداث ١١ سبتمبر قادت الولايات المتحدة ما أسمته الحرب الدولية على الإرهاب، متبنية بذلك عقيدة إستراتيجية تقوم على مبدأ (الحرب الوقائية) أو الضربة الإستباقية .

وتم اتخاذ هذه الأحداث ذريعة من قبل الولايات المتحدة لشن حرب تفرض فيها مفردات جديدة لنظام عالمي جديد يلبي المطالب الأمريكية في الهيمنة والنفوذ، فقد أيدت بريطانيا الرؤية الأمريكية بالكامل، أما دول الاتحاد الأوروبي الأخرى فقد أبدت تحفظاتها على إقدام واشنطن على القيام بعمل عسكري سريع انتقاما للأحداث، وكانت فرنسا في مقدمة تلك الدول ، كما أعلنت ألمانيا تضامنها مع الولايات المتحدة وصاحبت ذلك بالحرص على ضرورة ان يترافق العمل العسكري مع جهود أخرى على الصعيد السياسي حتى لا يتفاقم الموقف ، غير ان تنسيق الولايات المتحدة وبريطانيا دفع دول الاتحاد الأوروبي الى العمل ضمن إطار شراكة ائتلاف واسع لمحاربة الإرهاب (أبو طالب، ٢٠٠١ ، ٥٥).

لقد مثلت تداعيات ١١ سبتمبر نقلة نوعية في نمط ودرجة الاهتمام الأوروبي بموضوع الإرهاب كمصدر أساسي لتهديد الأمن الأوروبي والعالمي، وتسببت تلك الأحداث بسوء فهم للإسلام، ودون تفرقة بين ما هو صلب الدين وما هو ناتج عن الظروف الاجتماعية والسياسية، وبين ما هو جوهر الدين الإسلامي وما هو من صنع التاريخ .

ربط الإسلام بالإرهاب والعنف والعدوان وعدم الاعتراف بالآخر، وفي الواقع فإن هذه النظرة المسبقة المخزونة في الوعي الغربي غذتها القوة المعادية للأمة العربية باستمرار، وأبرزت جوانبها السلبية، وقد وفرت أحداث ١١ سبتمبر الفرصة لبعض الدول الأوروبية لفرض الهجوم على انه صراع حضاري قديم غير قابل للحل عن طريق الحوار والتحليل بل يجب ان يقاوم ويقمع بالعنف.

ومن جانب آخر أثارت الصور الكاريكاتورية المسيئة لسيدنا محمد صلى الله عليه وسلم التي نشرت في إحدى الصحف الدنماركية العديد من الأسئلة، واستحضرت أمام المراقبين والمحللين أيضا العديد من الصور، التي ارتسمت في الذهنية الأوروبية عن الإنسان العربي المسلم (الجاسور، ٢٠٠٦، ٨).

كما أثارت كذلك محاضرة بابا الكاثوليك التي ألقاها في إحدى الجامعات الألمانية في ١٢ سبتمبر ردودا غاضبة وعنيفة في الدائرتين: الإسلامية والعربية، سواء على المستويات الجماهيرية الشعبية أو المؤسسات الدينية الرسمية والجماعات الإسلامية السياسية، فنظرة البابا بندكتيوس الى العلاقة بين الإسلام والعنف وانتشاره بحد السيف اتسمت بالافتعال، والإساءة للتفسير والتأويل (عبد الفتاح، ٢٠٠٦، ١٢٣).

ان رسم صورة نمطية سلبية تحاول وسائل الإعلام الغربية بلورتها وتعميمها عن العرب والمسلمين يرجع الى التشويه التاريخي المعروف والمتأصل عن الإسلام والمسلمين، والإسلام قادر على أن يقدم رؤية تساهم في تغيير الرؤية الجاري صياغتها عن المسلمين في العالم الغربي، وكذلك خلق حوار ثقافي حقيقي بين الغرب والمسلمين ينطلق من مبدأ وسطية واعتدال الدين الإسلامي.

الخاتمة

مما سبق يمكن القول: إن العلاقات العربية- الأوروبية قد تبلورت في أطر جديدة عقب أحداث ١١ سبتمبر، ولعل ما يميز هذه الأطر ملمحان اثنان هما: الأول: حرص الإتحاد الأوروبي على ديمومة العلاقات التي تربطه بدول العالم العربي، انطلاقا من مصالحه الاقتصادية والسياسية والأمنية، والملمح الثاني: حرص الإتحاد الأوروبي على عدم تعريض علاقته بواشنطن الى شيء من التوتر والحساسية "رغم أن هذا قد حصل بين فرنسا وألمانيا من جهة، والولايات المتحدة من جهة أخرى".

ويعني ما سبق ان الإتحاد الأوروبي حاول ان يمسك العصا من منتصفها، ولكنه لم ينجح نجاحا كاملا في هذا الأمر، من اجل ذلك اصطدمت التدخلات الأوروبية في أزمت الشرق الأوسط بمعارضة إسرائيلية سببها حرص الإتحاد الأوروبي على إبقاء شعرة معاوية التي تربطها بالدول العربية. ولعل مما ساعد على إبقاء هذه الشعرة رفض العديد من دول الإتحاد الأوروبي التدخل العسكري في العراق، فقد رفضت فرنسا وهولندا وألمانيا واليونان هذا التدخل ، وعدته تدخلا في شأن لا ينبغي التدخل فيه ، الأمر الذي أثار حفيظة الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، ولاقى قبولا عربياً من جهة أخرى. ثم ان الإتحاد الأوروبي لا يفتأ يعمل على تطوير العلاقات مع الدول العربية لترقى من مستوى التعاون الى مستوى المشاركة الإستراتيجية من أجل تشجيع هذه الدول على تطبيق برامج إصلاح هيكلية في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ورغم مساندة الإتحاد الأوروبي للخطاب الأمريكي الداعي الى اجتثاث بؤر الإرهاب إلا انه " أي الإتحاد الأوروبي" ظل حريصا على شراكة إستراتيجية مع الدول العربية ، وتتجسد أهدافه من هذا بما يأتي:

- تعزيز المصالح المشتركة لكل من الإتحاد الأوروبي والدول العربية من خلال تبني مفهوم واسع للتحديات الأمنية المشتركة.
- احترام الخصوصية الثقافية للدول العربية ، وعليه فأن برامج الإصلاح في كل دولة ينبغي أن تراعي خصوصيتها.
- تأكيد التزام الإتحاد الأوروبي بموقفه المؤيد لإقامة دولتين مستقلتين: الدولة الفلسطينية والدولة الإسرائيلية داخل حدود آمنة معترف بها.
- تعميق مستوى الحوار السياسي مع الشركاء العرب من خلال التركيز على برامج الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي .
- تحقيق الاستقرار في العراق، مع إعطاء دور محوري للأمم المتحدة في عملية الانتقال السياسي.

إلى ذلك، فإن ثمة محددًا رئيساً للعلاقة العربية- الأوروبية في إطارها الجديد يتمثل بوضع الجاليات العربية في أوروبا، فهم بين مطرقة الهجرة وسندان الإرهاب ولا سيما بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، لذا فإن العلاقة العربية- الأوروبية مرهونة بمدى قدرة أوروبا على دمج الأقليات الإسلامية المتزايدة، ومرهونة بمدى نجاحها في إرساء تعاون وثيق مع جيرانها ولا سيما ان عدد المسلمين في أوروبا قد تضاعف في العقود الثلاثة الأخيرة، الأمر الذي دعا بعض وسائل الإعلام الإسلامي في أوروبا الى عد هذا الوجود تهديدا كبيرا على المدى البعيد. ان الوجود العربي الإسلامي في أوروبا مرتكز هام في رسم طبيعة العلاقة العربية- الأوروبية، ولا سيما ان أوروبا قارة عجوز بحاجة الى دعم ديموغرافي بصورة مستمرة ، ولعل هذا من الأسباب التي جعلت الاتحاد الأوروبي يمسك دائما العصا من منتصفها.

وثمة محدد آخر صبغ العلاقة العربية- الأوروبية بصبغتها الجديدة ألا وهو النظر الى الإرهاب من حيث هو مفهوم، إذ يرى الاتحاد الأوروبي أهمية مكافحة الإرهاب ومحاربه وعدم تبريره تحت أي مسمى وبأي سبب، في حين ترى الدول العربية أنه ومع إقرارها بخطورة الإرهاب وموافقها على أهمية محاربهه، إلا أنه يجب عدم مساواة الدفاع عن الأراضي المحتلة بالإرهاب، وبذلك يجب استثناء مقاومة الاحتلال من توصيف الإرهاب ، وهو الأمر الذي عارضه الإتحاد الأوروبي وإسرائيل.

كما يمكن استنتاج ملمح آخر في طبيعة العلاقة العربية- الأوروبية يتمثل في حرص أوروبا على بناء جسور التواصل الثقافي مع الدول العربية وذلك رغبة منها في تقريب وجهات النظر وتقليص الفجوة، لذا فإنها كثيرا ما تطرح برامج معتمدة على مفهوم التعددية الثقافية الذي يسوغ تقبل الآخر والانفتاح عليه من غير تعصب أو تحيز.

التوصيات

١- تفعيل معاهدة الجوار الأوروبي مع أوروبا التي صيغت عام ٢٠٠٢، وهذا يعني تجاوز عملية برشلونة التي كان فيها الغياب العربي واضحا، الأمر الذي جسد خيبة أمل عند الطرفين: الأوروبي والعربي.

٢- ان الاتفاقيات التي يعقدها الإتحاد الأوروبي مع دول عربية لاتجدي كثيرا في تحسين العلاقات العربية- الأوروبية، أي انه لا ينبغي على الإتحاد الأوروبي ان يعقد اتفاقيات منفردة بل يجدر ان تكون الاتفاقيات جماعية تراعي البوتقة الثقافية التي تنصهر فيها الدول العربية جميعا.

٣- إتباع سيناريو ينهض على تقبل الأطر القائمة بين الطرفين، وهذا يتضمن إعادة تفعيل صيغة برشلونة، إذ يمكن تطويع هذه الأطر وإعادة هيكلتها في ترسم معالم علاقة عربية-أوروبية يتم فيها إحياء الحوار العربي- الأوروبي، ويظل السيناريو الأقرب الى آمال العرب هو ذلك القائل بتفعيل مشروع الوطن العربي الكبير القائم على الوحدة الاقتصادية السياسية العربية، فهذا السيناريو سيجنب العرب من الوقوع

- في فخاخ التبعية والاعتمادية، ويجعلهم طرفاً ندّاً تجلس إليه الأطراف الأخرى معترفة بوجوده، ويمكن أن يأتي هذا المشروع بديلاً عن مشروع الشرق أوسطية الذي ربما قاد نهاية الأمر الى هيمنة إسرائيلية على الدول العربية.
- ٤- العمل على تصحيح الصورة النمطية السائدة في أوروبا عن الشخصية العربية والإسلامية، وإيجاد برامج منتظمة تستثمر وسائل الإعلام في ذلك.
- ٥- على الدول العربية والإسلامية أن تعمل على بلورة سياسة وبرامج ثقافية وبالشكل الذي يتيح إمكانية رفع خطاب حضاري وثقافي موحد.

قائمة المراجع والمصادر

أ- المراجع العربية

أبو طالب، حسن، ٢٠٠٢، العالم العربي وهجمات ١١ سبتمبر، التقرير الإستراتيجي، القاهرة.

أبو عامود، محمد سعيد، ٢٠٠٤، العلاقات العربية-الأوروبية رؤية مستقبلية، السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٥٧.

أبو غزالة، حسن عقيل، ٢٠٠٢، الحركات الأصولية والإرهاب في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق .

أحمد، سيد أحمد، ٢٠٠٤، خارطة الطريق إعادة الصياغة للسياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٥١.

الأشعل، عبدا لله، ١٩٨٨، المركز القانوني الدولي لمنظمة التحرير الفلسطينية، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة.

بيبرس، سامية، ٢٠٠٤، الشراكة الأوروبية المتوسطية وحوار الثقافات، السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٥٥.

بيرش، فولكر، ٢٠٠٤، الشرق الأوسط الكبير، الأمريكي وأوروبا مسائل مفتاحية للحوار، مجلة السياسة الشرق أوسطية، جزء ١١.

الترتوري، محمد عوض، وآخرون، ٢٠٠٦، علم الإرهاب، الأسس الفكرية والنفسية والاجتماعية والتربوية لدراسة الإرهاب، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

التل، احمد يوسف، ١٩٩٨، الإرهاب في العالمين العربي والغربي، الطبعة الأولى، المطابع العسكرية، عمان.

توفيق، سعد حقي، ١٩٩٩، النظام الدولي الجديد، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.

توفيق، سعد حقي، ٢٠٠٣، العلاقات العربية الدولية في مطلع القرن الحادي

والعشرين، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان.

تيلر، تريفون، ١٩٨٨، العلاقات الدولية، نظرية ومداخل، ترجمة عبد العزيز عروس،
الطبعة الأولى، وزارة الثقافة، سوريا.

جاد، عماد، ٢٠٠٢، القضية الفلسطينية وتداعيات الحادي عشر من سبتمبر، السياسة
الدولية، القاهرة، ١٤٧.

الjasور، ناظم عبد الواحد، ٢٠٠٦، صورة العربي المسلم في الرؤية الغربية، المجلة
السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، عدد ٤.

الجزاز، جعفر، ١٩٩٣، ماستريخت والصراع الأمريكي الأوروبي، الطبعة الأولى، دار
النفائس، بيروت.

الجهماني، ثامر إبراهيم، ١٩٩٨، مفهوم الإرهاب في القانون الدولي، الطبعة الأولى،
دار حوران للنشر، دمشق.

جونيز، مواري، وروبرت، ولياسون، ٢٠٠٥، حرب العراق تاريخ عسكري ميداني،
ترجمة ونشر الدار العربية للعلوم، بيروت.

الحاج، علي، ٢٠٠٥، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب
الباردة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

حتي، ناصيف، ١٩٩٧، الدور الأوروبي وفرصته في عملية السلام في الشرق
الأوسط، المستقبل العربي، بيروت.

حتي، ناصيف، ١٩٩٢، الجماعة الأوروبية والشرق الأوسط، أوراق الشرق الأوسط،
عدد ٥.

حتي، ناصيف، ٢٠٠٢، العلاقات العربية-الأوروبية حاضرا ومستقبلاً، محاضرة القيت
في منتدى شومان، عمان.

حماد، كمال، ٢٠٠٣، الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام، الطبعة
الأولى، مجد للدراسات والنشر، بيروت.

حرب، رجائي، ٢٠٠٣، الإرهاب في النظام العالمي الجديد، رسالة ماجستير، الجامعة الاردنية، عمان.

خربوش، محمد وصفي الدين، ٢٠٠٥، الموقف الأوروبي من القضايا العربية، بحث لمؤتمر واقع وآفاق العلاقات العربية - الأوربية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، الجامعة الهاشمية.

خضر، بشارة، ٢٠٠٣، أوروبا وفلسطين، من الحروب الصليبية حتى اليوم، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.

خطاب الرئيس الأمريكي في المؤتمر الدولي للحرب ضد الإرهاب، ٢٠٠١، وارسو، متوفر عبر www.white.house.gov

خليل، حسانين إمام، ٢٠٠٢، الإرهاب وحروب التحرير الوطنية، الطبعة الأولى، دار مصر المحروسة، القاهرة.

دياب، أحمد، ٢٠٠٦، المواقف الدولية من الحرب على لبنان، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٦٦.

رامازاني، آر. كيه، ٢٠٠٦، الشراكة الأوروبية - المتوسطية: إطار برشلونة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، عدد ٢٢.

ربيع، محمد، ومقلد، إسماعيل، ٢٠٠٤، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت.

الرشدان، عبد الفتاح، ٢٠٠٥، أوروبا والعرب والشراكة الأوروبية المتوسطية، بحث لمؤتمر واقع وآفاق العلاقات العربية - الأوربية بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، الجامعة الهاشمية.

رشوان، حسين عبد الحميد، ١٩٩٧، التطرف والإرهاب من منظور علم الاجتماع، الطبعة الأولى، دار المعرفة، القاهرة .

رفعت، سعيد، ٢٠٠٦، توجهات أمريكية وتحولات أوروبية جديدة في المنطقة، مجلة

- شؤون عربية، القاهرة، عدد ١٢٥.
- سالم، صلاح، ٢٠٠٤، الصراع الأوروبي-الأمريكي على القيادة المركزية والغربية والدور العربي في صياغة نظام عالمي متعدد، مجلة شؤون العربية، القاهرة، عدد ١٢٠.
- سرحان، عبد العزيز، ١٩٧٣، حول تعريف الإرهاب وتحديد مضمونه، المجلة المصرية للقانون الدولي، القاهرة، مجلد ٢٩.
- سعيد، محمد، ١٩٩٢، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة عالم المعرفة، عدد ١٥.
- السلطان، جمال مصطفى، ٢٠٠٢، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.
- سليمان، عادل، ٢٠٠٤، مستقبل السلاح النووي في العالم بعد الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٥٨.
- السماك، محمد، ١٩٩٢، الإرهاب والعنف السياسي، الطبعة الثانية، دار النفائس، بيروت .
- سمبسون، جيرى، ٢٠٠٣، الإرهاب والقانون: المقاربات الدولية في الماضي والحاضر، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- شكري، عبد العزيز، ٢٠٠٢، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق.
- الشلبي، جمال، ٢٠٠٠، العرب وأوروبا، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- الشلبي، جمال، ٢٠٠٦، آفاق العلاقات العربية - الأوروبية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الأولى.
- عامر، صلاح الدين، ١٩٧٧، المقاومة الشعبية المسلحة في القانون الدولي العام،

- الطبعة الأولى، دار الفكر العربي، القاهرة.
- العايد، حسن عبد الله، ٢٠٠٥، مستقبل العلاقات الدولية بعد أحداث ١١ سبتمبر، مجلة السياسة الدولية، عدد ١٦٠.
- عبد الحي، وليد، ويوسف، عماد، والصباح، أروى، ١٩٩٧، مستقبل السياسة الدولية تجاه الشرق الأوسط، الطبعة الثانية، دار البشير، عمان.
- عبد الله، عبد الخالق، ١٩٩٩، النظام العالمي الجديد، حقائق وأوهام، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١١٦.
- عبد الهادي، عبد العزيز مخيمر، ١٩٨٦، الإرهاب الدولي مع دراسة الاتفاقيات الدولية والقرارات الصادرة عن المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة.
- عبيدات، خالد، ٢٠٠٤، الإرهاب يسيطر على العالم، الطبعة الأولى، المطابع العسكرية، عمان.
- عكاشة، سعيد، ٢٠٠١، موقف الولايات المتحدة من دول الطوق العربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٤٧.
- العكرة، أودينس، ١٩٩٣، الإرهاب السياسي: بحث في أصول الظاهرة: أبعادها الإنسانية، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت.
- علي، يسر أنور، وعثمان، آمال، ١٩٨٧، الوجود في علم الاجتماع وعلم العقاب، الطبعة الأولى، القاهرة.
- عمار، حامد، ٢٠٠٠، مواجهة العولمة، الطبعة الأولى، الدار العربية للكتاب، القاهرة.
- عوض، محمد محي الدين، ١٩٩٩، تعريف الإرهاب، ندوة في أكاديمية الأمير نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- عيسى، محمد محمد، ٢٠٠٥، دور الإسلام في معالجة الإرهاب ومكافحة أسبابه، بحث في مؤتمر المقاومة والإرهاب في القانون والشريعة، جامعة جرش الأهلية.
- غالي، بطرس، ١٩٩٤، الأمم المتحدة واحتواء الصراعات العرقية، مجلة السياسة

- الدولية، القاهرة، عدد ١٥ .
- غليون، برهان، ٢٠٠١، مستقبل العلاقات العربية- الأوروبية، العرب والعالم، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- غندور، عبير، ٢٠٠٦، الشراكة الأوروبية مع العرب وإسرائيل، السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٦٥ .
- فرحان، محمد نور، ٢٠٠٢، الإرهاب وحقوق الإنسان: الإرهاب الأصغر والإرهاب الأكبر، مجلة المصور، عدد ٤٠٣٥ .
- فرسون، سميح، ٢٠٠٢، الإرهاب الدولي، الولايات المتحدة والوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٨٤ .
- كمال، محمد مصطفى، ونهرا، فؤاد، ٢٠٠١، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي والعلاقات الدولية العربية- الأوروبية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- كمال، محمد، ٢٠٠١، أحداث ١١ سبتمبر والأمن القومي الأمريكي، مجلة السياسية الدولية، القاهرة، ١٤٧ .
- كيسنجر، هنري، ٢٠٠١، كيف ستؤدي هجمات ١١ سبتمبر الى صياغة نظام عالمي للقرن ٢١ ، جريدة الشرق الأوسط، ٣ ديسمبر .
- الكيلاي، هيثم، ١٩٩٧، الإرهاب يؤسس دولة، الطبعة الأولى، دار الشروق ، القاهرة.
- اللاوندي، سعيد، ٢٠٠٧، ضوابط ومحددات الدور الأوروبي في الشرق الأوسط، مجلة شؤون عربية، القاهرة، عدد ١٢٩ .
- لكريني، إدريس، ٢٠٠٣، الإسلام الغرب، بين نظرية الصدام وواقع الفهم الملتبس، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٩٣ .
- محافظة، علي، ٢٠٠٤ ، النظام العربي والعولمة، الطبعة الأولى، عمان.
- محافظة، علي، ٢٠٠٧، العرب والإتحاد الأوروبي خمسون عاما، صحيفة الدستور .

- محمود، احمد إبراهيم، ٢٠٠٢، الإرهاب الجديد، الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٤٧.
- محمود، احمد إبراهيم، ٢٠٠٢، الإرهاب الجديد، الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٤٧.
- محمود، أحمد، الإرهاب الجديد، ٢٠٠١، الشكل الرئيسي للصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٤٧.
- محمود، مصطفى، ١٩٩٣، الأصولية في المثقفون والإرهاب، الطبعة الأولى، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.
- المسيري، عبد الوهاب، ١٩٩٤، النظام العالمي الجديد، مجلة قضايا دولية، عدد ٢٥٥.
- مطاوع، محمد، ٢٠٠٦، أوروبا والمتوسط من برشلونة الى سياسية الجوار، السياسة الدولية، عدد ١٦٣.
- مطيع، مختار، ١٩٩٠، محاولة تحديد الإرهاب وممارسته من خلال النموذج الأمريكي، مجلة الوحدة العربية، عدد ١٦٧.
- معكرون، جو، ٢٠٠٦، اللوبي الإسرائيلي تحت المجهر في نيويورك، صحيفة الرأي الأردنية، عدد ١٣١٥٧.
- معلوم، حسين، ٢٠٠١، الإستراتيجية الأمريكية في وسط آسيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، عدد ١٤٧.
- مقلد، إسماعيل صبري، ١٩٩٧، نظريات السياسة الدولية، الطبعة الثانية، جامعة الكويت، الكويت.
- ميتيكس، هدى، ١٩٩٦، النظام الدولي الجديد والواقع العربي، مجلة شؤون عربية، القاهرة، عدد ١٨٨.
- نافعة، حسن، ٢٠٠٤، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

نقرش، عبد الله، وحميد الدين، عبد الله، ٢٠٠٢، السلوك الأمريكي بعد الحادي عشر
من أيلول، مجلة المستقبل العربي، عدد ٢٨٦.
يسري، احمد، ١٩٩٣، حقوق الإنسان وأسباب العنف في المجتمع الإسلامي، الطبعة
الأولى، الإسكندرية.

ب- المراجع الاجنبية

- Adams,J.1986.The financing of terror, Simon and Schuster, New York .
Day, O., 2005.**Dimensions of Terrorism**, University of Oxford.
Larsson J.P.2005. **Understanding Religious Violence**, "Thinking outside the Box on Terrorism", Boston University, U.S.A.
Ruland Jurgen and Hanf Theodor,2006.**U.S foreign Policy Toward the third world**, University of Freiburg, German-American Institute.

